

# الْمَدِينَةُ الْكُبْرَى

رِوَايَةُ

الْإِمَامِ سَحْنُونِ بْنِ سَعِيدِ التَّنُجِيِّ

عَنْ

الْإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِيِّ

عَنْ

إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَنُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ عَشَرَ

مِنْ إِسْدَارَاتِ

مَنْعَةُ الشُّعُونِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَاوِ وَالْأَعْوَةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ

الْمَلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الشهادات ﴾

﴿ في شهادة الأجير ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت الاجير هل تجوز شهادته لمن استأجره (قال) قال مالك لا تجوز شهادة من هو في عيال الرجل للرجل ( قال ابن القاسم ) الا أن يكون أجيراً لا يكون في عياله ولا في مؤنته قال عبد الرحمن بن القاسم لا تجوز شهادة الاجير لمن استأجره الا أن يكون مبرزاً في العدالة وهو قول مالك واذا كان الاجير في عياله فلا تجوز شهادته وان كان ليس في عياله جازت شهادته ﴿ قال سحنون ﴾ وانما رددت شهادته اذا كان في عياله لانه يجزئ اليه وجزه اليه جزئاً الى نفسه ألا ترى أن الاخ اذا كان في عيال أخيه لم يجز شهادته لجزه اليه لان جزه اليه جزئاً الى نفسه فاذا لم يكن في عياله وكان مبرزاً في العدالة جازت شهادته له في الاموال والتعديل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين ولا جازٍ الى نفسه ﴿ ابن وهب ﴾ عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لا أجيز شهادة القريب ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لمن استأجره ولا العبد لسيده ولا الخصم ولا دافع المزم

### ❦ في شهادة السؤال ❦

❦ قال ابن القاسم ❦ ولا تجوز شهادة السؤال وهذا قول مالك وإنما الذي لا تجوز فيه شهادة السؤال في الشيء الكثير الأموال وما أشبهها وأما الشيء النافه اليسير ففي جائزة إذا كان عدلاً ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني بعض أهل العلم قال سمعت رجلاً من أهل العلم يقولون لم يكن السلف الذين مضوا يجيزون شهادة الفانع ❦ قال ابن وهب ❦ وكان بعض من مضى لم يكن يجيز شهادة السائل

### ❦ في شهادة الشاعر والمغني والمغنية والناثحة ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم أرأيت شهادة المغني والمغنية والناثحة والشاعر أتقبل شهادتهم ( قال ) سألت مالكا عن الشاعر أتقبل شهادته فقال ان كان ممن يؤذى الناس بلسانه ويهجوهم اذا لم يعطوه ويمدحهم اذا أعطوه فلا أرى أن تقبل شهادته ( قال مالك ) وان كان ممن لا يهجو الناس وهو ممن اذا أعطي شيئاً أخذه وليس يؤذي بلسانه أحداً وان لم يعط لم يهجوهم فأرى أن تقبل شهادته اذا كان عدلاً وأما الناثحة والمغنية والمغني فما سمعت فيه شيئاً الا أني أرى أن لا تقبل شهادتهم اذا كانوا معروفين بذلك

### ❦ في شهادة اللاعب بالشطرنج والرد ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم أرأيت اللاعب بالشطرنج والرد أتقبل شهادته في قول مالك ( قال ) قال مالك في الذي يلعب بالشطرنج المدمن عليها فلا تقبل شهادته ( قال ) فان كان انما هو المرة بعد المرة فأرى أن تقبل شهادته اذا كان عدلاً ❦ قلت ❦ وكان مالك يكره أن يلعب بالشطرنج قليلاً كان ذلك أو كثيراً ( قال ) نعم كان يراها أشد من الرد ( قال ) وسألت مالكا عن هذا كله فأخبرني بما أخبرتك

### ❦ في شهادة المولى لمولاه ❦

❦ قلت ❦ أرأيت لو أن عبدي شهد لي على شهادة وهو عبد ثم اعتقته فشهد لي بها

أَتَجُوزُ شهادته ( قال ) قال مالك شهادة المولى لمولاه جائزة إذا كان عدلاً وأرى  
شهادته جائزة للذى قال مالك من شهادة المولى لمولاه ﴿سحنون﴾ إذا كان ما شهد  
له به لا يجزئ به إلى نفسه شيئاً ولا يدفع به عنها شيئاً

﴿ في شهادة الرجل لعبده والرجل لامرأته ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أَرَأَيْتَ شهادة الرجل لعبده أَتَجُوزُ ( قال ) قال مالك لا تجوز  
شهادة الرجل لابنه فعبده بمنزله ﴿ قلت ﴾ أَرَأَيْتَ لو أن أمة شهد لها بالعتق زوجها  
ورجل أجنبي ( قال ) قال مالك لا تجوز شهادة الزوج لامرأته ولا المرأة لزوجها  
( قال ) ولو شهد زوج لامرأته ورجل أجنبي أن سيدها أعتقها كان أخرى أن  
لا تقبل شهادته ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا هذا أسفل

﴿ في شهادة الصبي والنصراني والعبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أَرَأَيْتَ الصبي إذا شهد بشهادة وهو صغير فردها القاضي أو العبد أو  
النصراني إذا شهدوا فرد القاضي شهادتهم فكبر الصبي وأعتق العبد وأسلم النصراني  
ثم شهدوا بها بعد أن ردت ( قال ) فإنها غير جائزة وإن لم تكن ردت قبل ذلك فهي  
جائزة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن  
عثمان بن عفان أنه قضى في شهادة المملوك والصبي والمشرک أنها جائزة إذا شهد بها  
المملوك بعد عتقه والصغير بعد كبره والمشرک بعد إسلامه إلا أن يكونوا ردت عليهم  
قبل ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ قال ابن شهاب فهي مردودة أبداً ﴿ ابن وهب ﴾ وقاله  
أبو الزناد ومكحول وقال الحسن مثله ( وقال إبراهيم النخعي ) في المشرک مثل قول  
عثمان بن عفان

﴿ في شهادة ذوى القربى بعضهم لبعض ﴾

﴿ قلت ﴾ أَرَأَيْتَ ان شهد لي أبى أو ابني أن فلانا هذا الميت أوصى إلى أَتَجُوزُ

شهادتهم أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا تجوز شهادة الاب لابنه ولا شهادة  
الابن لآبيه ﴿ قلت ﴾ تحفظ عن مالك في شهادة ولد الولد لجدهم أو شهادة الجد لولد  
الولد ( قال ) لا أقوم على حفظه الساعة ولا أرى أن يجوز ﴿ قلت ﴾ فهل تجوز شهادة  
الرجل لمكتابه ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه ولا أراها جائزة ﴿ قلت ﴾  
أرايت شهادة الزوج لامرأته وشهادة المرأة لزوجها ( قال ) قال مالك لا تجوز  
﴿ قلت ﴾ أتجوز شهادة الام لابنها أو الابن لأمه في قول مالك ( قال ) لا ﴿ ابن  
وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال لم يكن يتيم سلف المسلمين  
الصالح شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا الاخ لأخيه ولا الرجل لامرأته ثم  
دخل الناس بعد ذلك فظهرت منهم أمور حملت الولاية على آهامهم فدركت شهادة  
من آتهم اذا كانت من قرابة وكان ذلك من الولد والوالد والاخ والزوج والمرأة لم  
يتهم الا هؤلاء في آخر الزمان ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد  
مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني من أثق به عن شرح السكندي وغيره من أهل  
العلم من التابعين مثل قول ابن شهاب في الوالد والولد والزوجين والاخ ﴿ ابن مهدي ﴾  
عن شيبان بن عبد الرحمن عن جابر عن الشعبي عن شرح قال هؤلاء دافعو مغرم فلم  
يكن يجيز شهادتهم الولد والوالد والزوج والمرأة. وقد قال في الشهادات وما لا يجوز  
منها لذوي القرباب وغيرهم فقال يرجع ذلك كله الى جر المرء الى نفسه ودفعه عنها  
انه لا تجوز شهادة ولد لوالد ولا والد لولده ولا زوج لامرأته ولا امرأة لزوجها. من  
ذلك شهادته له بالمال وشهادته له بالتعديل وجرحته عند من شهد عليه وهو من دفعه  
عنه ودفعه عنه جرته الى نفسه وذلك يرجع الى المرء فيمن كان بهذه المنزلة منه كأنه يدفع  
عن نفسه ويجر اليها والدفع عنها جر اليها لانه اذا جر الى أبيه وابنه وأمه وزوجته فإنه  
يدفع عنهم ودفعه عنهم جر اليهم وجره اليهم لموضعهم منه جر الى نفسه. لابن وهب

— في شهادة الصديق والاشريك —

﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة الرجل هل تجوز للصديق الملائط ( قال ) قال مالك شهادة الرجل تجوز لأخيه إذا كان عدلاً ولمولاه فالصديق الملائط بهذه المنزلة ( قال مالك ) إلا أن يكون في عياله أحد من هؤلاء يئونه فلا تجوز شهادته له ﴿ قلت ﴾ أرأيت الشريكين المتفاوضين إذا شهد أحدهما لصاحبه بشهادة من غير التجارة أتجوز شهادته ( قال ) ذلك جائز إذا كان لا يجر إلى نفسه بذلك شيئاً ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لا أقوم علي حفظه الساعة ﴿ ابن مهدي ﴾ وإن عمر بن عبد العزيز وشريحا وإبراهيم النخعي والحسن قالوا تجوز شهادة الأخ لأخيه قال عمر بن عبد العزيز إذا كان عدلاً ﴿ قال ابن وهب ﴾ قيل للشعبي ما أدنى ما يجوز من شهادة ذوى الارحام فقال الأخ لأخيه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسمعت مالكا يقول لا تجوز شهادة الأب لابنه ولا الابن لأبيه ولا الزوج لامرأته ولا المرأة لزوجها فأما الأخ إذا كان غناه له غنى أن أفاد شيئاً أصابه منه شيء أو كان في عياله فاني لا أرى شهادته له جائزة وأما إذا كان منقطعاً منه لانتاله صلته ولا فائدته قد استغنى عنه ولا بأس بحاله رأيت شهادته له جائزة ﴿ فقيل ﴾ للمالك أفرأيت الرجل ذا الود للرجل المصافي له يصله ويمطف عليه ( فقال ) لا أرى شهادته له جائزة وإذا كان لا يناله معروفه ولا صلته فأرى شهادته له جائزة

— في شهادة الكافر للمسلم —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل إذا هلك في السفر وليس معه أحد من أهل الاسلام أتجوز شهادة أهل الكفر الذين معه أن أوصى بوصية ( قال ) لم يكن مالك يميز شهادة أحد من أهل الكفر لافي سفر ولا في حضر ولا أرى أن تجوز شهادتهم ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال لا تجوز شهادة اليهودي ولا النصراني فيما بين المسلمين حتى يسلموا ﴿ قال يونس ﴾ وقال ربيعة ليس لأهل

الكفر على المسلمين شهادة ولا يجتمع حكم يكون بين مسلم وبين كافر الا كان ذلك على الاسلام وأمر أهل الاسلام ولا تجوز شهادة نصراني في أمر الاسلام ولا في أمر أهل الاسلام

### ❦ في شهادة الكافر على الكافر ❦

❦ قلت ❦ أرايت أهل الذمة هل تجوز شهادتهم بعضهم على بعض في شيء من الأشياء في قول مالك ( قال ) لا ❦ ابن وهب ❦ عن الحرث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض وتجوز شهادة المسلمين عليهم ولا تجوز شهادتهم على المسلمين ❦ ابن وهب ❦ وقال عطاء بن أبي رباح مثله ❦ يونس ❦ وقال ابن شهاب لا تجوز شهادة يهودي على نصراني ولا نصراني على يهودي وقاله يحيى بن سعيد ❦ ابن وهب ❦ وقال الحسن لا تجوز شهادة النصراني واليهودي والمجوسي بعضهم على بعض ( وقال الشعبي ) لا تجوز شهادة ملة على ملة الا المسلمين فانها جائزة على من سواهم . من حديث ابن وهب

### ❦ في شهادة نساء أهل الذمة في الاستهلال ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم هل تجوز شهادة نساء أهل الذمة في الولادة في قول مالك ( قال ) لا ولا شهادة رجالهم لا تجوز في شيء من الأشياء وكيف تجوز شهادة نسايتهم وقد ردت شهادة أهل الذمة غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين

### ❦ في شهادة النساء في الاستهلال ❦

❦ قلت ❦ أرايت شهادة النساء في الاستهلال أتعجز أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك شهادة امرأتين في الاستهلال جائزة ❦ قلت ❦ كم تقبل في الشهادة على الولادة

من النساء ( قال ) قال مالك شهادة امرأتين ﴿ ابن وهب ﴾ وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن تجوز شهادتهن على الاستهلال وذلك أن الاستهلال سنة ومما يكون أنه لا يشهد المرأة عند النفاس إلا النساء وقد رأى الناس أن قد تم أمره وكل جسده إلا الاستهلال والاستهلال لا يبقى كما يبقى الجسد فيرى ويشهد عليه فشهادة من حضر النفاس من النساء جائزة على الاستهلال

### ﴿ في شهادة المرأة الواحدة في الاستهلال ﴾

﴿ قات ﴾ أ رأيت ما لا يراه الرجال هل تجوز فيه شهادة امرأة واحدة ( قال ) قال مالك لا تجوز في شيء من الشهادات أقل من شهادة امرأتين لا تجوز شهادة امرأة واحدة في شيء من الأشياء ﴿ قلت ﴾ ولا تقبل شهادة المرأة الواحدة على الولادة ( قال ) قال مالك لا تقبل شهادة امرأة واحدة في شيء من الأشياء مما تجوز فيه شهادة النساء وحدهن فإنه لا يقبل فيه أقل من امرأتين ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء قال تجوز شهادة النساء فيما لا ينظر اليه الرجال أربع نسوة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن منصور عن الحكم بن عتبة قال امرأتان ﴿ ابن مهدي ﴾ وقال الشعبي تجوز شهادة أربع نسوة فيما لا يراه الرجال ﴿ قال سحنون ﴾ فكيف بمن يريد أن يجيز شهادة امرأة واحدة وكان زيد بن أسلم يحدث أن عمر بن الخطاب لم يجز شهادة امرأة واحدة في الرضاع وإن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن رضاع المرأة فتبسم وقال فكيف وقد قيل ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حفص ابن غياث النخعي عن حلام البسبي عن رجل من بني عبس قال سألت عليا وابن عباس عن رجل تزوج امرأة فجاءت امرأة فزعمت أنها أرضعتها فقالا إن تنزه عنها فهو خير لك وأما أن يحرمها عليك أحد فلا

### ﴿ في شهادة المحدود في القذف ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المحدود في القذف هل تجوز شهادته في قول مالك إن تاب



في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ رأيت المحدود في القذف هل تجوز شهادته في الطلاق (قال) قال مالك نعم تجوز شهادته اذا ظهرت منه توبة وحسنت حاله ﴿قال﴾ وأخبرني بمض اخواننا أنه قيل للمالك قال رجل الصالح الذي هو من أهل الخير يقذف فيجلد فيما يقذف أتجوز شهادته بعد ذلك وعدالته وقد كان من أهل الخير قبل ذلك (قال) اذا ازداد درجة الى درجته التي كان فيها (قال مالك) ولقد كان عمر بن عبد العزيز عندنا هاهنا رجلا صالحا عدلا فلما ولي الخلافة ازداد وارفع وزهد في الدنيا وارفع الى فوق ما كان فيه فكذلك هذا ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أجاز عمر بن الخطاب شهادة من تاب من الذين جلد المفيرة بن شعبة ﴿ابن وهب﴾ وان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن قسيط وابن شهاب وشريحا وعطاء قالوا تجوز شهادة المحدود في القذف اذا تاب ﴿ابن مهدي﴾ عن ابن المبارك عن ابن جريج عن عمران بن موسى قال شهدت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة القاذف مع آخر معه ﴿ابن مهدي﴾ عن محمد بن مسلم عن ابراهيم بن ميسرة عن سعيد ابن المسيب أن عمر بن الخطاب استتاب الثلاثة فتاب الاثنان وأبى أبو بكر فجازت شهادة اللذين تابا ولم تجز شهادة أبي بكر

### ﴿ في الشهادة على الشهادة ﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أتجوز الشهادة على الشهادة في الطلاق في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وتجاوز الشهادة على الشهادة في قول مالك في الحدود والفرية (قال) قال لي مالك الشهادة على الشهادة جائزة في الحدود والفرية والطلاق وكل شيء من الاشياء الشهادة على الشهادة فيه جائزة كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ رأيت الشهادة على الشهادة أتجوز في الولاء في قول مالك (قال) نعم قال مالك وشهادة الرجلين تجوز على شهادة عدد كثير

❦ في شهادة الشاهد على الشاهد ❦

❦ قلت ❦ وتجوز شهادة الشاهد على الشاهد في قول مالك ( قال ) لا يجوز الا شاهدان على شاهد ❦ قلت ❦ ولا يجوز أن يشهد شاهد على شاهد واحد ويحلف المدعى مع هذا الشاهد على شهادة ذلك الشاهد الذي أشهده ( قال ) لا يحلف لأنها ليست بشهادة رجل تام إنما هي بمض شهادة فلا يحلف معها المدعى ❦ ( قال سحنون ) ❦ وإنما يجوز اليمين مع الشاهد في المال وإن حلفه مع الشاهد على الشاهد ليس بمال فذلك لا يجوز ❦ ( سحنون ) ❦ كل موضع تجوز فيه اليمين مع الشاهد فشهادة النساء فيه جائزة ( وقال غيره ) ألا ترى أنه لو جاز حتى يثبت له الشاهد لم يصل إلى قبض ذلك المال إلا بيمين نائية فصارت عليه يمينان وإنما جاءت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد واليمين واحدة ولا يكون يمينين

❦ في شهادة النساء على الشهادة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت شهادة رجل وامرأتين أتجوز على شهادة رجل في القصاص ( قال ) لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في القصاص ولا في الطلاق ولا في النكاح ولا تجوز شهادتهن فيه على شهادة غيرهن في شيء من هذه الوجوه ( قال ) وتجوز شهادتهن على الشهادة إذا كان معهن رجل في الأموال وفي الوكالات على الأموال وكذلك قال لي مالك ولا تجوز شهادتهن ولو كن عشرين امرأة على شهادة امرأة ولا رجل إذا لم يكن معهن رجل كذلك قال مالك وإنما يجوز من النساء إذا شهدت امرأتان على مال مع يمين صاحب الحق فإذا كانت الشاهدتان على شهادة كانتا بمنزلة الرجل يشهد على شهادة رجل فلا يجوز الا ومعه غيره فكذلك هما لا يجوزان الا ومعهما رجل وشهادة امرأتين على شهادة رجل وما كثر منهن سواء بمنزلة واحدة لا تجوز الا ومعهن رجل الا أن يشهدن هن أنفسهن على حق فيمكن بمنزلة الرجل مع اليمين وهذا قول مالك ( وقال ) أشهب بن عبد العزيز مثل قول ابن القاسم في شهادتهن

على الشهادة ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كان كبار أصحاب مالك يقولون ان شهادتهن لا تجوز على شهادة ولا على وكالة في مال وهو ان شاء الله عدل من القول ولا تجوز تزكية النساء في وجه من الوجوه لافيا تجوز فيه شهادتهن ولا في غير ذلك ولا يجوز للنساء أن يزكين النساء ولا الرجال قال مالك وليس للنساء من التزكية قليل ولا كثير ولا تقبل تزكيتهم على مال ولا على غير ذلك

### ﴿ في شهادة النساء في قتل الخطأ ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة النساء في قتل الخطأ أتجوز في قول مالك ( قال ) نعم لانه مال وشهادتهن في المال جائزة ﴿ قال سحنون ﴾ وانما تجوز شهادتهن في الخطأ اذا بقي البدن قائماً وشهدت البينة عليه أنهم رأوه قتيلاً فأما أن يشهد النساء على القتل خطأ وقلن رأينا فلانا قتيلاً قتلته فلان خطأ وقد دفن ولم تقم بينة على البدن فان الشهادة لا تجوز لان شهادة النساء انما جازت على وجه الضرورة لان القتل لا يبقى وان البدن يبقى فليس فيه ضرورة ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك تجوز شهادتهن على الاستهلال اذا بقي بدن الصبي وشهد المدول أنهم رأوه ميتاً لان الاستهلال لا يبقى والبدن يبقى فيرى وكذلك قال ربعة في الاستهلال ﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة النساء في الجراحات الخطأ أجائزة في قول مالك ( قال ) نعم

### ﴿ في شهادة النساء في جراح العمود والحدود والطلاق ﴾

﴿ والنكاح والانساب والولاء والموارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد رجل وامرأتان أتجوز على شهادة رجل في القصاص ( قال ) لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في القصاص ولا في الطلاق ولا في النكاح ولا تجوز شهادتهن على شهادة غيرهن عندي في شيء من هذه الوجوه ﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة امرأتين مع رجل على العفو عن الدم أتجوز أم لا ( قال ) لا تجوز شهادتهن على العفو عن الدم ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لان شهادتهن لا تجوز في دم العمود

فكذلك لا تجوز في العفو عن الدم ﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة النساء هل تجوز في  
الموارث والانساب في قول مالك ( قال ) قال مالك شهادة النساء جائزة في الموارث  
وفي الأموال ولا تجوز في الانساب ﴿ سحنون ﴾ وإنما جازت في اختلافهم في المال  
في الميراث لانه مال والنسب معروف بغير شهادتهن ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت  
شهادة النساء أتجوز على الولاء في قول مالك ( قال ) قال مالك لا تجوز شهادة النساء  
على الولاء ولا على النسب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدن على السماع في الولاء أتجوز  
شهادتهن في قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تجوز على  
السماع ولا على غيره في الولاء ولا في النسب لانه لا تجوز شهادتهن في الدعوى ولا في  
النسب على حال من الحالات ﴿ ابن وهب ﴾ عن اسماعيل بن عياش عن الحجاج بن  
أرطاة عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك  
ومن الخلفيتين من بعده أنه لا تجوز شهادة النساء في النكاح ولا في الطلاق ولا في  
الحدود ﴿ سحنون ﴾ قال ابن وهب وذكره أيضاً الليث بن سعد عن عقيل عن ابن  
شهاب انه قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفيتين من بعده أنه  
لا تجوز شهادة النساء في الطلاق والنكاح والحدود الا أن عقيلاً لم يذكر الخلفيتين  
﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال لا تجوز  
شهادة النساء في الحدود ولا في الطلاق ولا في القتل قال ابن شهاب مضت  
السنة بذلك بأن لا تجوز شهادة المرأتين مع الرجل في القتل والنكاح والطلاق  
والحدود ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال لا تجوز  
شهادة النساء في القتل والحدود والطلاق والنكاح والعتاقة ( قال ابن شهاب ) من  
حديث مالك ولا في العتاقة ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفیان عن مكحول قال لا تجوز  
شهادتهن الا في الدين وقاله مالك لا تجوز الا حيث ذكرها الله فيه في الدين أو  
ما لا يطلع عليه أحد الا هن للضرورة الى ذلك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن شعبة عن الحكم  
عن ابراهيم قال لا تجوز شهادة النساء في الحدود والطلاق والطلاق من أشد الحدود

﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن إبراهيم قال لا تجوز شهادة النساء في الفرقة والنكاح ( وقال الحسن ) لا تجوز في الحدود والطلاق من الحدود

﴿ في شهادة الصبيان بعضهم على بعض ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ سئل مالك عن غلامين لم يلبغا الحلم اقتتلا فقتل أحدهما صاحبه فقال الميت فلان قتلني وشهد على لسانه واعترف القاتل الحي أنه فعل ذلك به أترى أن يؤخذ بقول الميت ويقسم عليه أو باعتراف القاتل الحي لصاحبه فقال مالك لا ينفعك هذا إلا بالشهود ولا ينفعك قول الميت ولا اقرار الحي ( فقال ) له صاحبه لا يكون في هذا قسامة ( قال ) لا أرى ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت قول مالك يجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض ما لم يترفعوا أو يدخل بينهم كبير أو يجنبوا في أي شيء كان ذلك ( فقال ) في الجراحات والقتل اذا شهد فيه اثنان فصاعداً قبل أن يترفعوا وكان ذلك بعضهم في بعض صبيان كلهم ولا تجوز فيه شهادة واحد ولا تجوز فيه شهادة الاناث أيضاً من الصبيان في الجراحات فيما بينهم ولا تجوز شهادة الصبيان لكبير ان كانوا شهدوا له على صبي أو على كبير وليس في الصبيان قسامة فيما بينهم بعضهم لبعض الا أن يقتل رجل كبير صبياً ويشهد رجل على قتله فتكون القسامة على ما يشهد به الشاهد من عمد أو خطأ ﴿ سحنون ﴾ وقد قال غير واحد من كبار أصحاب مالك انه لا تجوز شهادتهم في القتل ولا تجوز شهادة الاناث وقد قال كبير من أصحاب مالك وهو المخزومي ان الاناث يحزن وان شهادة الصبيان في القتل جائزة ﴿ قال سحنون ﴾ قال ابن نافع وغيره في الصبي يشهد عليه صبيان أنه ضرب صبياً أو جرحه ثم نزا في جرحه فأت أولياء الدم يقسمون لمن ضربه مات ويستحقون الدية ﴿ وذكر ابن وهب ﴾ أن علي بن أبي طالب وشريحاً وعبد الله وعروة بن الزبير وابن قسيط وأبا بكر بن حزم وربيعة انهم كانوا يحيزون شهادة الصبيان فيما بينهم ما لم يترفعوا ويتقلبوا الى أهليهم أو يختلفوا ويؤخذ بأول أقوالهم ( قال ) بعضهم ولا تجوز على غيرهم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن مغيرة عن إبراهيم النخعي قال كانوا يستحيزون

شهادة الصبيان فيما بينهم وكان ابراهيم لا يجيزها على الرجال . وقاله الحسن البصري  
 من حديث ابن مهدي عن ابن المبارك عن فضالة عن الحسن . وقاله الشعبي من حديث  
 ابن مهدي عن اسرائيل عن عيسى بن أبي عزة وقال أبو الزناد انها السنة وقاله عمر بن  
 عبد العزيز

❦ في شهادة الوصيين أو الوارثين بدين علي الميت ❦

❦ قلت ❦ أرايت الوصيين اذا شهدا بدين علي الميت أتجوز شهادتهما أم لا في قول  
 مالك ❦ قال ❦ قال مالك تجوز شهادة الوصي علي الميت ❦ قلت ❦ أرايت ان شهد  
 وارثان علي الميت بدين أو شهد وارث واحد أيجوز في قول مالك ( قال ) نعم وان كان  
 انما شهد له واحد حلف مع شاهده واستحق حقه اذا كان عدلا وان نكل وأبى  
 أن يحلف معه أخذ من شاهده قدر الذي يصيبه من الدين فان كان سفيها لم تجز  
 شهادته ولم يرجع عليه في حظه بقليل ولا كثير

❦ في شهادة الوصيين أو الوارثين بوصي آخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أوصى الى رجلين فشهد الوصيان بعد موت الموصي أنه أوصى الى  
 فلان أيضا معنا أيجوز أم لا ( قال ) قال مالك نعم يجوز ❦ سحنون ❦ وقال غيره يجوز  
 ان ادعى ذلك الوصي الثالث اذا لم يكن لهما فيما أدخله به علي أنفسهما منفعة لهما لانه  
 لا يجوز شهادة أحد يجر إلى نفسه وكذلك شهادة الوارثين مثل شهادة الوصيين  
 ❦ قلت ❦ أرايت ان شهد رجلان من الورثة ان أباهما أوصى الى فلان ( قال ) لم أسمع  
 من مالك فيه شيئا وأراه جائزا لأن مالكا قال لو شهد الوارثان علي نسب يلحقاه بأبيهما  
 أو بوصية لرجل بمال أو بدين علي أبيهما جاز ذلك فكذلك الوصية ❦ قال ❦ ولقد سئل  
 مالك عن الوارثين يشهدان علي عتق ومعهما أخوات ( قال ) ان كان من الرقيق  
 الذين لا يتهمون علي جر الولاء اليهم في دناة الرقيق وضعتهم جاز ذلك وعتق  
 الرقيق من رأس المال وان كان من العبيد الذين يرغب في ولائهم ويتهمون علي جر

ولاء هؤلاء المييد دون أخواتهم أو امرأة أبيهم أو ما أشبه ذلك لم يجز ذلك  
﴿قلت﴾ أرايت ان شهد النساء للوصي أنه أوصى اليه هذا الميت أتجوز شهادتهن  
مع الرجل (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك وإلكن ان كان في شهادتهن عتق  
وابضاع النساء فلا أرى أن تجوز ﴿سحنون﴾ وقال غيره وقد أخبرتك قبل هذا  
ان شهادة النساء على غير المال ليست بجائزة وان الوصي الذي يثبت أو الوكيل ليس  
بمال ألا ترى أنهما اذا ثبتا فاستحقا من المال شيئاً يكون لهما به شاهد واحد أنهما  
لا يخلفان معه لان المال ليس لهما وأن الذي يخلف غيرهما وهو صاحب المال وانما  
جازت شهادة النساء في الاموال لمن يستحق المال بشهادتهن

### — في شهادة الوصي بدين للميت أو للوارث —

﴿قلت﴾ أرايت ان شهد الوصي بدين للميت على الناس أيجوز ذلك في قول مالك  
(قال) لا ﴿قلت﴾ لم قال ذلك لا يجوز (قال) لانه يجز الى نفسه ﴿قلت﴾ أرايت  
ان كان الورثة كلهم كباراً أتجوز شهادة الوصي (قال) ان كان الورثة عدولا وكان  
لا يجز بشهادته شيئاً يأخذه فشهادته جائزة ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد الوصي لورثة  
الميت بدين لهم على أحد من الناس أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز  
ذلك لانه هو الناظر لهم ﴿قلت﴾ أرايت ان كان الورثة كباراً (قال) اذا كانوا كباراً  
وكانوا عدولا يلون أنفسهم فارى شهادته لهم جائزة لانه ليس يقبض لهم الوصى شيئاً  
انما يقبضون لانفسهم اذا كانت حالهم مرضية

### — في اليمين مع شهادة المرأتين —

﴿قلت﴾ أرايت ان شهدت امرأتان أنه أوصى لهذا الرجل بكذا وكذا أتجوز شهادتهما  
في قول مالك (قال) نعم جائزة فان لم يكن غيرهن حلف معهن واستحق حقه (قال)  
وامرأتان ومائة امرأة في ذلك سواء يخلف معهن ويستحق حقه ﴿قلت﴾ ويخلف  
مع المرأة الواحدة في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فان شهدت امرأتان لعبد أو

لا امرأة أو لصبي أيحلفون ويستحقون (قال) أما العبد والمرأة فنم يحلفون ويستحقون  
وأما الصبي فلا يحلف حتى يكبر وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فإن كان في الورثة كبير  
واحد أو كبيران أيحلفان (قال) من حلف منهم فأنما استحق مقدار حقه ولا يستحق  
للأصغر شيئاً وإنما يستحق كل من حلف مقدار حقه من ذلك ﴿قلت﴾ وهذا  
قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن نكل إلا كابر عن اليمين وبلغ الأصغر كان لهم  
أن يحلفوا ويستحقوا حقهم في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الذي إذا  
شهد له امرأتان بحق من الحقوق على رجل مسلم أيحلف الذي مع شهادة هؤلاء  
النساء ويستحق حقه في قول مالك (قال) نعم قال مالك سمعت ربيعة بن أبي عبد  
الرحمن يقول شهادة المرأتين جائزة في الدين يستحلف مع شهادتهما صاحب الحق  
﴿قال ابن وهب﴾ وقاله يحيى بن سعيد

### ﴿شهادة الرجل والمرأتين على السرقة﴾

﴿قلت﴾ أرايت إذا شهد رجل وامرأتان على السرقة أضمنه المال ولا تقطعه في  
قول مالك (قال) نعم هو قول مالك أن يضمن المال ولا يقطع لأن مالكا قال في  
العبد يقتل العبد عمداً أو خطأ ويأتي سيده بشاهد واحد أنه يحلف يمينا واحدة  
ويستحق العبد ولا يقتله وإن كان عمداً لأنه لا يقتل بشاهد واحد وأرى في الرجل  
يشهد وحده بالسرقة على الرجل أنه لا يقطع بشهادة الشاهد الواحد ويحلف المسروق  
منه المتاع مع شاهده ويستحق متاعه ولا يقطع وكل جرح لا يكون فيه قصاص  
فأنما هو مال فلذلك جازت فيه اليمين مع الشاهد مثل جرح الجائفة والمأمومة ومثلها  
مما لا قود فيه مما هو مخوف ومتاف ﴿قال سحنون﴾ وكل جرح فيه قصاص  
فشهادة رجل ويمين الطالب يقتضيهما لأن الجراح لا قسامة فيها وفي النفس  
القسامة فلما كانت النفس تقتل بشاهد واحد مع القسامة فلذلك اقتص الجروح بشهادة  
رجل مع يمينه إذا كان عدلاً وليس في السنة في الجراح قسامة ﴿ابن وهب﴾ وقد  
قال عمر بن عبد العزيز وقضى باليمين مع الشاهد الواحد في الجراح في العمد والخطأ



— الشاهدان يختلفان يشهد أحدهما على مائة والآخر على خمسين —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أقمت شاهدا على مائة وآخر على خمسين ( قال ) قال مالك أن أردت أن تحلف مع شاهدك الذي يشهد لك بمائة وتستحق المائة فذلك لك وإن أبيت أن تحلف وأردت أن تأخذ الخمسين بغير عمن فذلك لك ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن غير واحد من أهل العلم أنهم كانوا يقولون كلهم في الرجلين يختلفان في الشهادة على الحق فشهد هذا بمائة دينار وشهد هذا بخمسين دينارا أنه يقضى له بخمسين لأن شهادتهما قد اجتمعت على الذي هو أدنى

— في الرجلين يشهدان لا نفسهما ولرجل معهما بمال في وصية أو غير وصية —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن شهدا أن فلانا تكفل لأبيهما ولفلان لرجل أجنبي بالف درهم أتجاوز شهادتهما في قول مالك ( قال ) لا تجوز شهادتهما عندي لأن الشهادة كلها باطل ﴿ قال سحنون ﴾ ولأن فيها جرا إلى أبيهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن شهد رجلان أن لهما ولفلان معهما على فلان ألف درهم أتجاوز شهادتهما لفلان بحصته من الدين في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قال ﴾ وبلغني عن مالك أنه قال في الرجل إذا شهد لرجل في ذكر حق له فيه شيء لم تجز شهادته لاله ولا لغيره وهذا مخالف للوصية لو شهد رجل على وصية قد أوصى له فيها شيء فإن كان الذي أوصى له به شيئا نافيا يسيرا لا يثبتهم عليه جازت شهادته له ولغيره وذلك أنه لا ينبغي أن يجاز بعض الشهادة ويرد بعضها بالثمة ولو أن رجلا شهد على وصية رجل وفيها عتق ووصايا لقوم لم تجز شهادته في العتق وحده للشبهة وجازت في الوصايا للقوم مع أيمانهم وإنما ترد شهادته إذا شهد له ولغيره في كتاب ذكر حق وله فيه حق فهذا الذي ترد شهادته له ولغيره وهذا أحسن ما سمعت ﴿ قلت ﴾ فإن أحلفهم مع الشاهد في الوصية وفيها العتق والثالث لا يحمل ذلك ( قال ) فانما يكون لهم بأيمانهم ما فضل عن العتق ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل هلك فشهد له رجل أنه أوصى لقوم بوصايا وأوصى للشاهد منها بوصية وأوصى إلى الشاهد وهو يشهد على

جميع ذلك فسمعت مالكا يقول اذا كان الذي يشهد به لنفسه أمراً تافها لا يتهم على مثله رأيت شهادته جائزة ﴿ قال ﴾ وأخبرني بعض من أثق به أن مالكا قال لا تجوز شهادته هذه له ولا لغيره اذا كان يتهم لانه اذا ردت شهادته في بعض حتى يكون فيها متهما ردت في كلها ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روي في هذا الاصل اختلاف عن مالك وغيره وسأذكره ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال يحيى بن سعيد في رجل شهد في وصية رجل وقد أوصى له ببعض الوصية قال ان كان وحده ليس معه شاهد في الوصية غيره لم تجز شهادته لنفسه وان كان معه شاهد آخر يشهد له جازت شهادته لنفسه ولغيره وان كان وحده جازت شهادته لمن شهد له وردت شهادته عن نفسه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسألت عنها مالكا فقال لا تجوز شهادته لنفسه ولا تجوز شهادة الموصى له ولا لغيره <sup>(١)</sup> ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه سئل عن رجال كانوا من قبائل شتى كانوا في سفر فتوفي أحدهم فأوصى لقوم بوصية من ماله ليس لهم من يشهد على ما أوصى اليهم به الا بعضهم لبعض فقال انه لا تجوز شهادة بعضهم لبعض الا أن يشهد لهم من ليس له في الوصية حق أو يشهدوا غيرهم ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك لا تجوز شهادة الموصى له وان كان طالب الحق غيره ولا الموصى اليه لصاحبه <sup>(٢)</sup> لان شهادته جر الى نفسه ولو جازت شهادته لجاء رجلان قد شهدا على الوصية فشهدا أنه قد أوصى لهما فيثبت حق كل واحد منهما بشهادة صاحبه مع يمينه في هذا بيان من هذا وغيره

﴿ في المال يكون بيد الرجل فيشهد أن صاحبه ﴾

﴿ قد تصدق به على رجل حاضر أو غائب ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أنني أقررت أن فلانا دفع الى ألف درهم وأنها لفلان لرجل آخر (قال) يحلف هذا الذي زعمت أنها له ويستحق حقه لان اقرارك هذا له انما هي شهادة اذا كان المقر له حاضراً فان كان غائبا لم تجز شهادتك له لانهك تقر بشئ بقي في يدك فتتهم (قال) وبلغني عن مالك أنه قال في الرجل يشهد في الشئ قد جعل على يديه المال

أو غيره أن فلانا الذي وضعه على يديه قد تصدق به على فلان ورب المال ينكر (قال مالك) ان كان الذي يشهد له حاضرا فأرى شهادته جائزة وان كان غائبا لم أر أن تجوز شهادته لانه يتهم هاهنا لان المال يبقى في يديه (قال ابن القاسم) وذلك اذا كان المشهود له غائبا انما هي الغيبة التي ينفع فيها بالمال

### ❦ في شهادة السماع في القذف والقتل والطلاق ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان سمع رجل رجلا يقول لفلان على فلان كذا وكذا أو يقول رأيت فلانا قتل فلانا أو يقول سمعت فلانا يقذف فلانا أو يقول سمعت فلانا طلق فلانة ولم يشهده الا أنه مرّ فسمعه وهو يقول هذه المقالة أيشهد بها وانما مرّ فسمعه يتكلم بها ولم يشهده (قال) لا يشهد بها ولكن ان كان مرّ فسمع رجلا يقذف رجلا أو سمع رجلا يطلق امرأته ولم يشهدها قال مالك فهذا الذي يشهد به وان لم يشهدها قال ويأتي من له الشهادة عنده فيعلمه أن له عنده شهادة (قال) وسمعت هذا من مالك في الحدود أنه يشهد بما سمع من ذلك وأما قول مالك الاول فانما سمعت مالكا وسئل عن الرجل يمرّ بالرجلين وهما يتكلمان في الشيء ولم يستشهداه فيدعوه بمعضها الى الشهادة أترى أن يشهد (قال) لا ❦ قال ابن القاسم ❦ الا أن يكون استوعب كلامهما لانه ان لم يستوعبه لم يجز له أن يشهد لان الذي سمع لعله قد كان قبله كلام بطله أو بعمده ❦ ابن وهب ❦ وقد قال ان السماع شهادة ابراهيم النخعي والشعبي وابن مهدي ❦ قال سفيان ❦ وقال ابن أبي ليلى اذا قال سمعت فلانا يقول لفلان على كذا وكذا أخذته له منه واذا قال سمعت فلانا يقول لفلان على فلان كذا وكذا لم أقبله وبه يأخذ سفيان وكان رأي سفيان أن السماع شهادة

### ❦ في شهادة السماع في الولاة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان شهدا على أنهما سمعا أن هذا الميت . ولى فلان هذا لا يعلمون له وارثا غير هذا (قال) قال مالك اذا شهد شاهدان على السماع أو شهد شاهد واحد

على أنه مولاة أعتقه ولم يكن الا ذلك من البينة فان الامام لا يجعل في ذلك حتى يثبت ان جاء أحد يستحق ذلك والافضى له بالشاهد الواحد مع يمينه ﴿ قال ﴾ وقال لنا مالك وقد نزل هذا بلدنا وقضى به قال مالك وكذلك لو لم يكن الا قوم يشهدون على السماع فانه يقضى له بالمال مع يمين الطالب ولا يجرب ذلك الولاء ﴿ قلت ﴾ فان كان شاهداً واحداً على السماع أيحلف ويستحق المال في قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا يحلف مع الشاهد الواحد على السماع ولا يستحق به من المال شيئاً لان الشهادة على السماع انما هي شهادة على شهادة فلا تجوز شهادة رجل واحد على شهادة غيره

﴿ في الشاهدين يشهدان على الولاء ولا يشهدان على العتق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان مات رجل فشهد رجلان على أن هذا الميت مولى هذا الرجل لا يعلمان للميت وارثا غير مولاة هذا ولا يشهدان على عتقه اياه ( قال ) لا تجوز هذه الشهادة على الولاء حتى يشهدا أن هذا الرجل أعتق الميت أو يشهدا أنه أعتق أبا هذا الميت وانهما لا يعلمان للميت وارثا غير هذا أو يشهدان أن الميت أقر أن هذا مولاة أو يشهدان على شهادة آخر أن هذا مولاة فأما أن يقولوا هو مولاة ولا يشهدا على عتقه اياه ولا على اقراره ولا على شهادة أحد فلا أرى ذلك شيئاً ولا تجوز هذه الشهادة

﴿ في شهادة ابني الم لابن عمهما في الولاء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان شهد بنو أعمامي على رجل مات أنه مولى أبي وأن أبي أعتقه ( قال ) سمعت مالكا وسئل عن ابني عم شهدا على عتق لابن عمهما فقال مالك ان كانا ممن يتهمان على قرابتهما أن يجرا بذلك الولاء فلا أرى ذلك يجوز وان كانا من الأباعد ممن لا يتهمان أن يجرا بذلك ولاء مواليه ولعل ذلك يرجع اليهما يوما ما ولا يتهمان عليه اليوم قال مالك فشهادتهما جائزة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فني مسئلتك ان كانا هما مال يرثه وقدمات مولاة ولا ولد لمولاة ولا موالى فشهادتهما جائزة لأنهما لا يجبران بشهادتهما الى أنفسهما شيئاً يتهمان عليه فان كان للمولى الميت ولد وموال يجبر

هؤلاء الشهود بذلك الى انفسهم شيئاً يثبوتون عليه لقمعهم لمن يشهدوا له لم أر  
شهادتهم تجوز في الولا.

### ❦ في شهادة السماع في الاحباس والمواريث ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان شهد شاهد واحد على السماع شهد أن هذا الميت مولى فلان  
لا يعلم له وارثا غيره أ يحلف ويستحق المال في قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك  
فيه شيئاً وأرى أنه لا يحلف مع الشاهد الواحد على السماع ولا يستحق به من المال  
شيئاً لان الشهادة على السماع انما هي شهادة على شهادة فلا تجوز شهادة شاهد  
واحد على شهادة غيره ( قال مالك ) والاحباس يكون من شهد عليها قوما قد ماتوا ويأتي  
قوم من بعدهم يشهدون على السماع بأنهم لم يزلوا يسمعون أنها حبس وانما كانت  
تجاز بما تجاز به الاحباس فتنفذ في الحبس ويعفي وان لم يكن الذين شهدوا على الحبس  
أحياء ( قال مالك ) وليس عندنا أحد ممن شهد على أحباس أصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الا على السماع ❦ قال ابن القاسم ❦ ونزلت بالمدينة وأنا عند مالك  
فقضى بها ❦ قلت ❦ وسواء عند مالك اذا شهدوا على السماع فقالوا سمعنا أنها  
حبس ولم يشهدوا على قوم أشهدوهم ولا على قوم بأعيانهم الا أنهم قالوا بلغنا ذلك  
أنها حبس ( قال ) ذلك جائز قال والذي سألتنا مالكا عنه انما سألناه عن السماع ولم  
نسأله عن شهادة قوم على قوم بأعيانهم الا أنهم قالوا بلغنا أنها حبس فقال مالك ذلك  
جائز ولو كانت شهادة على شهادة قوم عدول أشهدوهم لم يكن ذلك سماعا وكانت  
شهادة ❦ وسئل مالك ❦ عن دار لم يزلوا يسمعون أنها حبس ولم يزل الناس  
يعرفون أن الرجل من ولده يملك ولا ترث امرأته من الدار شيئاً وتهلك أبقته ولها  
زوج وولد فلا يرث ولدها ولا زوجها من الدار شيئاً ولا يشهدون على أصل الحبس  
بعينه الا على السماع لم نزل نسمع أنها حبس ويشهدون على الذي كان من ترك  
الميت في نسائهم وولد بناتهم وأزواج البنات ( قال مالك ) أراها حبسا ثابتا وان لم  
يشهدوا على أصل الحبس ❦ قلت ❦ أ رأيت ان شهدوا على السماع ولم يشهدوا على

شيء مما وصفت لي مما ذكرت من المواريث أيكون حبساً أم لا ( قال ) قد أخبرتك أن مالكا قال شهادة السماع جائزة في الاحباس مثل ما وصفت لك من أحباس أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لأنها قد حيزت عن نسلهم وعن لا حق له في الحبس فإذا جاء من ذلك من السماع ما يستدل به جازت شهادة السماع في ذلك

### ❦ في شهادة السماع في الدور المتقادم حيازتها ❦

❦ قلت ❦ أرايت إن كانت الدار في يد رجل قد أنسى له في العمر أقام فيها خمسين سنة أو ستين سنة ثم قدم رجل فادعاه وأثبت الاصل فقال الذي في يده الدار اشتريتها من قوم قد انقضوا وانقضت البينة وجاء يقوم يشهدون على السماع أنه اشتراها ( قال ) سمعت مالكا يقول إذا جاء يقوم يشهدون على السماع أنه اشتري ولم يقل لي ملك من صاحبها الذي ادعاه كان أو من غيره وقد أخبرتك بالذي سمعت منه وليس وجه السماع الذي يجوز على المدعي والذي حملنا عن مالك إلا أن يشهدوا على سماع شراء من أهل هذا المدعي الذي يدعي الدار بسببهم فيكون في ذلك قطع لدعوى هذا المدعي بمنزلة سماع الاحباس فيما فسر لنا مالك ❦ قلت ❦ ومعنى قول مالك حتى تشهدوا على سماع يكون فيه قطع لدعوى هذا المدعي إنما هو أن يشهدوا أنا سمعنا أن هذا الذي الدار في يديه أو أباه أو جده اشتري هذه الدار من هذا المدعي أو من أبيه أو من جده أو من رجل يدعي هذا المدعي أنه ورث هذه الدار من قبله ( قال ) نعم أو اشتري ممن اشتري من جد هذا المدعي وقد بينت لك ذلك من قول مالك ( قال ) وقال مالك ها هنا دور تعرف لمن أولها بالمدينة قد تداولها قوم بعد قوم في الاشتراء وهي اليوم لغير أهلها فإذا كان على مثل هذا فالسماع جائز على ما وصفت لك وإن لم تكن شهادة قاطعة ❦ قال ابن القاسم ❦ وكان مالك يرى الشهادة على السماع أمراً قويا ❦ قلت ❦ أريت إن أتى الذي الدار في يديه بيينة يشهدون أنهم سمعوا أن هذا الرجل الذي الدار في يديه اشتري هذه الدار أو اشتراها جده أو اشتراها والده إلا أنهم قالوا سمعنا أنه اشتراها ولكننا لم نسمع بالذي اشتراها منه من هو ( قال ) لم

أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك يجوز حتى يشهدوا على سماع صحة أنه اشتراها من فلان أبي هذا المدعى أو جده

— في الشهادة على السماع في الدور القريب حيازتها —

قلت ﴿أرأيت أن أتى رجل فادعى داراً في يد رجل وثبت ذلك فقال الذي الدار في يديه أنا أتى بقوم يشهدون على السماع أن أبي اشتراها منذ خمس سنين أو ما أشبه ذلك أتقبل البينة في تقارب مثل هذا على السماع (قال) لا أرى أن ينفع السماع في مثل هذا ولا تنفع شهادة السماع إلا أن تقوم بينة تقطع على الشراء وإنما تكون شهادة السماع جائزة فيما كثر من السنين وتطول من الزمان (ولقد) قال مالك في الرجل يقر لقوم أن أباهم كان أسلفه مالا وأنه قد قضاؤه والدم قال مالك أن الذي ادعى من ذلك أمراً حديثاً من الزمان والسنين لم يتناول ذلك لم ينفعه قوله قد قضيت إلا بيينة قاطعة على القضاء وإن كان قد تناول زمان ذلك أحلف المقر وكان القول قوله فهذا يدل على تطاول الزمان في شهادة السماع أنها جائزة وما قرب من الزمان أنها ليست على الغائب بقاطعة لانه غائب لم يجز عليه شيء دونه فتكون الحيازة دونه إلا أن مالكا قال في الذي يقر بالدين فيما بلفظي عنه ولم أسمع منه لو كان إقراره ذلك على وجه الشكر مثل ما يقول الرجل للرجل جزى الله فلانا خيراً قد جثته مرة فأسلفني وقضيته فالله يجزيه خيراً على نشر الجميل والشكر له لم أر أن يلزمه في هذا شيء مما أقر به قرب زمان ذلك أم بعد

— في الرجل يقيم شاهداً واحداً على الرجل بكفالة —

قلت ﴿أرأيت أن أقت شاهداً واحداً على أن فلانا تكفل لي بمالي على فلان أحلف مع شاهدي واستحق الكفالة قبله في قول مالك (قال) نعم لأن الكفالة بالمال إنما هي مثل الجرح الذي لا قصاص فيه إنما هو المال

— في الرجل يقيم شاهداً واحداً على رجل بدين —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أقام رجل على رجل شاهدين بدين له عليه وأقت أنا عليه شاهداً واحداً بدين لي عليه تخلفت مع شاهدي أثبت حتى كما ثبت حق صاحب الشاهدين وتخاص في مال هذا التريم بمقدار ديني ومقدار دينه ( قال ) نعم

— في الرجل نجب عليه اليمين مع الشاهد فيردها على المدعى عليه فينكل —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أقت شاهداً واحداً على حق لي وأيت أن أحلف ورددت اليمين على الذي عليه الحق فأبي أن يحلف ( قال ) بفرم ﴿ قلت ﴾ وتفرمه ولا ترد اليمين على ( قال ) نعم اذا أبيت أن تحلف مع شاهدك ورددت اليمين عليه فأبي أن يحلف غرم ولم ترجع اليمين عليك وهذا قول مالك ( قال ) وهذا مخالف للذي لم يأت بشاهد لان اليمين انما كانت مع الشاهد للمدعى فاذا لم يحلف رددت اليمين على المدعى عليه فان حلف والا غرم ولان اليمين في الذي لا شاهد له انما كانت على المدعى عليه فان حلف والا رددت اليمين على المدعى فان حلف والا فلا شيء له وهذا قول مالك

— في الرجل يدعى قبل الرجل حقاً تغير شاهد فجب اليمين —

﴿ على المدعى عليه فإياها ويردها على المدعى فينكل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً بيني وبينه خلطة ادعت عليه حقاً من الحقوق فاستحلفته ( قال ) مالك ان حلف برئ ﴿ قلت ﴾ فان أبي أن يحلف وقال أنا أريد اليمين عليك ( قال ) قال مالك اذا أبي أن يحلف لم يقض على المدعى عليه بالحق أبداً حتى يحلف المدعى على حقه وان لم يطلب المدعى عليه يمين الطالب فان القاضي لا يقضى للطالب بالحق اذا نكل المطلوب حتى يستحلف الطالب وان لم يطلب المدعى عليه يمين الطالب ( قال ) عبد الرحمن بن القاسم ( وقال ابن أبي حازم وليس كل الناس يعرف هذا انه اذا نكل عن اليمين أن اليمين ترد على الطالب ﴾ قلت ﴾ أ رأيت اذا نكل المدعى عليه ونكل المدعي أيضاً عن اليمين ( قال ) قال مالك يبطل حقه اذا أبي



أن يحلف ﴿ سخنون ﴾ قال ابن وهب وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم برد اليمين على المدعي وإن شريحاً ردا اليمين على المدعي والشامي . من حديث ابن مهدي

﴿ في المدعي عليه يحلف ثم تقوم عليه البيعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ادعيت قبل رجل حقاً فاستحلفته فخلف ثم أصبت البيعة عليه بمد ذلك أكون لي أن أخذ حق في قول مالك (قال) قال مالك نم له أن يأخذ حقه منه إذا كان لم يعلم بيئته (قال) وبلغني عن مالك أنه قال إذا استحلفه وهو يعلم بيئته تاركا لها فلا حق له ﴿ قلت ﴾ فإن كانت بيعة الطاب غائبة ببلد آخر فأراد أن يستحلف المطلوب وهو يعلم أن له بيعة ببلد آخر فاستحلفه ثم قدمت بيئته أيقضى له بهذه البيعة وترد يمين المطلوب التي حلف بها أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أني أرى إذا كان عارفاً بيئته وإن كانت غائبة عنه فرضي باليمين من المطلوب تاركا لبيئته لم أر له حقاً وإن قدمت بيئته ﴿ قلت ﴾ وما معنى قول مالك تاركا لبيئته أرايت ان قال لي بيعة غائبة فأحلفه لي فإن حلف فقدمت بيئتي فأنا على حق ولست بتارك لبيئتي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى للسلطان أن ينظر في ذلك فإن ادعى بيعة بعيدة وخيف على الغريم أن يذهب أو يتناول ذلك رأيت أن يحلفه له ويكون على حقه إذا قدمت بيئته فإن كانت البيعة ببلد قريب فلا أرى أن يستحلف له إذا كانت بيعة قريبة اليوم اليومين والثلاثة ويقال له قرب بيتك والافاستحلفه على ترك البيعة ﴿ ابن مهدي ﴾ قال سفيان الثوري وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أحلفته فليس لك شيء

﴿ في الرجل يدعي قبل الرجل كفالة ولا خلطة بينهما ﴾

﴿ أتجب عليه اليمين أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يدعي قبل الرجل الكفالة ولا خلطة بينهما أكون له عليه

اليمن في قول مالك (قال) سئل مالك عن رجلين ابتاعا من رجل سلعة فقضاه أحدهما نصف الحق ثم لقي الآخر فقال له اقض ماعليك وأراد سفرأ فقال قد دفعته الى فلان لصاحبه الذي اشتري معه السلعة ثم مضى الرجل الى سفره ثم لقي الطالب صاحبه الذي اشتري مع الداهب فقال له ادفع الى ما دفع اليك فلان فقال مادفع الى شيئا قال فاحلف لي فأتوا الى مالك فدألوه عن ذلك فقال لا أرى هذه خلطة ولا أرى عليه اليمن فأرى الكفالة عندي على هذا الوجه لا يمن عليه **قلت** أ رأيت ان ادعيت قبل رجل ديناً أو استهلك متاعاً أو غصباً أياخذ لي السلطان منه كفيلاً أم يحلفه لي (قال) انما ينظر السلطان في هذا الى الذي ادعي عليه فان كان يعرف بمخالطة في دين أو تهمة فيما ادعي قبله نظر السلطان في ذلك فاما أحلفه واما أخذ له كفيلاً حتى يأتي بيته وأما في الدين فان كانت بينهما خلطة والام يعرض له السلطان (قال) ولقد قال لي مالك في المرأة تدعي أن رجلاً استكرها بأنه ان كان ممن لا يشار اليه بالنسب جلدت الحد وان كان ممن يشار اليه بذلك نظر السلطان في ذلك وان عمر بن عبدالعزيز لم يكن يحلف من ادعي عليه الا أن تكون خلطة **وذكر** ابن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة مع شبيخة عوامهم من نظرهم وربما اختلفوا في شيء فأخذ يقول أكثرهم أنهم كانوا يقولون لا يعلق اليمن الا أن تكون خلطة وهم سميد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وهروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار

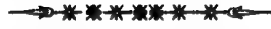
---

في الرجل يدعي قبل الرجل أنه اكترى منه دابة **قلت**

**قلت** أ رأيت لو أن رجلاً أتى الى رجل ادعي أنه اكترى منه دابته وأنكر رب الدابة اتحلفه (قال) لهذا وجوه ان كان رب الدابة مكاريًا يكرى دابته من الناس رأيت عليه اليمن وان كان ليس بمكاري ولا مثله يكرى لم أر عليه اليمن وان كان هو

المكاري ادعى أنه أكرى دابته من رجل وأنكر المدعى عليه ذلك  
 فلا يمين للمكاري عليه لأن هذه الوجوه لا يشاء رجل  
 فيها أن يستحاف رجلاً بفيرحق إلا استخلفه

﴿ تم كتاب الشهادات والحمد لله وحده ﴾  
 ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ ويتلوه كتاب الدعوى ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الدعوى ﴾

﴿ في المرأة تدعي أن زوجها طلقها فتقيم على ذلك امرأتين أو رجلاً ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت المرأة تدعي طلاق زوجها فتقيم عليه بينة امرأتين أم يحلف لها أم لا ( قال ) قال مالك ان كانتا ممن تجوز شهادتهما عليه أى فى الحقوق رأيت أن يحلف الزوج والا لم يحلف ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقامت شاهداً واحداً على الطلاق ( قال ) قال مالك يحال بينهما وبينه حتى يحلف ﴿ قلت ﴾ فان أتت بشاهد واحد فأبى أن يحلف أنطلق عليه ( قال ) لا ولكن أرى أن يسجن حتى يحلف أو يطلق ( فقلنا ) للمالك فان أبى أن يحلف ( قال ) فأرى أن يجبس حتى يحلف أو يطلق ورددناها عليه في أن يمضى عليه الطلاق فأبى ﴿ قال ﴾ وقد بلغنى عنه أنه قال اذا طال ذلك من حبسه خلى بينه وبينها وهو رأيي وان لم يحلف ﴿ قال ﴾ وقال مالك واذا شهد رجل لعبد أن سيده أعتقه أو لامرأة أن زوجها طلقها أحلف السيد أو الزوج ان شاآ وان أبيا فان لم يحلفا سجنا حتى يحلفا وقد كان مالك يقول في أول قوله ان أبى أن يحلف طلق عليه وعنتق عليه ثم رجع فقال لنا يسجن حتى يحلف وقوله الآخر أحب الى وأنا أرى ان طال حبسه أن يخلى سبيله ويدين ولا يعتق عليه ولا يطلق عليه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان عن عطاء بن السائب قال أتينا ابراهيم في رجل شهد عليه نسوة ورجل في طلاق فلم يجز شهادتهم واستحلفه ماطلق

﴿ في المرأة تدعي أن زوجها طلقها ولا بينة لها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ادعت المرأة أن زوجها طلقها وقالت استحلقت لي ( قال ) قال مالك لا يحلف لها الا أن تقيم المرأة شاهداً واحداً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان لم يكن لها شاهد أتخلفها واياها في قول مالك ( قال ) نعم

﴿ في الرجل يدعي على الرجل أنه والده أو ولده أيحلف أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى ادعيت على رجل أنه والدي أو ولدي فأنكر أن يكون عليه اليمين ( قال ) مسمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى عليه يميناً

﴿ في الرجل يدعي قبل المرأة النكاح ولا يقيم شاهداً ﴿ أو يقيم شاهداً واحداً أتخلف له المرأة أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ادعى رجل قبل امرأة النكاح وأنكرت المرأة أيكون له عليها اليمين وأن أبت اليمين جعلته زوجها ( قال ) لا أرى إياها اليمين مما يوجب له النكاح عليها ولا يكون النكاح الا بينة لان مالكا قال في المرأة تدعي على زوجها أنه قد طلقها قال لا أرى أن يحلف الا أن تأتي بشاهد واحد فلما أتى مالك أن يحلف الزوج اذا ادعت المرأة قبله الطلاق الا أن تأتي المرأة بشاهد واحد فكذلك النكاح عندي اذا ادعى قبلها نكاحاً لم أره عليها اليمين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقام الزوج على المرأة شاهداً واحداً أنها امرأته وأنكرت المرأة ذلك أيستحلفها له مالك ويحبسها كما يصنع بالزوج في الطلاق ( قال ) لا أحفظه عن مالك ولا أرى أن تحبس ولا أرى إياها اليمين وان أقام الزوج شاهداً واحداً أنه يوجب النكاح عليها الا بشاهدين والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ في العبد يدعي أن مولاه أعتقه ويقيم شاهداً واحداً أيحلف له أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد ان ادعى أن مولاه أعتقه أيحلف له مالك ( قال ) قال مالك

لا الا أن يأتي العبد بشاهد ( قال ) ولو جاز هذا للنساء والعبيد لم يشأ عبد ولا امرأة الا أوقفت زوجها وأوقف العبد سيده كل يوم فأحلفه ﴿ قال ﴾ فقلنا للملك فان شهدت امرأتان في الطلاق أترى أن يستحلف الزوج ( قال ) ان كانتا ممن تجوز شهادتهما عليه رأيت أن يحلف يريد بذلك أن لا يكونا من أمهاتها أو بناتها أو اخواتها أو جداتها أو ممن هن منها بظنة ﴿ قلت ﴾ وكذلك هذا في العتق ( قال ) نعم مثل ما قل لي مالك في الطلاق ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً ادعى أن مولاه كاتبه أو دبره أ يكون على السيد اليمين اذا أنكر ( قال ) لا لانه لو ادعى العتاقة عند مالك لم يستحلف له السيد الا أن يقيم شاهداً وكذلك الكتابة والتدبير

﴿ في الامة تدعى أنها ولدت من سيدها وينكر السيد ذلك أيحلف لها أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قالت أمة لسيدها قد ولدت منك وأنكر السيد أحلفه لها أم لا ( قال ) لا أحلفه لها لان مالكا لم يحلفه في العتق فكذلك هذه لا شيء لها الا أن تقيم رجلين على اقرار السيد بالوطء ثم تقيم امرأتين على الولادة فهذه اذا أقامت صارت له أم ولد وثبت نسب ولدها ان كان معها ولد الا أن يدعى السيد استبراء بعد الوطء فيكون ذلك له ﴿ قلت ﴾ فان أقامت شاهداً واحداً على اقرار السيد بالوطء أو امرأتين ( قال ) رأيت أن يحلف السيد كما يحلف في العتاق ﴿ قلت ﴾ فان أقامت شاهدين على اقرار السيد بالوطء وأقامت امرأة واحدة على الولادة أيحلف السيد ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأري أن يحلف لانها لو أقامت امرأتين ثبتت الشهادة على الولادة فهي اذا أقامت امرأة واحدة على الولادة رأيت اليمين على السيد

﴿ في الرجل يدعى عبداً أنه له ويقيم شاهداً واحداً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ادعت أن هذا الرجل عبدي فأردت أن أستحلفه أ يكون لي ذلك ( قال ) ليس ذلك لك ﴿ قلت ﴾ فان أقت شاهداً واحداً أحلف مع شاهدي ويكون عبدي في قول مالك ( قال ) نعم ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قد

قال في كتبه في الرجل يمتق العبد فيأتي الرجل بشاهد يشهد بحق له على الرجل الذي أعتقه ان صاحب الحق يحلف ويثبت حقه ويرد عتق العبد فاذا كان هذا عند مالك هكذا رأيته يستترقه باليمين مع الشاهد ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره اذا كان معروفا بالرق

— ﴿ في الرجلين يشهدان على رجل أنه أمرهما أن يزوجاه ﴾ —  
﴿ ففعلا فانكر التزويج وأقر بالوكالة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلين شهدا أن هذا الرجل أمرهما أن يزوجاه فلانة وأنهما قد زوجاه فلانة وهو يجهل ( قال ) قال مالك لا تجوز شهادتهما لانهما خصمان ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان شهدا أنه أمرهما أن يتابعا له بيعا وأنهما قد فعلا والرجل ينكر ذلك ( قال ) نعم لا تجوز شهادتهما عليه في قول مالك لانهما خصمان ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال قد أمرتهما أن يتابعا لي عبد فلان وأنهما لم يفعملا وقالا قد فعلنا قد ابتعناه لك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا والقول قولهما أنهما قد ابتاعا له العبد لانه قد أقر أنه أمرهما بذلك فالقول قولهما

— ﴿ في القوم يشهدون على الرجل أنه أعتق عبده ﴾ —  
﴿ والعبد والسيد جميعا ينكران ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن قوما شهدوا على رجل أنه أعتق عبده هذا والعبد ينكر والسيد ينكر ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا وهو حر لانه ليس له أن يرق نفسه

— ﴿ في الشاهدين يشهدان على الرجل أنه أعتق عبده ﴾ —  
﴿ فيرد القاضي شهادتهما فيشتريه أحدهما ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا شهد رجلان على رجل أنه أعتق عبده فرد القاضي شهادتهما عنه ثم اشتراه أحدهما بمة ذلك انه يمتق عليه حين اشتراه

﴿ في الرجل يدعي على الرجل أنه قذفه ويدعي بيته قريبة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يدعي قبل رجل حداً من الحدود فيقدمه الى القاضي ويقول بيني حاضرة أجيتك بها غداً أو العشية أنحبس السلطان هذا أم لا يحبسه (قال) ان كان ذلك قريباً أوقفه ولم يحبسه اذا رأى السلطان لذلك وجهاً وكان امراً قريباً الا أن يقيم الطالب عليه شاهداً واحداً فيحبسه له ولا يأخذه كفيلاً وكذلك القصاص في الجراحات وفيما يكون في الابدان لا يؤخذ به كفيلاً

﴿ في الرجل يدعي عبداً قدمات يد رجل وقيم البينة أنه عبده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أقت البينة على عبد في يد رجل وقد مات في يديه أنه عبدي أيقضى لي بشئ عليه في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا شيء على الذي مات العبد في يديه الا أن يقيم المدعي بينة أنه غصبه لانه يقول اشتريته من سوق المسلمين فبات في يدي فلا شيء عليه

﴿ في الرجل يدعي عبداً غائباً وقيم البينة أنه عبده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد يكون في يد الرجل فيسافر العبد أو يغيب فيدعيه رجل والعبد غائب فيقيم البينة على ذلك العبد أنه عبده أيقبل القاضي بيته على العبد وهو غائب وكيف هذا في المتاع والحيوان اذا كان بعينه أيقبل القاضي البينة على ذلك أم لا (قال) نعم يقبل البينة اذا وصفوه وعرفوه ويقضى له بذلك

﴿ في اليمين مع الشاهد الواحد على الافرار ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ لو أن رجلاً شهد على رجل أنه أقر أن فلان عليه كذا وكذا ثم جحد كان للذي أقر له بذلك أن يحلف مع الشاهد على الافرار ويستحق حقه وهذا مخالف عندى للدم الخطأ أو الهمد وهو رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قضى باليمين مع الشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضى بذلك على بن أبي طالب وقال رسول الله



صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل من عند الله يأمرني بالقضاء باليمين مع الشاهد. وقضى بذلك عمر بن عبد العزيز وكتب بذلك الى عماله أن يقضى باليمين مع الشاهد وكان السلف يقولون ذلك ويرون القضاء باليمين مع الشاهد العدل في الاموال والحقوق وكانوا يقولون لا يكون اليمين في القرية مع الشاهد ولا في الطلاق ولا في العتاق ولا في أشباه ذلك وهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر ابن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار

❦ في الرجل يدعى العبد في يدي رجل ويقيم شاهداً واحداً ❦  
❦ أو لا يقيم شاهداً ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أتى ادعيت قبل رجل عبداً وأقت شاهداً واحداً فأردت أن آخذ بالعبد كفيلاً حتى آتى بشاهد آخر ( قال ) قال مالك اذا أقام شاهداً واحداً عدلاً دفع اليه العبد اذا وضع قيمته يذهب به الى موضع بيته ان أراد وأخذ من يدي الذي هو في يديه ❦ قال ❦ فقلت لمالك فان لم يقم شاهداً وادعى بينة قريبة بمنزلة اليوم واليومين والثلاثة فقال ادفعوا الى العبد حتى أذهب به الى بيتي وأنا أضع قيمته ( قال مالك ) لا أرى ذلك له ولكن ان أتى بشاهد أو بسمع رأيت أن يدفع اليه العبد بعد أن يضع قيمته ويذهب بالعبد حيث يشهد عليه بيته ❦ قال ❦ فقلت عند من تشهد تلك البينة ( قال ) عند السلطان الذي يكون في ذلك الموضع ( قال مالك ) ولو جاز ذلك للناس بغير بينة أو بسمع اعترضوا أموال الناس وريقهم ودوابهم ( قال مالك ) ولكن ان أقام شاهداً واحداً وأتى بسمع قوم يشهدون أنهم قد سمعوا به انه قد سرق له مثل ما يدعي فانه يدفع اليه اذا وضع قيمته وان لم يكن شهادة قاطعة كذلك قال مالك ( قال مالك ) وان لم يأت بسمع ولا بشهادة لم يدفع اليه ❦ قلت ❦ أرايت ان قال أوقفوا العبد حتى آتى بينتي ( قال ) ليس ذلك له الا أن يقول للقاضي ان بينتي حضور أو بسمع يثبت له به دعوى فان القاضي يوكل بالعبد ويوقفه حتى يأتيه بالبينة أو بما يثبت له به دعوى فيما قرب من يومه وما أشبهه فان أتى على

ذلك برجل أو بسباع ثم سأل أن يوقف له العبد حتى يأتي بينته فإن ادعى بينته بعيدة  
وفي إيقافه مضرة على المدعى عليه استحلف المدعى عليه وخلي سبيله ولا يؤخذ عليه  
كفيل وإن ادعى شهوداً حضوراً على حقه رأيت أن يوقف له ما بينه وبين الخمسة  
إلى الجمعة وهذا التحديد في الوقف ليس لابن القاسم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ثم يوقف  
له لأن مالكا حين قال يدفع إليه رأيت الوقف له إذا قال الطالب أنا آتي بينتي إذا  
كان قد أثبت بسباع قد سمعوا أو جاء بشاهد ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فإن أوقفته فعلى  
من النفقة أعلى الذي هو في يديه أم على الطالب ( قال ) على الذي يقضى له به  
( وقال غيره ) إنما توقف هذه الأشياء لأنها تحول وتزول وإنما يشهد على عيناها  
وكذلك هذا في كل ما ادعى بعينه من الرقيق والحيوان والعروض ﴿ قلت ﴾  
لابن القاسم رأيت أن كانت دوراً أو أرضين أو نخلاً وما يكون له الغلة لمن الغلة التي  
تنتل منها في قول مالك وهل توقف هذه الأشياء ( قال ) الغلة التي كانت في يديه  
حتى يقضى بها للطالب لأنها لو هلكت كان ضمانها من المطلوب ﴿ قال سحنون ﴾  
وهذا إذا كان المطلوب مشترياً أو صارت إليه من مشتر ( قال ابن القاسم ) وإنما  
الوقف فيما يزول فأما الرباع التي لا تزول ولا تحول فليست مثل ما يزول ولكن  
توقف وفقاً يمنع من الأحداث فيها ﴿ سحنون ﴾ وقال غيره إذا كلف المدعى  
عليه ما ينتفع به بما يثبت المدعى وقفت هذه الأشياء حتى يقضى بها أولاً يقضى  
بها ( وقال غيره ) فإن ادعى عليه ديناً أو شيئاً مستهلكاً وسأل القاضي أن يأخذ له  
منه كفيلاً فإن القاضي يسأل الطالب هل له بينة على مخالطة أو حق أو معاملة أو  
ظنة فإن قال نعم رأيت أن يسأله أحضورهم أم غيب فإن قال هم حضور فإن كانوا  
على المخالطة والمعاملة والظنة رأيت أن يوكل بالرجل حتى يأتيه بالبينة على ما استحق  
به اللطخ فيما قرب من يومه وما أشبهه فإن أتى بهم وغيبة شهوده على الحق غيبة  
تبعد رأيت أن يستحلف القاضي المدعى عليه ولا يأخذ عليه كفيلاً فإن ادعى  
شهوداً حضوراً على حق رأيت أن يأخذ له به كفيلاً بنفسه ما بينه وبين الخمسة

أيام والسبعة الى الجمعة فان قال المدعى للقاضي خذلي منه حميلا بالمال ان قضيت لي به عليه لم يأخذ منه كفيلا بذلك المال انما يأخذ الكفيل ويوقف بالحيوان والعروض لانه يحتاج الى حضوره ليشهد عليه الشهود بعينه فلذلك أخذ منه كفيلا كما يأخذ كفيلا بنفسه ليحضر فشهد عليه الشهود فأما ما لم يحتاج الشهود الى حضوره ليشهدوا عليه فان القاضي لا يأخذ منه كفيلا وان كان الذي ادعى المدعي ما لا يقيق ويسرع اليه الفساد مثل الفاكهة الرطبة واللحم وأقام لطخا لم يوجب به ايقافه أو بيته لم يعرفها القاضي واحتاج الى المسئلة عنهم فقال الجاحد للقاضي وهو البائع أو المشتري وهو المدعى أنا أخاف فساده وان لم يقوله ان ترك حتى يزكى البيته فان كان انما يشهد للمدعى شاهد واحد وأثبت لطخا وقال لي بيته حاضرة فان القاضي يؤجل المدعى باحضار شاهده اذا قال عندى شاهد فلا أحلف أو بيته ما لم يخف الفساد على ذلك الذي ادعى به عليه أو اشترى فان أحضر ما ينتفع به والا خلى بين المدعى عليه وبين متاعه ان كان هو البائع ونهي المشتري أن يعرض له وان كان أقام شاهدين فكان القاضي ينظر في تمديلهما وخاف عليه الفساد أمر أميناً فباعه وقبض ثمنه ووضع الثمن على يدي عدل فان زكيت بيته قضى للمشتري بالثمن ان كان هو المدعى وأخذ من المشتري الثمن الذي شهدت له به الشهود فدفع الى البائع كان أقل أو أكثر ويقال للبائع أنت أعلم بما زاد ثمن المشتري الذي جحدته البيع على ثمن سلختك التي بعثت فان لم ترك البيته على الشراء أخذ القاضي الثمن فدفعه الى البائع لان بيع القاضي انما كان نظراً منه فطاب للبائع وان ضاع الثمن قبل أن يقضى به لواحد منهما فهو لمن يقضى له به ومنه مصيبته كان تلقه قبل الحكم أو بعد الحكم

❦ في الوكيل والرسول بالقبض والاقتضاء يقولان ❦

❦ قد اقتضينا أو قبضنا وينكر ذلك المعطى ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دفعت الى رجل مالا بعثت به معه الى رجل بعينه فقال قد دفعته اليه وكذبه المبعوث اليه المال أو بعثت به معه صدقة أو هبة الى رجل بعينه

فقال المبعوث معه المال قد دفعت المال وكذبه المتصدق عليه بالمال (قال) قال مالك على الرسول البينة في الوجهين جميعاً والا غرم ﴿قلت﴾ له فان قال له تصدق به على المساكين فقال قد فعلت وكذبه رب المال (قال) القول قول المأمور في هذا الوجه اذا قال له تصدق به على المساكين ﴿قلت﴾ له وما فرق ما بين هذا وبين ما قبله في قول مالك (قال) لان المساكين أمر لا يشهد عليهم فيما يتصدق به عليهم وقدرضى بأمانته في الصدقة على المساكين وأما اذا بعت بالمال الى قوم بأعيانهم صدقة لهم أو هبة لهم فهذا المبعوث معه هذه الاشياء عليه البينة أنه قد دفع ذلك والا غرم له لانه لم يأمره بأن يتلف ماله وفي الصدقة على المساكين قد أمره بتفرقها فلا غرم عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان كان لي على رجل دين فأمرته أن يدفع ذلك الدين الى رجل بعينه فقال المأمور قد دفعت ذلك الدين الى الذي أمرتي وكذبه الذي أمره أن يدفعه اليه (قال) عليه الغرم عند مالك الا أن تكون له بينة ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أقر بالقبض الذي أمر أن يدفع اليه المال وقال قد قبضت وضاع مني لم يصدق الذي كان له عليه الا أن تكون له بينة أنه قد دفعه اليه والا غرم المال ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت رجلاً يقبض مالا لي على فلان فقال قد قبضته وضاع مني وقال الذي عليه المال قد دفعته (قال) قال مالك يقيم الذي عليه المال البينة والا غرم ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت وكيلاً يقبض مالا لي على فلان فقال الوكيل قد قبضت المال أو قال قد برئ الى من المال أيرى الذي عليه الحق بقول الوكيل في قول مالك (قال) قال مالك لا يبرأ الا أن تقوم بينة ان الذي عليه الاصل قد دفع المال اليه أو يأتي الوكيل بالمال (قال) قال مالك الا أن يكون وكيلاً يشتري له ويبيع ويقبض ذلك مفوض اليه أو وصياً فهو مصدق وانما الذي لا يصدق أن يوكله على أن يقبض له مالا على أحد فقط

— في الرجلين يدعيان السلعة وهي بيد أحدهما وأقاما البينة —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن سلعة في يد رجل ادعى رجل أنها له وأقام البينة وادعى الذي هي في يديه أنها له وأقام البينة لمن هي (قال) للذي هي في يديه عند مالك اذا

تكافأت البيتان في العدالة ( قال ابن القاسم ) وعليه اليمين ﴿ قلت ﴾ فان كانت السلمة في يد رجل يدعيها لنفسه وهي دار فأقت البينة أنها لي وأقام رجل آخر البينة أنها له وتكافأت بينتي وبيته ( قال ) لا تؤخذ الدار من الذي هي في يديه لان بيته هذين قد أكذبت كل واحدة منهما صاحبها وجرحتها فسقطنا ( وقال غيره ) ليس هذا تجربا ولكنهما لما تكافأت البينة صارا كأنهما لم يأتيا بشيء وبقياً على الدعوى

— في الرجلين يدعيان السلمة ليست في يد واحد منهما ويقيان البينة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن سلمة في يدي ادعى رجل أنها له وأقام البينة وادعيت أنا أنها لي وهي في يدي وأقت البينة ( قال ) قال لي مالك هي للذي في يديه اذا تكافأت البينة ( قال ابن القاسم ) وعليه اليمين ﴿ قلت ﴾ فان كانت السلمة ليست في يد واحد منهما فادعي رجل أنها له وأقام البينة على ذلك وادعى رجل آخر أنها له وأقام البينة على ذلك ( قال ) بلغني عن مالك أنه سئل عن الرجل يدعي الشيء ويأتي غيره يدعيه وليس هو في يد واحد منهما فيأتي هذا بيينة وهذا بيينة ( قال ) قال مالك ينظر الى أعدل البينتين وان قلوا فيقضى بالحق لصاحبهم فان كانوا سواء وكان الذي شهدوا فيه مما يرى الامام منهم إياه منهم حتى يأتوا بيينة أعدل منها ( قال ) وان كان مما لا ينبغي للامام أن يقره ويرى أنه لا أحدهما قسمه بينهما بعد إيمانها كالشيء الذي لم يكن لهما فيه شهادة فان كان ما ادعيا شيئاً قد اختاره أحدهما دون صاحبه فهو له ﴿ قال ﴾ وبلغني عن مالك في القوم يتنازعون عفواً من الارض فيأتي هؤلاء بيينة ويأتي هؤلاء بيينة فانه ينظر في ذلك الى الثقة بالبينة والعدالة الظاهرة ويحلف أصحابها مع شهادتهم وان كانوا أقل عدداً فان لم يكن الا تكافيا وتكافرا لم أرها شهادة وكانت الارض كغيرها من عفو بلاد المسلمين حتى تستحق بأبنت من هذا ﴿ قلت ﴾ وما معنى قول مالك حتى تستحق بأبنت من هذا ( قال ) حتى يأتي أحدهما بيينة هي أعدل من الاولى

﴿ في التكافؤ في البيئة هل هو عند مالك في العدد أو في العدالة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت التكافؤ في البيئة أهو في العدد عند مالك أم في العدالة ( قال ) ذلك عند مالك في العدالة وليس في العدد ﴿ قلت ﴾ فرجلان عدلان في هذه الشهادة ومائة رجل سواء عند مالك اذا كانت عدالة الرجلين وعدالة المائة سواء ( قال ) نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان الثوري عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة الثعالبى قال اختصم رجلان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدير فجاء هذا بشاهدين وجاء هذا بشاهدين فقسمة رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يحيى ابن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه اذا كان الشاهدان في العدالة سواء ليس لبعضهم على بعض فضل استخفا جميعا على ما ادعيا ثم جعله بينهما . وانما قاله يحيى بن سعيد في رجلين أتيا جميعا بمسكان برأس دابة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي الزناد أن رجلين ادعيا فرسا فأقام كل واحد منهما بيئة ذوى عدل على أنها فرسه ففضى بها بينهما نصفين

﴿ في تكافؤ البيتين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا أقام البيئة على دور في يدي أو عروض أو عبيد أو دراهم أو دنائير أو غير ذلك من الاشياء أنها له وأقت أنا البيئة أنها لى من أولى بذلك في قول مالك ( قال ) قال مالك اذا تكافأت البيتان في العدالة بحال ما وصفت لك فالذى هي في يديه أولى بذلك في قول مالك ( قال ) ولا ينظر مالك في ذلك الى كثرة العدد انما العدالة عنده أن يكون هؤلاء وهؤلاء عدولا وهم في العدالة عند الناس سواء وان كانت بيئة أحدهما اثنين والآخر مائة فكان هذان في العدالة وهؤلاء المائة سواء فقد تكافأت البيتان فهى للذى في يديه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن أحدهما أقام رجلا وامرأتين وأقام الآخر مائة شاهد وكانت المرأتان والرجل في العدالة مثل المائة الرجل أليس قد تكافأتا في قول مالك ( قال ) ماسمعت من مالك فيه شيئا والبيتان قد تكافأتا عندي اذا كانت الشهادة فيما تجوز فيه شهادة النساء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان

أقمت البينة على دار في يد رجل أنى اشتريتها من فلان وأنه كان يملكها يوم باعها  
وأقام الذى الدار في يديه البينة أنها داره لمن يقضى بها في قول مالك ( قال ) قال مالك  
إذا أقام الذى في يديه الدار البينة أنها داره وأقام رجل آخر البينة أنها له فالذى في  
يديه الدار أولى بها فهذا يدل على مسئلتك أن رب الدار أولى بها ألا ترى أن الذى  
أقام البينة عليه هذا المدعي أنه اشتراها منه وأنه كان يملكها يوم باعها أن لو كان  
هو المدعي وأقام البينة عليها كان رب الدار الذى هي في يديه أولى بها فهذا يدل على  
على مسئلتك أن رب الدار أولى بها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أقام البينة أنه اشترى هذه  
الدار من فلان وأنه كان يملكها يوم باعها وكنا ممن تجوز شهادتهما أيضا على الذى  
باعها وقال الذى في يديه الدار هي دارى ولم يقيم البينة ( قال ) يقضى بها للمدعي الا أن  
يكون الذى في يديه الدار قد حازها وهذا حاضر فهذا يكون قطعا لحجة المدعي اذا كان  
قد حازها هذا الذى هي في يديه بمحض من هذا المدعي بحال ما وصفت لك في  
الحيازة ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أقمتا جميعا البينة على التناج أنا والذى الدابة في يديه لمن  
تكون ( قال ) للذى الدابة في يديه ﴿ قلت ﴾ أرأيت النسيج أهو مثل التناج عند  
مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة ليست في يد واحد منا أقمت البينة أنها سرقت  
منى وأتهم لا يعلمون أنها خرجت من ملكي وأقام آخر البينة أنها أمتة وانها ولدت عنده  
لا يعلمون أنه باع ولا وهب ( قال ) أقضى بها لصاحب الولادة ( قال ) ولم أسمع من مالك فيه  
شيئا ( وقال غيره ) اذا كانت بينة التناج عدولا فان كانت بينة الآخر أعدل فهي لصاحب  
التناج وليس هذا من التناز وانما ذلك بمنزلة الرجل يقيم البينة أنها له منذسنة وأقام  
الآخر البينة أنها له منذ عشرة أشهر وبينه صاحب العشرة أشهر أعدل من بينة صاحب  
السنة الا أن بينة صاحب السنة عدول أيضا فتكون لصاحب الوقت الاول وكذلك  
لو كانت في يدى صاحب الوقت الآخر الا أن يكون الآخر يحوزها بمحض من الاول  
بما تحاز به الحقوق من الوطء لها والاستخدام والادعاء لها بمحض من الاول فينقطع  
حقه منها بالحيازة عليه ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه

كان يقول في رجل تجت عنده دابة فيما يقول فجاء مدع فادعاها فأقام الذي في يديه  
 الدابة شاهدين على أنها دابته تجت عنده وشاهداه من أهل الفضل وجاء الذي ادعاها  
 بأربعة شهداء أو أكثر فشهدوا أنها دابته قال يحيى يرى أن يستحلف الذي في يديه  
 الدابة لحيازته إياها مع شاهديه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن  
 شريح الكندي وطاوس اليماني أن الدابة للذي هي عنده وقال شريح التاج أحق من  
 العراف فأما شريح فذكر حديثه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حماد بن زيد عن أيوب عن  
 محمد بن مهدي عن المغيرة عن إبراهيم النخعي في فرس شهد شاهدان أن الفرس  
 لفلان نتج عنده وشهد شاهدان أن الفرس لفلان نتج عنده فقال هو للذي هو في  
 يديه ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن عبداً آتت أنا عليه البيعة أنه عبدى وأقام رجل آخر البيعة  
 أنه عبده وتكافأت البيعتان أيقسم العبد بينهما في قول مالك ( قال ) اذا تكافأت البيعتان  
 ولم تكن السلمة في يد واحد منهما ورأى الامام أن يقسمها بينهما قسمها اذا رأى الامام  
 ذلك وإنما معنى قوله ان رأى الامام ذلك اذا لم تكن لاحدهما حجة قد استنفذ الامام  
 حجتهما ولم تبقى لهما حجة قسمها بينهما ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً ادعى زرعاً في  
 أرض وادعى الآخر ذلك الزرع وأقاما البيعة ورب الأرض لا يدعى الزرع لمن  
 يجعل هذا الزرع ( قال ) قد أخبرتك بقول مالك في مثل هذا أنه لا يقضى بالزرع  
 لواحد منهما حتى يشتري ذلك ولكن يسألهما يزيدانه بيعة ( قال ) والذي سمعت عنه  
 أن كل ما تكافأت فيه البيعتان وليس هو في يد واحد منهما أن ما كان من ذلك مما لا  
 يخاف عليه مثل الدور والأرضين ترك حتى يأتي أحدهما بأعدل مما أتى به صاحبه  
 فيقضى له به الا أن يطول زمان ذلك ولا يأتي واحد منهما بشئ غير ما أتى به أولاً  
 فيقسم بينهما وكذلك كل ما كان يخاف عليه مثل الحيوان والعروض والطعام فإنه  
 يستأني به قليلاً لعله أن يأتي أحدهما بأثبت مما أتى به صاحبه فيقضى له به فان لم يأت  
 واحد منهما بشئ وخيف عليه قسمته بينهما وكذلك مسئلتك في الزرع ورأيت في  
 الدور والأرضين على ما أخبرتك اذا لم يكن في يد واحد منهما شيء من ذلك ولم



يأت واحد منهما بأثبت مما أتى به صاحبه فيقسم ذلك بينهما لأن ترك ذلك ووقفه  
يصير إلى ضرر ﴿قلت﴾ فلو كان رب الأرض يدعي الزرع أترك الزرع في يدرب  
الأرض (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن كان الزرع في يد واحد منهما كان أولى بذلك إذا  
أقام البينة (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن داراً ليست في يدى ادعيت أنها دراي  
وأقت البينة وادعى رجل آخر أنها داره وأقام البينة أنها داره أيقضى بها بيننا نصفين  
وهل يخرجها من يدى هذا الذى هي في يديه في قول مالك (قال) لا يقضى بها لواحد  
منهما حتى يثبت ذلك لأن مالكا قال في الرجلين يدعيان السلعة وليست في يد واحد  
منهما وتكافأت بينهما (قال) قال مالك لا أقضى بها لواحد منهما وأمرهما أن يزيدا  
بينة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك وترك ابنين أحدهما مسلم والآخر نصراني  
فادعى المسلم أن أباه مات مسلماً وقال الكافر بل مات أبى كافراً القول قول من  
وكيف ان أقاما جميعاً البينة على دعواهما وتكافأت البيتان (قال) كل شئ لا يعرف  
لمن هو بدعيه رجلان فانه يقسم بينهما فأرى هذا كذلك اذا كانت بينة المسلم  
والنصراني مسلمين ﴿قلت﴾ لابن القاسم أو ليس هذا قد أقام البينة أن والده مات  
مسلياً صلى عليه ودفن في مقبرة المسلمين فكيف لا يحمل الميراث لهذا المسلم (قال)  
ليست الصلاة شهادة (قال) وأما المال فأقسمه بينهما. وأما اذا لم تكن لهما بينة وعرف  
أنه كان نصرانياً فهو على النصرانية حتى يقيم المسلم البينة أنه مات على الاسلام لأن أباه  
نصراني يعرف الناس أن أباه كان نصرانياً فهو على النصرانية حتى يقيم بينة أنه مات  
على الاسلام لانه مدع الا أن يقيما جميعاً البينة كما ذكرت لك وتكافأ البيتان فهو  
بينهما (وقال غيره) يكون المال للمسلم بعد أن يحلف على دعوى النصراني لأن بينة  
المسلم زادت حين زعمت أنه مسلم

### ﴿ في الشهادة على الحيابة ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان شهدوا على دار أنها في يد رجل منذ عشر سنين يحوزها  
ويمنعها ويكرها ويهدم ويبني وأقام آخر البينة أن الدار داره أيحفل مالك الذي أقام

البينة على الحيازة وهي في يديه بمنزلة الذي يقيم البينة وهي في يديه أنها له فيكون  
 أولى بها في قول مالك ويجعل مالك الحيازة اذا شهدوا له بها بمنزلة الملك ( قال ) قال  
 مالك بن أنس اذا كان حاضراً يراه يبنى ويهدم ويكرى فلا حجة له وان كان غائباً  
 سئل الذي الدار في يديه فان أتى بيته أو بسماح قد سمعوا ان أباه أو جده قد  
 اشترى هذه الدار اذا كان أمراً قد تنادم فأراها له دون الذي أقام البينة أنها له ( قال  
 مالك ) لان هاهنا دوراً قد عرف لمن أولها قد بيعت وتداولتها الموارث وحيزت  
 منذ زمان فلو سئل أهلها البينة على أصل الشراء لم يجدوا الا السماع فاذا كان مثل  
 ما وصفت لك في تطاول الزمان فأتى بالسماع مع الحيازة فأراها له كذلك قال مالك  
 وان لم يأت بالسماع ولا بالشهادة وكان الذي يطلب الدار غائباً فقدم فأقام البينة أنها  
 له رأيتها له ( قال مالك ) وان كان حاضراً اذا حازها هذا المشتري دونه فلا شيء للذي  
 يدعيها ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يوقت في الحيازة عشر سنين ( قال ) ما سمعت  
 مالكا يحد عشر سنين ولا غير ذلك ولكن على قدر ما يرى أن هذا قد حازها دون  
 الآخر فيما يكرى ويهدم ويبنى ويسكن ﴿ قلت ﴾ أرايت الدواب والثيران والعروض  
 كلها والحيوان كله هل كان مالك يرى أنها اذا حازها رجل بحضر من رجل فادعاهما  
 الذي حيزت عليه انه لا حق له فيها لان هذا قد حازها دونه وهل كان يقول في هذه  
 الاشياء مثل ما يقول في الدور والحيازة ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن  
 ذلك عندي مثل ما قال مالك في الدور اذا كانت الثياب تلبس وتمتن والدواب تكرى  
 وتركب ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن  
 سعيد بن المسيب يرفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من حاز  
 شيئاً عشر سنين فهو له ( قال عبد الجبار ) وحدثني عبد العزيز بن المطلب عن زيد بن  
 أسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ( قال عبد الجبار ) عن ربيعة أنه قال اذا كان الرجل  
 حاضراً وماله في يد غيره فمضت عليه عشر سنين وهو على ذلك كان المال للذي هو في  
 يديه لحيازته اياه عشر سنين الا أن يأتي الآخر بالبينة على أنه أكرى أو أسكن أو أعار

عارية أو صنع شيئاً من هذا والا فلا شيء له ﴿ قال ربيمة ﴾ ولا حيازة على غائب

### ﴿ ماجاء في الشهادة على الموارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان مات عندنا ميت فأتي رجل فأقام البينة بأنه ابن الميت ولم يشهد الشهود أنهم لا يعلمون له وارثاً غيره أتجيز شهادتهم وتطلى هذا الميراث أم لا تعطيه من الميراث شيئاً وهل تحتفظ قول مالك في هذا (قال) وجه الشهادة عند مالك في هذا أن يقولوا انه ابنه وانهم لا يعلمون له وارثاً غيره فأرى أن تبطل الشهادة في ذلك ويسئل وينظر ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أمت البينة أن هذه الدار دار أبي أو جدي ولم يشهدوا أنه مات وتركها ميراثاً لي أقبض لي بها السلطان في قول مالك أم لا (قال) لا حتى يشهدوا انه مات وتركها ميراثاً لا يعلمونه أنه أحدث فيها شيئاً ولا خرجت من يده وجل الدور تعرف لمن كان أولها ثم قد تداولها أقوام بعد ذلك فهم ان شهدوا شهدوا بحق ولا علم لهم بما كان فيها فلا تجوز شهادتهم حتى يشهدوا أنه مات وتركها ميراثاً لا يعلمون له وارثاً غيره اذا شهدوا ان هذا وارث جده أو وارث أبيه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان شهدوا أن هذا وارث أبيه وجده ومعه ورثة آخرون (قال) لا يطلى هذا الا حظه ﴿ قلت ﴾ فحظوظ اخوته أتؤخذ من يد هذا الذي هي في يديه فيضعها السلطان على يدي عدل (قال) أرى أن لا يطلى منها لهذا المقدار حظه وما استحق من ذلك ويترك السلطان ما سوى ذلك في يدي المدعى عليه حتى يأتي من يستحقه ولا يخرج من يديه ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كان غيره يقول هذا <sup>(١)</sup> (وروي) أشهب عن مالك أنه قال ينزع من يد المطلوب ويوقف ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن قوما شهدوا على أن هذه الدار دار جدي وان هذا المولى مولى جدي ولم يحددوا الموارث لم يشهدوا أن جدي مات فورثه أبي وان أبي مات فورثته أنا (قال) سأل مالكا بعض أصحابنا وسمعت يسأل عن الرجل يقيم البينة أن هذه الدار دار جده ويكون فيها

(١) كذا في نسخة وفي نسخة أخرى وقد كان يقول غير هذا اهـ

رجل قد حازها منذ سنين . قال مالك أما اذا كان الرجل المدعي حاضراً فلا أرى له فيها حقاً لاجل حيازته اياها اذا كان قد حازها سنين ذوات عدد وأما اذا كان المدعي غائباً وثبتت الموارث حتى صارت له فاني أرى أن يسئل الذي هي في يديه من أين صارت له فان أتى بيينة على شراء أو سماع على الاشتراء ولم يكن أحد شهد على معاينة الشراء وليس من يشهد على البتات الا على السماع فأرى الشهادة جائزة للذي هي في يديه بالسماع بالاشتراء وان لم يكن في أصل الشهادة شهادة تقطع على البيع ( قال مالك ) لان هاهنا دوراً يعرف لمن أولها قد بيعت ولا يوجد من يشهد على أصل الاشتراء الا بالسماع ثم قال لنا مالك منها هذه الدار التي أنا فيها قد باعها أهلها وليس أحد يشهد على أصل الشراء الا بالسماع . فاذا أتى الذي في يديه الدار بأصل الشراء أو يقوم يشهدون على سماع الاشتراء فذلك ﴿ قلت ﴾ فان لم يأت الذي في يديه الدار بشيء من هذا لا يقوم يشهدون على السماع ولا يقوم يشهدون على الشراء أتجعلها للذي أقام البيينة أنها لجده على ما ثبت في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم تكون للذي أقام البيينة أنها لجده اذا كان غائباً ﴿ قلت ﴾ وشهادة السماع هاهنا انما هي أن يشهدوا أنهم قد سمعوا أن هذا اشترى هذه الدار من جد هذا المدعي ( قال ) اذا تقدم ذلك جازت شهادتهم على السماع وان كان المشتري حياً لان الرجل يشتري ويتقدم ذلك حتى يكون اشتراؤه هذا منذ أربعين سنة أو ستين سنة أو نحو ذلك ولم أوقف مالكا على أنه هو اشتراه بعينه الا أن الذي ذكر لي مالك انما هو في الشراء الذي يتقدم ( قال ) وأما الذي في الولاء فان مالكا قال أقضي بالسماع اذا شهدت الشهود على السماع أنه مولاه بالمال ولا أقضي له بالولاء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقام البيينة أن الدار دار أبيه وقالت البيينة لا نعرف كم الورثة أقضي له بشيء من الدار في قول مالك وكيف ان قال الابن انما أنا وأخي ليس معنا وارث غيرنا أو قال أنا وحدي الوارث ليس معي وارث غيري أيصدق أم لا في قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولا أرى أن يقضى له السلطان بشيء

حتى يقيم البينة على عدة الورثة ﴿قلت﴾ أرايت ان أقت البينة على دار أنها دار جدي ولم يشهد الشهود أن جدي مات وتركها ميراثاً لأبي وان أبي مات وتركها ميراثاً للورثة ولم يحددوا الموارث بحال ما وصفت لك ( قال ) سألتنا مالكا عنها فقال ينظر في ذلك فان كان المدعى حاضراً بالبلد التي الدار فيها وقد حيزت دونه السنين يراهم يسكنون ويحوزون بما تحازبه الدور فلا حق له فيها وان كان لم يكن بالبلد التي الدار بها وانما قدم من بلد آخر فأقام البينة على أنها دار أبيه ودار جده وثبتت الموارث مثل الذي الدار في يديه فان أتى ببينة على أصل شراء أو الزجه الذي صارت به اليه أو أتى بالسماع من جيرانه أو من غير جيرانه أن والده أو جده كان اشترى هذه الدار أو هو بنفسه اذا طال الزمان فقالوا سمعنا أنه اشتراها وها هنا دور يعرف لمن أولها وقد تقادم الزمان وليس على أصل الشراء بينة وانما هو سماع من الناس أن فلانا اشترى هذه الدار وان لم يثبت لم يستل الذي الدار في يديه عن شيء ﴿قلت﴾ أرايت ان أتى الذي الدار في يديه ببينة يشهدون أنهم سمعوا أن هذا الرجل الذي في يديه الدار اشترى هذه الدار أو اشتراها جده أو اشتراها والده الا أنهم قالوا سمعنا أنه اشتراها ولكننا لم نسمع بالذي اشتراها منه من هو ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك حتى يشهدوا على سماع صحة أنه اشتراها من فلان أبي هذا المدعى أو جده

﴿ في إيقاف المدعى عليه في الارض عن العمل فيها ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن داراً في يدي ورثتها عن أبي فأقام ابن عمي البينة أنها دار جده وطلب مورثه ( قال ) هذا من وجه الحيازة التي أخبرتك ( قال ) وسمعت مالكا واختصم اليه في أرض حفرت فيها عين فادعى فيها رجل دعوى فاختصموا الى صاحب بعض تلك المياه فأوقفهم حتى يرتفعوا الى المدينة فأتى صاحب العين الذي كان عملها فشكا ذلك الى مالك فقال مالك قد أحسن حين أوقفها وأراه قد أصاب ( قال ) فقال له صاحب تلك الارض أترك عمالي يعملون فان استحق الارض فليهدم عملي ( فقال مالك ) لا أرى ذلك وأرى أن يوقف فان استحق حقه والابنيت ﴿قلت﴾ لابن

القاسم وهل يكون هذا بغير بنية وبغير شيء توقف هذه الارض (قال) لا توقف  
الا أن يكون لدعوى هذا المدعي وجه

❦ في الرجل يدعي داراً في يد رجل ويقيم بينة غير ❦  
❦ قاطمة فيريد المدعي عليه ان يبيع أو يهب ❦

❦ قلت ❦ أرايت رجلاً ادعى داراً في يد رجل فأنشب الخصومة فيما بينه وبينه وأقام  
البينة الا أن بينته لم تقطع فأراد الذي الدار في يديه أن يبيع الدار أو يهبها أئتمنع من  
ذلك في قول مالك للذي أوقع صاحبه عليه من البينة والذي أنشب من الخصومة  
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن له أن يبيع أو يتصدق أو يهب ما لم يقض عليه  
بذلك لان بيعه ليس مما يبطل حجة هذا ولا تبطل بينته التي أوقع فهذا رد المسألة  
الاولى في الوقف (وقال غيره) ليس له أن يبيع لان البيع غرر وخطر

❦ في الرجل تقوم له البينة على متاعه أن يحلف أنه مباح ولا وهب ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أني ادعت عبداً بيد رجل فأقمت عليه البينة أنه عبدي أن يحلفني  
القاضي بالله أني مابعت ولا وهبت ولا خرج من يدي بوجه من الوجوه مما يخرج  
به العبد من ملك السيد (قال) نعم كذلك قال لي مالك ❦ قلت ❦ أرايت كل شيء  
ادعيته بيد رجل عبداً أو أمة أو حيواناً أو عرضاً أو طعاماً أو غير ذلك فأقمت البينة  
أنه لي أكان مالك يأمر القاضي أن يحلفه مع بينته بالله الذي لا اله الا هو ما خرج هذا  
الشيء من يديه ببيع ولا هبة ولا بوجه مما يسقط ملكه عنه (قال) سمعت مالكا  
غير مرة يقول في الذي يدعي العبد أو الامة أو الدابة أو الثوب أنها سرقت منه  
ويقيم عليها البينة انه شيء لا يعلمه باع ولا وهب (قال) مالك فاذا شهد الشهود بهذا  
استوجب ما ادعي (قال) قليل لمالك فلو أن شهوداً شهدوا على البتات أنه مباح ولا  
وهب (قال مالك) هؤلاء شهدوا على ما لا يعلمون فهذه الشهادة الغموس قال وأراهم  
قد شهدوا بباطل (قال مالك) وأري أن يحلف الامام الذي شهدوا له بالله الذي

لا اله الا هو ماباع ولا وهب ولا أخرجه من يديه بشيء مما يخرج به من ملكه فأرى كل ماسألت عنه مثل هذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الذي يعرف دابته عند رجل أيلزم الذي اعترفها أن يأتي بيينة يشهدون أنها دابته لا يعلمون أنه باع ولا وهب ( قال ) نعم كذلك قال مالك قال مالك ولا يلزمه أن يأتي بيينة يشهدون على البتة أنه ماباع ولا وهب ( قال مالك ) فإن شهدت البينة على البتة فأراهم شهود زور ( قال مالك ) ويحلف رب الدابة اذا قضى له بها بالله الذي لا اله الا هو ماباع ولا وهب ولا أخرجها من يده بوجه من الوجوه يحلف على البتة ﴿ قلت ﴾ فإن قال أعرتها أو استودعتها أيكون هذا خروجاً من ملكه في قول مالك ( قال ) لا يكون هذا خروجاً من ملكه ويأخذ دابته ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أقام شاهداً واحداً في هذا أيحلف مع شاهده ويستحق دابته ( قال ) نعم

— في الرجل يقضى له القاضى بالقضية هل يأخذ منه كفيلاً —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقت البينة أن هذه الدار دار أبي أوجدي أو أن هذا المتاع متاع أبي مات وتركه ميراثاً لا وارث له غيري فقضى لي القاضى به هل كان مالك يأمر القاضى أن يأخذ مني كفيلاً اذا أراد أن يدفع الى ذلك الشيء في قول مالك ( قال ) ان الكفيل الذي يأخذه القضاة في هذا انما هو جور وتعد وليس عليهم اذا استحقوا حقوقهم أن يأتوا بكفلاء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم بل يعطون حقوقهم بغير كفالة

— في الاستحلاف على البتات —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني بعت من رجل سلعة فاقضيت الثمن وجحدته الاقتضاء فادعيت قبله الثمن وأردت أن أستحلفه على أنه لم يشتري مني سلعة كذا وكذا بكذا وكذا وقال أما أحلف لك أنه لا حق لك على ( قال ) سألت مالكا عنها فقال لا تقبل منه اليمين حتى يبين أنه ما اشترى منه سلعة كذا وكذا بكذا وكذا لان هذا

يريد أن يورك فلا أرى ذلك له ﴿ قلت ﴾ له ما معنى قول مالك يريد أن يورك  
( قال ) الانفاذ فيما نوى

﴿ في الشريكين يكون لهما الدين على الرجل فيجحد فيريد ﴾  
﴿ أحدهما أن يستحلفه فيحلف على الكل ثم يريد الشريك ﴾  
﴿ الآخر أن يستحلفه الثانية على مصابه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن متفاوضين ادعى أحدهما قبل رجل ديناً من شركتهما فجحد  
الرجل ذلك فأراد المتفاوض أن يستحلفه فقال الرجل المستحلف أنا أحلف لك على  
حصتك ولا أحلف لك على حصة صاحبك ( قال ) أرى أن يحلف على حصته وحصة  
صاحبه لأنه في حصة صاحبه موكل بالقبض مفوض إليه أن يشتري ويبيع  
ويتبض الثمن في حصة صاحبه ﴿ قلت ﴾ أرايت أن حلف لهذا ثم أتى صاحبه فأراد  
أن يستحلفه أيضاً على حصته أ يكون له ذلك أم لا ( قال ) لا يكون له ذلك لأنه قد  
حلف لشريكه فلا يكون للوالى أن يستحلفه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو وكلت وكيلاً  
يقبض مالى على فلان فجحد فلان المال فقدمه وحلف له ثم لقيته بعد ذلك لم يكن لي  
أن أستحلفه لأن وكيلى قد استحلفه ( قال ) نعم

﴿ في استحلاف مدعى الحق إذا ادعى قبله القضاء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن أقام رجل شاهدين على حق له فقال المشهود عليه أحلفه لي  
مع شاهديه ( قال ) قال مالك لا يحلف وليس عليه يمين إذا أقام شاهدين إلا أن  
يدعي أنه قضاه فيما بينه وبينه فأرى أن يحلف الطالب على ذلك فإن نكل أحلف  
المطلوب وبرئ

﴿ في استحلاف المدعى عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت القاضى كيف يحلف المدعى عليه أيحلفه بالله الذى لا اله الا هو أم  
يزيد على هذا الرحمن الرحيم الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية ( قال ) قال مالك



يستحلف بالله الذي لا اله الا هو ولا يزيد على ذلك كذلك قال لنا مالك ( ابن مهدي عن سلام بن سليمان عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس قال جاء خصمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فادعى أحدهما على الآخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم المدعى أقم يدك على حنك فقال ليست لي بينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الآخر احلف بالله الذي لا اله الا هو والله عندك شيء فخلف بالله الذي لا اله الا هو والله عندي شيء ( فأتى ) فأتى يحلف الذي يدعى قبله والذي يستحق بيمينه مع شاهده أين يستحلفهما في قول مالك ( قال ) قال مالك كل شيء له بال فانهما يستحلفان فيه هذان جميعا في المسجد الجامع ( فقيل ) للمالك أعند المنبر ( فقال ) مالك لا أعرف المنبر الا منبر النبي صلى الله عليه وسلم وأما مساجد الآفاق فلا أعرف المنبر فيها ولكن للمساجد مواضع هي أعظم من بعض فأرى أن يستحلف في المواضع التي هي أعظم ( قال مالك ) وعندنا بالمدينة لا يستحلف عند المنبر الا في ربيع دينار فصاعداً ( قلت ) أرايت الحالف هل يستقبل به القبلة في قول مالك ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك عليه ( ابن وهب ) عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب قال الاستحلاف عند المنبر لم يزل يعمل به منذ بدا الاسلام وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف عند منبري بيمين كاذبة فليتبوأ مقعده من النار ( قال مالك ) وان عمر بن الخطاب أمر أن يجلب اليه الى الموسم الذي قال لامرأته حبلك على غاربك فكل عظيم من الامر يحلف في أعظم المواضع وان عمر بن الخطاب كانت يده وبين رجل خصومة فرتب عليه عثمان اليمين على المنبر فاتقاها فافتدى منها وقال أخاف أن أوافقي قدراً وبلاء فيقال بيمينه ( قال مالك ) وقد اتقاها زيد بن ثابت حين حكم عليه باليمين عند المنبر وجعل يحلف مكانه ( سحنون ) ولو أن زيدا كان الحلف عنده على المنبر من الباطل لقالها لمروان ( قال مالك ) ألا ترى أنه دخل على مروان فقال اتحل بيع الربا يا مروان فقال مروان أعوذ بالله قال فالتاس يتبايعون الصكوك قبل أن يقبضوها فبعث مروان حرساً يردونها فلم تكن اليمين على زيد

ابن ثابت في الموضع الذي قال له مروان لقال له ما هذا عليّ وقد قال له أشد من هذا  
ولقد اجتنبه أبو سعيد الخدريّ بردائه في صعوده المنبر قبل الصلاة في العيد ولقد  
قيل له وقد أراد أن يقطع سارقا في ثمر أو كثر فقال له كبير من أصحاب النبي صلى  
الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نطعم في ثمر ولا كثر نخلي عن  
السارق . فما كانوا ليتركوا حقا يحضرونه الا قالوا به أولا ترى أن العظيم  
من الامر مثل اللعان انه يكون بحضرة الناس وبعد الصلاة لا اجتماع الناس وشهرة  
اليامين أولا ترى أن ابن عباس أمر ابن أبي مليكة بالطائف أن يجلس الجارية بعد  
العصر ثم يقرأ عليها ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثمتا قليلا ففعل فاعترفت . من  
حديث ابن مهدي

### ❦ في استحلاف النساء والعبيد في المسجد ❦

❦ قلت ❦ أرايت النساء العواتق وغير العواتق والعبيد والاماء وأمهات الاولاد والمكاتبين  
والمدبرين أيخلفون في المساجد ( قال ) انما سألتنا مالكاً عن النساء أين يخلفن فقال  
أما كل شيء له بال فانهن يخرجن فيه الى المساجد فان كانت امرأة تخرج بالنهار  
أخرجت بالنهار وأخلفت في المسجد وان كانت ممن لا تخرج بالنهار أخرجت ليلاً  
فأخلفت فيه ( قال ) وان كان الحق انما هو شيء يسير لا بال له أخلفت في بيتها اذا كانت  
ممن لا تخرج وأرسل اليها القاضي من يستحلفها لصاحب الحق . فأما ما سألت عنه  
من المكاتب والمدبر وأمهات الاولاد فسننتهم سنة الأحرار الا أنني أرى أن أمهات  
الاولاد بمنزلة الحرائر منهن من تخرج ومنهن من لا تخرج ❦ قلت ❦ هل يجزئ  
في هذه المرأة التي تستحلف في بيتها رسول واحد من القاضى يستحلفها ( قال )  
ما سمعت من مالك فيها شيئاً وأرى أن يجزئ

### ❦ في استحلاف الصبيان ❦

❦ قلت ❦ أرايت الصبيان هل عليهم يمين في شيء من الاشياء يخلفون اذا ادعى

عليهم أو يحلفون اذا كان لهم شاهد في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يحلف الصبيان في شيء من الاشياء حتى يبلغوا

﴿ في استحلاف الورثة على ذكر حق أبيهم اذا ادعى ﴾  
﴿ الغريم أنه قد قضى الميت ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يهلك ويدع أولاداً صفاراً فيوجد للميت ذكر حق فيه شهود فيدعى الذي عليه الحق أنه قد قضى الميت حقه ( قال ) قال مالك لا ينفعه ذلك ( قال ) قلنا لما لك أتحلف الورثة ( قال ) قال مالك ان كان فيهم من قد بلغ ممن يظن أنه قد علم بالقضاء أحلف والا فلا يمين عليهم ﴿ قلت ﴾ فان نكل هذا الذي يظن أنه قد علم بالقضاء عن اليمين أيسقط الدين كله في قول مالك ( قال ) لا يسقط الدين كله ولكن يسقط من الدين قدر حقه أن لو حلف عن الذي عليه الحق

﴿ في استحلاف اليهودي والنصراني والمجوسي ﴾

﴿ قلت ﴾ هل ذكر لكم مالك أن النصراني أو النصرانية يحلفان في شيء من أيمانها في دعواها أو اذا ادعى عليهم أو في لعنهم أنهم يحلفون بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى ( قال ) سمعته يقول لا يحلفون الا بالله فقط ﴿ قلت ﴾ واليهود هل سمعته يقول يحلفون بالله الذي أنزل التوراة على موسى ( قال ) اليهود والنصارى عند مالك سواء ﴿ قلت ﴾ فهل يحلف المجوس في بيت نارهم ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يحلفوا بالله حيث يعظمون ﴿ قلت ﴾ فأين يحلف اليهود والنصارى ( قال ) قال مالك في كنائسهم حيث يعظمون ( وقال ) مالك لا يحلفون الا بالله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عطاء بن دينار أن عمر بن عبد العزيز نهى أن يستحلف النصراني بغير الله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني بمض أهل العلم عن رجال من أهل العلم بذلك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن اسراييل عن سماك بن حرب عن الشعبي أن أبا موسى الاشعري أحلف يهوديا بالله قال الشعبي لو أدخله الكنيسة لغلظ عليه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن

سفيان الثوري عن أيوب عن محمد بن سيرين أن كعب بن سوار كان يحلف بالله وكان يضع على رأسه الإنجيل في المذبح ﴿ قال سحنون ﴾ وإن كنا لا نقول بوضع الإنجيل على رأسه في المذبح ولكنه نزع من يزعم أنه لا يحلف إلا في أعظم مواضعه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي عن مسروق أنه كان يحلف أهل الكتاب بالله ويقول أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم وأن أحكم بينهم بما أنزل الله وأنزل الله أن لا تشركو به شيئاً ﴿ ابن مهدي ﴾ عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن شرح أنه خاصم إليه رجل رجلاً من أهل الكتاب خلفه بالله حيث يكره

### ﴿ في تعديل الشهود ﴾

﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يقول لا يقضى القاضي بشهادة الشهود حتى يسأل عنهم في السر (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فهل يقبل تزكية واحد (قال) قال مالك لا يقبل في التزكية أقل من رجلين (قال) وقال مالك ومن الناس من لا يسأل عنهم ولا يطلب منهم التزكية لعدالتهم عند القاضي ﴿ قلت ﴾ ويزكي الشاهد عند القاضي وهو غائب (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا زكوا في السراو العلانية أيكتفى بذلك عند مالك (قال) نعم اذا زكاه رجلان أجزاء

### ﴿ في تجريح الشاهد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الشاهد بم يجرح في قول مالك (قال) يجرح اذا أقاموا البينة عليه أنه شارب خمر أو آكل ربا أو صاحب قيان أو كذاب في غير شيء واحد ونحو هذا ولا يجرحه الا اثنان عدلان ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس بن يزيد وسألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن صفة الذي لا تجوز شهادته فقال ربيعة ترد شهادة الخصم الذي يجر إلى نفسه والظنين والمعدوس عليه في خلائقه وشككه ومخالفته أمر المدول في سيرته وان لم يوقفه على عمل يظهر به فساداه وترد شهادة المدو الذي لا يؤمن على

ما شهد عليه في كل أمر لا يبقى عليه فيه

❦ في شهادة الزور ❦

❦ قلت ❦ أرايت القاضي اذا أخذ شاهد الزور كيف يصنع فيه وما يصنع به في قول مالك ( قال ) قال مالك يضربه ويطوف به في المجالس ( قال ابن القاسم ) حسبته أنه يريد به في المجالس في المسجد الاعظم ❦ قلت ❦ ولم يضربه ( قال ) على قدر ما يرى الامام ( قال ) وبلغني عن مالك أنه قال ولا تقبل له شهادة أبداً وان تاب وحسنت حاله ❦ ابن وهب ❦ وأخبرني رجال من أهل العلم عن مكحول والوليد بن أبي مالك أن عمر بن الخطاب كتب الى عماله بالشام اذا أخذتم شاهد زور فاجلدوه أربعين وسخموا وجهه وطوفوا به حتى يعرفه الناس ويطال حبسه ويحلق رأسه وبعضهم يزيد الحرف ( وقال ابن شهاب ) أرى أن ينكل بمقوبة موجعة وأن يسمع به حتى يجعلوا أحاديث وينكل بهم ويهاب شهود الزور مثل الذي وقع بهم

❦ تم كتاب الدعوى بحمد الله وعونه ❦

❦ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ❦

————— ❦ —————

❦ ويليه كتاب المديان ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب المديان ﴾

﴿ في حبس المديان ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت القاضي هل يحبس في الدين في قول مالك بن أنس ( قال ) قال مالك لا يحبس الحر ولا العبد في الدين ولكن يستبرئ أمره فان أتهم أنه قد أخفى مالا وغيبه حبسه وان لم يجد له شيئاً ولم يخف شيئاً لم يحبسه وخلي سبيله فان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة الا أن يحبسه قدر ما يتلوم له من اختباره ومعرفة ما له وعليه أو يأخذ حميلاً ﴿ قلت ﴾ فان عرفت له أموال قد غيبها أي حبسه السلطان أم لا ( قال ) نعم يحبسه أبداً حتى يأتي بماله ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الدين هل يحبس فيه مالك ( قال ) قال مالك بن أنس اذا تبين للقاضي الالداد من الغريم حبسه ﴿ قلت ﴾ فاقول مالك في الالداد ( قال ) قال مالك اذا كان له مال فاتهم السلطان أن يكون قد غيبه قال مالك أو مثل هؤلاء التجار الذين يأخذون أموال الناس فيقعدون عليها فيقولون قد ذهبت منا ولا يعرف ذلك الا بقولهم وهم في مواضعهم لا يعلم أنه سرق ما لهم ولا احترق بيتهم ولا مصيبة دخلت عليهم ولكنهم يقعدون على أموال الناس فهؤلاء الذين يحبسون حتى يوفوا الناس حقوقهم ﴿ قلت ﴾ هل لحبس هؤلاء عند مالك حد ( قال ) لا ليس لحبس هؤلاء عند مالك حد ولكنه يحبسهم أبداً حتى يوفوا الناس حقوقهم أو يتبين للقاضي أنه لا مال لهم فاذا تبين له

أنه لا مال لهم أخرجهم ولم يحبسهم ﴿ قلت ﴾ فإذا أخرجهم من بعد ما تبين للقاضي  
أفلاسهم أيكون للطالب أن يلزمهم وينعمهم من الخروج يتغنون من فضل الله ولا  
يفارقهم أو يوكل من يلزمهم في قول مالك ( قال ) ليس ذلك له عند مالك أن يلزمهم  
ولا ينعمهم من الخروج يتغنون من فضل الله ولا يوكل بهم من يلزمهم ﴿ ابن  
وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر أن عمر بن عبد العزيز كان  
لا يسجن الحر في الدين يقول يذهب فيسمى في دينه خير من أن يحبس وإنما  
حقوقهم في مواضعها التي وضعوها فيها صادفت عدما أو ملاء ﴿ ابن وهب ﴾ عن  
محمد بن عمرو عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح المكي أن أبا بكر الصديق وعمر  
ابن الخطاب كانا يستحلفان المسر الذي لا يعلم له مال ما أجده له قضاء في قرض ولا  
عرض ولئن وجدت له قضاء حيث لا نعلم لتقضيه ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك الأمر  
عندنا الذي لا اختلاف فيه أن الحر إذا أفلس لا يؤاجر لقول الله تبارك وتعالى  
وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة

﴿ في حبس الوالدين في دين الولد والولد في دين والديه والزوجين كل ﴾

﴿ واحد منهما في دين صاحبه والأجداد والحر والعبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الوالد هل يحبس في دين الولد أو المرأة هل تحبس في دين الزوج  
أو الزوج في دين المرأة أو الولد في دين الوالد أو في دين الجد أو الجدة أو الجد في  
دين ولد الولد أو العبد هل يحبس في الدين ( قال ) قال مالك الحر والعبد في الحبس  
في الدين سواء إذا تبين للقاضي الالداد فالولد أراه يحبس في دين الوالد لا أشك  
فيه ولا أقوم على حفظ قول مالك فيه وأما الوالد فلا أرى أن يحبس في دين الولد  
وأما الزوج والمرأة فانهما يحبسان بعضهما لبعض في الدين وكذلك من سوي  
الوالد والوالدة فانه يحبس بعضهم لبعض في الدين إذا تبين الالداد للسلطان من  
المطلوب ( قال ابن القاسم ) ولا ينفى للسلطان وإن لم يحبس الوالد والوالدة في دين  
الولد أن يظلم الولد لهما وإنما رأيت أن لا يسجناله لأن مالكا قال فيما بلغني في الابن

يريد أن يستحلف أباه في شيء قال لا أرى أن يحلف له فإذا لم يحلف له فالحلف أيسر من السجن ﴿ قلت ﴾ أرايت أهل الذمة في الدين والتفليس مثل المسلمين سواء في الحبس (قال) قال مالك ذلك في الحر والعبد سواء والنصراني عندي بتلك المنزلة

﴿ في حبس النساء والعبيد في الدين والقصاص ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت النساء والرجال في ذلك سواء في قول مالك والعبيد والاماء والمكاتبين والمدبرين وأمهات الاولاد (قال) نعم كلهم سواء عندنا مثل الاحرار وهو قول مالك في العبيد ﴿ قلت ﴾ أرايت النساء هل يحبسن في القصاص والحدود في قول مالك (قال) نعم

﴿ الحر يؤاجر في الدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الحر هل يؤاجر في الدين اذا كان مفلسا أو يستعمل أو يشتغل (قال) قال مالك لا يؤاجر (قال ابن القاسم) ولا يستعمل مثل قول مالك في الدين اذا كان مفلسا

﴿ في حبس سيد المكاتب لمكاتبه في دين مكاتبه عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المكاتب اذا كان له على سيده دين أيجبس له السيد في دينه (قال) قال مالك دين المكاتب اذا كان له على سيده دين من الديون قال عبد الرحمن بن القاسم فالمكاتب وغيره في هذا سواء (قال) وأرى أن يجبس ان الدية

﴿ في حبس المكاتب اذا عجز عن نجم من نجومه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المكاتب اذا عجز عن نجم من نجومه أيجبسه السلطان لمولاه في السجن في قول مالك (قال) انما قال مالك في المكاتب يتلوم له ولم يقل يسجن (قال ابن القاسم) ولا أرى أن يجبس ﴿ سحنون ﴾ لان الكتابة ليست بدين في ذمته انما الكتابة جنس من الغلة



﴿ في الوصي أو الورثة يقضون بعض دين الميت دون بعض ﴾  
﴿ علموا بدين الميت أو لم يعلموا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلاً هلك وترك مالا وترك ديونا للناس عليه وليس في ماله هذا الذي ترك وفاء لحق واحد من الغرماء فأخذ الوصي المال أو أخذته الورثة فقضوه رجلاً واحداً وهم لا يعلمون بالدين لهم الدين أو كانوا يعلمون فقضوا واحداً من الغرماء دون بقيتهم ( قال ) إذا لم يعلموا ببقية الغرماء ولم يكن الميت موصوفاً بالدين فلا شيء على الوصي ولا على الورثة فإن علموا أو كان موصوفاً بالدين فمليهم ما يصيب هؤلاء، إذا تحاصروا ويتبع الورثة أو الوصي الذي اقتضى المال بما غرموا لهؤلاء الغرماء وإن كانوا لم يعلموا فالتابع الغرماء الذين استوفوا المال ولا يكون على الوصي ولا على الورثة شيء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هو قوله

﴿ في الوصي يقضي بعض غرماء الميت وفي المال فضل ثم ينف ﴾  
﴿ المال قبل أن يقبض من بقي دينهم ﴾

﴿ قلت ﴾ لو أن رجلاً هلك وترك ديونا للناس عليه وفي ماله وفاء بالدين فقضى الوصي بعض الغرماء ثم تلف ما بقي من المال ( قال ) ليس لهؤلاء أن يتبعوا الذي اقتضى حقه شيء مما اقتضى لانه قد كان في المال فضل فيه وفاء لحقوق هؤلاء ﴿ قلت ﴾ فإن كان في المال فضل ليس فيه وفاء لحقوق هؤلاء ( قال ) ينظر إلى قدر ما بقي من حقوقهم بعد فضلة هذا المال فيتبعون الغرماء بذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فهل ذكر مالك إذا كان هؤلاء الغرماء الذين لم يقبضوا حضوراً أم غيباً ( قال ) لم أسأله عن ذلك وإنما قال لنا ذلك مبهماً ولم يفسر لنا حاضراً من غائب ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً هلك وترك عليه ديونا للناس فباع الورثة ماله وقضوا أهل دينه وفضلت في يد الورثة فضلة من تركته فانقسموها فقدم رجل فأقام البينة على الميت بدين له عليه وقد توى<sup>(١)</sup> مأخذ الورثة من تركته وأصاب الورثة

(١) التوى بالقصر هلاك المال والفعل من باب صدى اهـ

عدما أكون له أن يتبع الغرماء الذين أخذوا دينهم من الورثة في قول مالك ( قال )  
قال مالك ليس له أن يتبع الغرماء ولكن يتبع الورثة اذا كان الذي بقي من تركه الميت  
في يد الورثة كفافا لدينه وان كان دينه أكثر مما بقي في يد الورثة رجع على الغرماء  
بما يصير له عندهم أن لو كان حاضراً فخاصهم . وتفسير ذلك أن يكون على الميت دين  
ثلاثمائة دينار ثلاثة رجال وتركه الميت مائتان وخمسون ديناراً فقضى الورثة غريمين  
مائتين ولم يعلم بالآخر وبقيت في يد الورثة خمسون فهو يحاص الغرماء بجميع دينه  
فيصير لكل واحد من الغرماء ثلاثة وثمانون وثلاث فالحسون التي في يد الورثة هي  
للغريم الذي أحيا دينه يتبع الورثة بها ويتبع اللذين اقتضيا مائة مائة يتبع كل واحد  
بسبعة عشر الا ثلثا فذلك ثلاثة وثلاثون وثلاث فيصير له ثلاثة وثمانون وثلاث بالخسين  
التي في يد الورثة ويصير لكل واحد من الغرماء ثلاثة وثمانون وثلاث لانه رجع على  
كل واحد بسبعة عشر الا ثلثا ﴿ قلت ﴾ فان لم يترك الا مقدار الدين الذي أخذه  
الغرماء من تركه الميت الذي دفعه اليهم الورثة ( قال ) قال مالك يرجع على الغرماء  
فيحاصهم بمقدار دينه ﴿ قلت ﴾ ولا يرجع على الورثة بشئ من ذلك ان أصاب الغرماء  
عدما ( قال ) اذا قضت الورثة الغرماء دينهم وهم لا يعلمون بدين هذا الرجل الذي  
طراً عليهم فليس عليهم شئ وان كانوا يعلمون بدينه فان أصاب الغرماء عدما لا مال  
عندهم كان له أن يرجع على الورثة بحصته من الدين ويتبع الورثة الغرماء الاولين  
بمقدار ما غرموا لهذا الغريم الذي طراً ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأي  
لأنهم أتلفوا حقه وهم يعلمون بذلك

— في الورثة يتبعون تركه الميت فيستهلكونها ثم يأتي الغرماء —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان باع الورثة تركه الميت فأكلوها واستهلكوها ثم قدم قوم  
فأقاموا البينة على دين لهم على الميت ( قال ) قال مالك ان كان الرجل الميت معروفاً  
بالدين فبأدر الورثة الغرماء فأخذوا ماله فباعوه واقتسموه وأكلوه كان للغرماء أن  
يأخذوا مال الميت حينما وجدوه ولا يجوز بيع الورثة واتباع الذين اشتروا الورثة

وان كان الرجل الميت لا يعرف بالدين فباعوا على مثل ما يبيع الناس تركته ميتهم اتبع  
 الغرماء الورثة ولم يكن لهم على من اشترى منهم سبيل ولا يأخذون من الذين اشتروا  
 مافي أيديهم ( قال ابن القاسم ) أخبرني بهذا عن مالك غير واحد من أصحابنا وهو  
 رأيي ( سحنون ) عن ابن وهب قال مالك في الرجل يهلك وهو مديان أو غير  
 مديان معروف كلاهما في حاله ثم يبيع الورثة أمواله فيقسمونها ثم يأتي دين على هذا  
 الميت فيوجد المال بأيدي الناس الذين اشتروا ( قال ) أما الذي يعرف بالدين ولا يجمل  
 أمره فان الغرماء يأخذون ما وجدوا بأيدي الناس الذين اشتروا ويتبع الذين اشتروا  
 الورثة بأموالهم وأما الذي لا يعرف بالدين ولا يظن به الدين فانما يتبع غرماؤه الورثة  
 بثلث ما باعوا كان فيه وفاؤهم أو لم يكن

### ❦ في المريض يقضي بعض غرمائه دون بعض ❦

❦ قلت ❦ أرايت اذا مرض الرجل أيكون له أن يقضي بعض غرمائه دون بعض  
 ( قال ) لا لان قضاءه الساعة انما هو على وجه التولييع وكذلك قال مالك ❦ قلت ❦  
 أرايت ان قضي بعض غرمائه دون بعض في مرضه أيجوز ذلك ( قال ) لا يجوز ذلك  
 له اذا كان الدين يفترق ماله لان ذلك على وجه التولييع ❦ قال سحنون ❦ وقال  
 غيره المريض لم تحجر عليه التجارة وهو كالصحيح في تجارته وفي اقراره بالدين  
 لمن لا يتهم عليه

### ❦ في المديان يرهن بعض غرمائه ❦

❦ قلت ❦ أرايت من رهن رهنا وعليه دين يحيط بماله الا أن الغرماء لم يقوموا عليه  
 أيجوز ما رهن ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يتاجر الناس فيكون عليه الدين  
 فيقوم رجل عند حلول الاجل بحقه فيلزمه بحقه فيرهنه في ذلك رهنا أتراه له دون  
 الغرماء ( قال ) قال مالك نعم ما لم يفسوه ( قال ) وقد كان روى مرة عن مالك خلاف  
 هذا أنهم يدخلون معه واپس هذا بشئ والقول الاول الذي سمعت منه وقال لي

هو الذي عليه جماعة الناس وهو أحق به فانما الرهن بمنزلة القضاء أن لو قضي أحداً منهم قبل أن يقوموا عليه ، فليسوه فقضاؤه جائز ولا أبالي بحدثان ذلك قاموا عليه أو غيره اذا كان قائماً يبيع ويتاجر الناس فقضاؤه ويبيع جائز ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال الليث مثل قول مالك

﴿ في الدين يكون للرجلين على الرجل فيؤخره أحدهما بحصته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن لرجلين على رجل ديناً أخره أحدهما بحصته أيجوز هذا أم لا في قول مالك ( قال ) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان توى ما على الغريم من حصته هذا الذي أخره وقد اقتضى صاحبه أ يكون له فيما اقتضى صاحبه شيء في قول مالك أم لا ( قال ) لا

﴿ في الدين يكون للرجلين فيقبض أحدهما حصته باذن شريكه أو بغير اذنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن ديناً لى ورجل آخر على رجل بأفريقية فخرجت في اقتضاء نصيبى وأقام شريكى أ يكون لشريكى أن يتبعنى بشيء في قول مالك ( قال ) نعم وإنما لا يكون له فيما اقتضيت أنت شيء اذا كنت قد عرضت على شريكك الخروج فأبى

﴿ القضاء في الدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن والدنا هلك وعليه دين مائة دينار فعزلنا المائة دينار من ميراثه واقتسمنا ما بقى فضاعت المائة ممن ضياعها ( قال ) ضياعها عليكم والدين بحاله ﴿ قلت ﴾ أسمعت من مالك ( قال ) هذا رأى ( قال ) وان كان السلطان قبضها للغائب وقسم ما بقى من ميراث الميت فضاعت فهي في مال الغريم وهو قول مالك

﴿ الرجلان يكون لهما الدين فيبيع أحدهما نصيبه من المديان ﴾

﴿ فيريد شريكه في الدين أن يتبعه بنصيبه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن ديناً لى ورجل آخر بكتاب واحد على رجل بدت نصيبى من ذلك الدين للذى عليه الدين بعرض أ يكون لشريكى أن يتبعنى بشيء أم لا ( قال )

نعم أرى أن يرجع عليك فيأخذ نصف ما بمت به فإذا استوفى حقه رجعت فأخذت منه مقدار ما أخذ منك ومضى الصالح عليك وذلك أنه يأخذ منه مما اقتضى نصف قيمة العرض الذي أخذ منه يوم أخذ ذلك من الذي عليه الدين وإنما ذلك عندي بمنزلة ما لو أن أحد الشريكين اقتضى خمسة وكان حقهما عشرين ديناراً لكل واحد عشرة فاقضى أحدهما خمسة وترك خمسة فانه يأخذ الشريك الذي لم يدع شيئاً من الذي أخذ الخمسة دينارين ونصف دينار ثم إذا اقتضى صاحبه العشرة رجع عليه بالدينارين ونصف فأخذهما منه ولو كان إذا أخذ منه نصف ما اقتضى وجب له بذلك نصف حق صاحبه الذي بقي لكان إذا اقتضى صاحبه منه العشرة أخذ منه خمسة وإنما دفع إليه دينارين ونصفاً فهذا لا يستقيم ﴿قال سحنون﴾ وقد قيل انه إذا أخذ أحد الغريمين في نصيبه عرضاً أن الشريك بالخيار أن شاء جوز له ما أخذ وأبى الغريم بجميع حقه وإن شاء شارك صاحبه فيما أخذ فكان له نصفه بنصف حقه وأبى جميعاً الغريم بما بقي لهما وهو نصف جميع الحق فاقسماه إذا اقتضياه والذي صالح على خمسة دنائير أن صاحبه يرجع عليه ويأخذ منه دينارين ونصفاً ويتبعان الغريم جميعاً ثم يتبعه الصالح عن عشرة بخمسة بدینارين ونصف الذي أخذ منه شريكه ويتبع الشريك الذي لم يصالح بسبعة دنائير ونصف

— في الرجل يموت وبينه وبين رجل خبطة فيدعي —

﴿بعض ورثته أن له على الخليلط ديناً﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً هلك وقد كانت بينه وبين رجل خبطة فادعى ولد الهالك أن لأبيهم على هذا الرجل الذي كانت بينه وبين أبيهم خبطة ديناً فأقر أو أنكر فصالحه أحدهم على حقه فدفع إليه دراهم أو دنائير أو دفع إلى أحدهم عرضاً من العروض على انكار من الذي يدعي قبله أو على اقرار أيكون لأخويه أن يدخلوا معه في الذي أخذ من هذا الرجل (قال) قال لي مالك كل ذكر حق كان تقوم بكتاب واحد فاقضى بعضهم دون بعض فان شركاؤهم يدخلون معهم فيما اقتضوا

وان كان كتب كل انسان منهم ذكر حقه على حدة وان كانت صفقة واحدة فان من اقتضى من حقه شيئاً لا يدخل معه الآخرون بشئ ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان كان اقوم ذكر حق واحد على رجل وهو غائب فأراد بعضهم أن يخرج اليه في حقه فأبى الآخر (قال) يمرض الذي أراد الخروج على المقيم الخروج فان وكل معه وكلا أو خرج كانوا شركاء فيما اقتضوا وان أبى أشهد عليه وخرج وكان ما اقتضى له دون شريكه فهذا يدل على مسألتك التي سألت عنها ﴿ قلت ﴾ فان كان لي ولصاحبي دين على رجل في ذكر حق واحد فأخذت أنا بذكر حق عرضا من المروض أكون لشريكي أن يدخل معي في هذا المرض والدين انما كان دراهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى ذلك له ان أراد

﴿ في المريض يؤخر غرماءه في مرضه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً مريضاً وكان ماله كله دينا على رجل فأوصى المريض أن يؤخروا ذلك الدين عنه الى أجل مسمى فأتت فقالت الورثة لا نجيز الا الثلث فانا تؤخر الثلث عنك الى ذلك الأجل وأما الثلثان فمجهله لنا وقال الموصى له بالتأخير بل أخروني بجميع المال أو ابرؤا الى بجميع ثلث المال (قال) ان لم يفعلوا ويؤخروه بجميع المال برؤوا اليه من ثلث مال الميت بتلا في قول مالك لان مالكا سئل عن الرجل يوصى للرجل بمائة دينار ولا يملك غيرها يعمل بها سنة فيقول الورثة لا نجيز (قال) اما أمضوا ذلك له واما قطعوا له بثلاثها بتلا

﴿ في المريض يقرانه قبض دينه من غريمه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقر في مرضه أنه قد قبض دينه الذي كان له على فلان أيجوز أم لا (قال) ان كان وارثا وكان ممن يتهم أن يكون انما أراد أن يولج ذلك اليه لم يقبل قوله وان كان من الاجنبيين الذين لا يتهم عليهم جاز ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان الصداق على الزوج بينة أنه مؤخر عنه فأقرت المرأة في مرضها أنها قد قبضت

صدأها ( قال ) لا يقبل قولها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) بلغني ذلك عنه

﴿ في إقرار المريض لوارث بدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقر لوارث بدين في مرضه الذي مات فيه أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) قال مالك لا يجوز ذلك الا بينة ( قال ) فقل له فالرجل يقر لامراته في مرضه بالمهر يكون عليه أو بالدين ( قال ) ينظر في ذلك فان كان لا يعرف منها اليه ناحية ولا انقطاع وله ولد من غيرها جاز ذلك وان كان يعرف منه انقطاع اليها ومودة وقد كان الذي بينه وبين ولده متفاقا ولعل لها الولد الصغير قال مالك فلا أرى أن يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الورثة أهم بهذه المنزلة على ما وصفت لي من أمر المرأة يكون بعضهم له اليه الانقطاع والمودة وآخر قد كان يعرف منه اليه البغضاء أيتكونون بحال ما وصفت لي في المرأة ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يجوز ذلك وانما رأي ذلك مالك في المرأة وقال لا يتهم اذا لم يكن له منها ولد ولا ناحية مودة يعرف أنه يقر بماله من ولده الى غيرهم فأما الولد أو الأخوة كلهم اذا كانوا هم ورثته فلا أرى ذلك ولو كان يترك ابنته ويترك عصبة يرثونه بولاء أو قرابة يلقونه فأقر لهم بمال لم يتهم ان يقر الى العصبة دون ابنته ويترك عصبة يرثونه بولاء أو قرابة ( قال ابن القاسم ) وأصل ما سمعت من مالك بن أنس انما يريد بذلك التهمة فاذا لم اتفع التهمة لقرار يقر به اليه دون من يرثه معه لم يتهم وجاز فهذا يحجزك من ذلك كله ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال ايما امرئ قال لفلان في مالي كذا وكذا مال يسميه ديناً عليه قال ان كان وارثاً بطل ( وقال ) يحيى بن سعيد من ذكر عند الموت أنه تصدق بصدقة من ماله ولو كان عدلاً أو غير عدل لم يحجز ذلك الا أن يحجزه الورثة فان شأوا ردوها وان شأوا أجازوها ( وقال ) شريح الكندي لا يجوز إقرار الميت بدين لوارث ( قال ابن وهب ) وقال ابراهيم النخعي لا يجوز الا بينة

﴿ في المديان يقر في مرضه بدين لوارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان هلك رجل وعليه دين لرجل بينة فأقر في مرضه بدين لصديق ملاطف أولامراته والدين الذي عليه بينة يفترق ماله ( قال ) قال مالك لا يقبل قوله ( قال ) ولقد سئل مالك عن رجل كان عليه دين وأقر لاخت له بدين عليه قال مالك لا يجوز ذلك الا أن يكون لها بينة على الدين ﴿ فقيل ﴾ لملك انها قد كانت تقتضيه منه في حياته ( قال ) ان كانت لها بينة انها كانت تقتضى ﴿ سخون ﴾ معنى قول مالك أن ذلك لها ويلزمه الاقرار لها بالدين

﴿ في اقرار الوارث بدين على الميت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان هلك أبي وترك اثني درهم وتركني وأخالي فأقر أحدنا أن لهذا الرجل على أبينا ألف درهم وأنكر الأخ الآخر ( قال ) قال مالك يحلف مع هذا الذي أقر له ويستحق حقه اذا كان الذي أقر له عدلا ويكون الميراث فيما بقي بعد حقه ( قال مالك ) وان أبي أن يحلف أخذ من حق هذا الذي أقر له نصف دينه وهو خمسة درهم لان الذي أقر بما أقر انما أقر أن دينه في حقه وحق أخيه

﴿ في اقرار الرجل للرجل عليه بضعة دراهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لفلان على بضعة عشر درهما كم البضع عند مالك ( قال ) ما بين الثلاث الى التسع ( قال مالك ) فان اختلفوا في البضع لم يعط الا ثلاثة دراهم اذا زعم ذلك المقر له بها

﴿ في الشهادة على الميت بدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد وارثان بدين على الميت أو شهد واحد أيحوز ذلك في قول مالك ( قال ) نعم وان كان انما شهد له شاهد واحد حلف مع شاهده واستحق حقه اذا كان عدلا وان نكل أن يحلف معه أخذ من شاهده قدر الذي



يصيبه من الدين فان كان سد فيها لم تجز شهادته ولم يرتجع عليه في حظه بقليل ولا كثير ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقام رجل على رجل شاهدين بدين له عليه وأقت أنا عليه شاهداً واحداً بدين لى عليه خلفت مع شاهدى أثبت حتى كما يثبت حق صاحب الشاهدين ونشخص في مال هذا الغريم بمقدار دينى ومقدار دينه ( قال ) نعم

﴿ في الرجل يأمر الرجل بأن يدفع عنه مالا الى رجل صلة من الآمر ﴾  
 ﴿ للمأمور له ثم يموت الآمر قبل أن يدفع ﴾  
 ﴿ وليس له قبل المأمور بالدفع دين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رجل لرجل ادفع الى فلان مائة درهم صلة منى له فقال نعم وليس للذى وصل قبل الذى أمره بأن يدفع دين فمات الذى أمر قبل أن يدفع المأمور الصلة الى المأمور له بالصلة ( قال ) قال مالك في الرجل يبعث بالهدية الى الرجل فيموت الباعث قبل أن تصل الهدية الى المبعوث اليه قال مالك ان كان الذى بعث بها أشهد عليها حين بعث بها اليه فهي للذى بعث بها اليه وان مات الذى بعث بها قبل أن تصل الى المبعوث اليه ( قال ) وقال لى مالك في الرجل يتصدق على الرجل بالدين يكون له على رجل ويشهد له بذلك ثم يموت الذى تصدق قبل أن يقبض الذى تصدق به عليه قال مالك هي للمتصدق عليه وان مات الذى تصدق بها قبل أن يقبضها فهي للمتصدق بها عليه . وهذا في مسائلتك ان كان قد أشهد على هذه الصلة ورضي بأن تكون سلفاً عليه من قبل المأمور بالدفع وأشهد بذلك فهي حيازة جائزة من الذى وصل بها وما قبل هذا يدلك على هذا . ومن ذلك أيضاً أن مالكاً قال في الرجل يزوج الرجل ويصدق عنه فيموت الذى أصدق عنه قبل أن يقبض المرأة صدقاتها ان ذلك في رأس ماله ديناً عليه وان لم تقبض المرأة مهرها حتى مات فهو دين في جميع ماله ﴿ سحنون ﴾ وقال غيره اذا مات الذى وصل قبل أن يقبضها الذى وصل بها فتصير ديناً على الذى وصل بها فليس للذى وصل بها شيء



— الرجل يستقرض الرجل دراهم فيأمر رجلاه عليه دراهم —

﴿ أن يدفعها اليه قرضا منه له فيعطيه مكان ﴾

﴿ الدراهم دنائير بم يرجع عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن لي على رجل دراهم فأتاني رجل فقال أقرضني دراهم فأمرت الذي لي عليه الدراهم أن يدفعها اليه قرضا مني فأعطاه مكان الدراهم التي كانت لي عليه دنائير أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فبم يرجع عليه الذي أقرض رب الدين ( قال ) اختلف قول مالك في هذا وأحب ما فيه إلى أن يأخذ منه الدراهم لأنه إنما أقرضه دراهم فباعها قبل أن يقبضها بدنائير ولو أراد المقرض أن يمنعه أن يبيع تلك الدراهم التي أقرضه من الذي أمره أن يدفعها اليه لم يكن ذلك للمقروض بعد أن أسلفها إياه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أنه أخذها بيعا ( قال ) نعم وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا أتاني فقال لي أقرضني خمسة دنائير فأمرت رجلا لي عليه خمسة دنائير أن يدفعها إلى هذا المستقرض مني ولهذا الرجل الذي أمرته أن يدفع الخمسة الدنائير على هذا المستقرض مني مائة درهم فقال له الذي أمرته أن يدفع اليه الخمسة الدنائير أقاصك بالمائة درهم التي لي عليك أ يصلح هذا في قول مالك ( قال ) هذا جائز إذا كانت المائة التي على المستقرض الدنائير قد حلت للذي أمر أن يعطيه الدنائير

— في الرجل يأمر الرجل أن يتقد عنه غريمه دراهم فيديمه بها جارية —

﴿ فيريد أن يرجع عليه بم يرجع عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتني أمرت رجلا أن يتقد عنى فلانا ألف درهم فباعه بها جارية أو عرضا من العروض أو شيئا مما يكال أو يوزن غير الورق والدنائير فأراد أن يرجع عليّ بم يرجع عليّ ( قال ) ليس له إلا مثل ما أمرته به في جميع ذلك كان الذي دفع إلى المسأور وزقا أو كان ذهباً أو عرضاً أو غير ذلك لأنه قد أسلفه الذي أمر

بالدفع سلفاً منه للذي أمره ﴿سحنون﴾ وقد ذكر عن مالك فيه اختلاف أنه لا يرجع في السلف ﴿قال سحنون﴾ وهو بيع حادث لو شاء الذي أمرته أن لا يأخذ إلا الدنانير أخذها على ما أحب أو كره <sup>(٦)</sup> ﴿قال سحنون﴾ قال لي ابن القاسم وهذا أحسن ما سمعت

— الرجل يأمر الرجل أن ينقذ عنه غريمه ديناً ثم يموت —  
﴿القائل قبل أن يأخذ الغريم دينه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قال لرجل انقذ عني فلاناً ألف درهم فأت القائل قبل أن يأخذ فلان المال (قال) قال مالك في الرجل يقول للرجل ادفع الي فلان عني مائة دينار فأنتم له بذلك (قال) أن كان أهل الدين ائتمدوا على موعد من الذي قال له الميت ادفع عني قرضي بذلك ورضوا به وانصرفوا على موعد منه لزمه القرم لهم فكذلك مسألتك ﴿سحنون﴾ وهذه حالة

— الرجل يعجل دينه قبل محله —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً على رجل ديناً من دراهم أو دنانير أو عرضاً من العروض إلى أجل من الآجال من قرض أو من ثمن بيع فأراد الذي عليه الدين أن يعجله قبل محل أجله وقال الذي له الدين لا أقبله حتى يحل الأجل (قال) قال مالك إذا كان الدين عينا فإنه يجبر الذي له الدين على أخذه وإن لم يحل أجله من قرض كان الدين أو من بيع (قال مالك) وإن كان الدين عرضاً من قرض طعاماً أو حيواناً أجبر على أخذه قبل الاجل وإن كان الدين من بيع ابتاعه وهو عرض أو طعام أو حيوان إلى أجل لم يجبر الذي له الدين على أن يأخذه قبل محل الاجل (قال) وهذا الذي ذكرت إذا كان عرضاً من قرض أو طعاماً أو حيواناً فأداه قبل محل الاجل فإنه لا يجبر على أخذه وهو أيضاً قول مالك وإنما بلغني عن مالك

﴿ في الرجل يموت وعليه دين فيأتي رجل فيضمن دينه ﴾  
 ﴿ ثم يريد أن يرجع به فيما ترك أو يبدوله فيما ضمن ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا مات وعليه دين وله مال أو لا مال له فقال رجل أنا ضامن لدينه أيكون له أن يرجع في مال الميت إذا أدى دين الميت وكيف ان لم يكن للميت مال فقال لا أدفع ما ضمننت أيلزمه ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) اما اذا كان للميت مال فله أن يرجع في مال الميت اذا قال انما أديت لارجع في ماله فان لم يكن له مال فان ذلك لازم له وليس له أن يأبى الاداء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قول مالك اذا كان له مال ( قال ) ولو ضمن ذلك عن الميت ولا مال للميت وهو عالم بذلك ثم بان للميت مال بعد ذلك لم يرجع فيه بشئ ورأيت غرما غرمه على وجه الحسبة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا مات وعليه دين فقال رجل أنا ضامن لدينه ثم قال بعد ذلك قد بدا لي أيلزمه ذلك في قول مالك ( قال ) نعم ذلك لازم عند مالك ألا ترى أن المعروف اذا شهد به الرجل على نفسه عند مالك لازم له ﴿ سخنون ﴾ عن ابن وهب وسمعت عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج يحدث أنه بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الحميل غارم

﴿ الرجل يقول للرجل أنا أفضيك دينك الذي لك على فلان فقتضاه ﴾  
 ﴿ ولم يكن المديان أمره فيريد أن يرجع به على المديان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى رجل الي رجل فقال أنا أوذى اليك دينك الذي لك على فلان فأدى له عن فلان ولم يكن فلان الذي عليه الدين أمره بذلك فأراد أن يرجع على الذي كان عليه الدين بما أدى عنه أيحوز له ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) سمعت مالكا وسئل عن رجل ابتاع دينا على رجل وقد كان بين المشتري وبين الذي عليه الدين عداوة ( قال ) ان علم أنه انما أراد بذلك ضرره وتمبه وعته في ذلك فلا أرى أن يمكن من ذلك فهذا يشبهه عندي ان علم أنه انما أداه عنه من غير أمره

يريد بذلك ضرره وعنته وسجنه وانه لاشئ عنده يمنع من ذلك وان كان ذلك منه على وجه المرفق بالذى عليه الدين فذلك جائز ( قال ابن القاسم ) اذا علم انه انما اراد ضرره لم يحجز ذلك البيع ورد ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان قال رجل لامرأة انا اؤدى المهر الذى لك على زوجك وقد دخل بها أو لم يدخل بها فهو مثل هذا ( قال ) نعم هو عندي مثله لا يجوز ذلك اذا عرف انه يريد عنته

﴿ في الرجل يوكل وكيلاً يقبض دينه فيدي ﴾  
﴿ أن قد قبض الدين وضاع منه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وكلت رجلاً يقبض مالاً لى على فلان فقال قد قبضته وضاع منى وقال الذى عليه الدين قد دفعته ( قال ) قال مالك يقيم الذب عليه الدين البينة والاغرم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وكلت رجلاً يقبض مالى على فلان فقال الوكيل قد قبضت المال أو قال قد برئ الى من المال أبيرأ الذى عليه الاصل بقول الوكيل فى قول مالك ( قال ) قال مالك لا يبرأ الا أن تقوم بينة أن الذى عليه الاصل قد دفع المال اليه أو يأتي الوكيل بالمال ﴿ قال ﴾ وقال مالك بن أنس لا يبرأ الا أن يكون وكيلاً يشتري ويبيع ويقبض ذلك مفوض اليه فهو مصدق وانما الذى لا يصدق أن يوكله يقتضى مالاً له على أحد فقط

﴿ الوصى يدعى أنه قد قبض دين الميت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً أوصى الى رجل وللميت على الناس دين فقال الوصى للفرماء قد برئتم الى من المال وقد قبضت المال ثم كبر اليتامى فقالوا للفرماء هلم ما دفعتم من المال أبيرأ الفرماء من الدين بقول الوصى ( قال ) نعم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني ابن أبي حازم عن ابن هرمز أنه سئل عن رجل أوصى اليه رجل وله ديون على الناس فتقاضى الوصى من الفرماء فقالوا قد دفعناها اليك وأنكر فأراد الفرماء أن يحلفوه ( قال ) لهم أن يحلفوه فان نكل عن اليمين ضمن المال وذلك رأيي فان أقر

الوصي بالتبض سقط الدين عن الغرماء ( قال ) وسألت مالكا عنها فقال لي ان كان الشيء اليسير فالوصي ضامن ان نكل عن العيمين فأما اذا كثر المال قال مالك لا أدرى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ورأيت مثل قول ابن هرمز كل ذلك عندي سواء قل أو كثر فان لم يحلف ضمن ﴿ قلت ﴾ لم هرب مالك فقال لا أدرى اذا كثر المال ( قال ) خوفا من أن يبطل أموال اليتامى قال وخوفا من أن يضمن الوصي لأنه أمين لهم فوقف عنها وقال لا أدرى ﴿ قلت ﴾ فني مسألتي اذا قال قد قبضت فسقط الدين عن الغرماء بقوله أرايت ان قال مع ذلك قد قبضته من الغرماء وضاع أصدق ( قال ) نعم

— في الوصي يدفع الى غرماء الميت ديونهم بغير بينة —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أوصى رجل الى رجل وعليه للناس ديون فباع الوصي تركته وأوفى الغرماء ما لهم على الميت بغير بينة فجحدوه ما قبضوا وطلبوا دينهم والوصي يقول قد قبضت أضمن الوصي لأنه قد دفع بغير بينة ( قال ) ان لم يقيم الوصي البينة غرم لأنه أتلف أموالهم حين لم يشهد ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الوصي يقتضي من غرماء الميت ديناً للميت عليهم فيزعمون أنهم قد دفعوا اليه وينكر الوصي فيقولون له احلف فيأبى أن يحلف أترى أن يضمن ( قال ) قال مالك أما الشيء الكثير فاني لا أدرى ما هو ووقف عنه قال وان كان الشيء اليسير فأراه ضامناً ان لم يحلف ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني ابن أبي حازم عن ابن هرمز أنه قال يضمن ذلك كله القليل والكثير ان لم يحلف ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأرى أن يضمن القليل والكثير وهو رأيي

— اليتيم يحتلم ولم يؤنس منه الرشد يبيع ويشترى —

﴿ أو يهب أو يتصدق أو يعتق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت قول الله تبارك وتعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم أرايت ان احتلم الغلام أو حاضت الجارية ولم يؤنس منهما الرشد ( قال ) قال مالك لو خضب بالحناء ولم يؤنس منه الرشد لم يدفع

إليه ماله ولا يجوز له في ماله بيع ولا شراء ولا هبة ولا صدقة ولا عتق حتى يؤنس منه الرشد وما وهب أو تصدق أو أعتق قبل أن يؤنس منه الرشد ثم أنس منه الرشد فدفع إليه ماله قال مالك لا يلزمنا ذلك التيق ولا تلك الصدقة ولا تلك الهبة بقضاء ولكنه إن فعل ذلك من قبل نفسه فأجاز ما كان صنع فذلك جائز (قال) وأنا أرى أن الصدقة والهبة لنير الثواب بمنزلة العتق في هذا أستحب له أن يمضيه ولا أجيره في القضاء على ذلك ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب أنه سأل ربيعة بن أبي عبد الرحمن ماصفة السفينة وما يجوز عليه من نكاح أو غيره (قال) الذي لا يثر ماله في بيعه ولا أبتاعه ولا يمنع نفسه لنتها وإن كانت سرفاً لا يلبثه قوامه يسقط في المال سقوط من لا يمد المال شيئاً وهو الذي لا يرى له عقل في مال ﴿قال يونس﴾ قال ابن شهاب يجوز طلاقه ولا يجوز نكاحه إلا باذن وليه ﴿وأخبرني﴾ ابن أبي ذئب أن سفينة طلق امرأته وأراد أن يأخذ ماله وكان القاسم بن محمد وليه فأجاز القاسم عليه الطلاق ومنعه ماله ﴿قال يونس﴾ عن ربيعة أما العتاقة فلا تجوز إلا أن تكون ولدت منه السرية وذلك أن السفينة يولى عليه ماله ومن ولى عليه ماله فلا عتاقة له ولا بيع ولا هبة وأما كل شيء ليس للسفينة منه إلا المتعة من زوجة أو أم ولد فرأى السفينة فيه جائز طلاقه جائز وعتقه أم ولده جائز . لابن وهب

حـ مال المحجور عليه ما وهب له وما استفاد يحجر عليه

﴿قلت﴾ أ رأيت ما وهب للمحجور عليه من مال أيدخل ذلك المال في المال المحجور عليه فيه (قال) نعم لأن مالكا قال لو أن سفينة تجر فأصاب مالا يحجر عليه فيه ولقد سألنا مالكا عن المولى عليه يدفع إليه وليه المال ليتجر به يختبره ويخلى بينه وبين التجارة فيركبه الدين أنه لا يلزمه من ذلك الدين شيء لا فيما في يديه ولا في غيره مما يحجب عنه (قال) فقلنا لما لك أنه قد خلى بينه وبين التجارة (قال) هو مولى عليه ولا يجوز عليه شيء من ذلك الدين

﴿ في شراء المحجور عليه طعامه وما يصلحه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المحجور عليه أن يشتري اللحم بالدرهم والبقل والخبز لبنه أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً لأنه يشتري هذا ومثله لأنه يسير وهو يدفع اليه نفقته فيشتري بها ما يصلحه

﴿ استئجار العبد بغير اذن مولاه وأم الولد ﴾

﴿ والمرأة بغير اذن زوجها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أم الولد اذا أرادت أن تتجر فتنمها السيد من ذلك أيكون ذلك للسيد أم لا ( قال ) ذلك للسيد عند مالك لأن مالك قال للسيد أن ينزع مال أم ولده فلما كان له أن ينزع مالها كان له أن يمنعها من التجارة ﴿ قلت ﴾ أرايت امرأة رجل أرادت أن تتجر فأراد زوجها أن يمنعها من ذلك ( قال ) مالك ليس له أن يمنعها من التجارة واسكن له أن يمنعها من الخروج

﴿ في مداينة المولى عليه واستخباره ﴾

﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الوصي يحتمل الفلام الذي قد أوصى به اليه ويرى منه بعض ما يريد أن يختبر في حالته فيدفع اليه الخمسين الدينار أو الستين الدينار ليتجر بها فيرهمقه في ذلك الدين أترى أن يكون ذلك الدين عليه ( قال ) قال مالك لا أرى أن يتبع المولى عليه بشئ من ذلك الدين الذي لحقه لا مما في يديه من الستين الدينار التي أعطاه وصيه يتجر بها ولا في ماله الذي في يدي الوصي ( قال ) فقيل له يا أبا عبد الله انه قد أمكنه وصيه من بعض ماله ودفعه اليه وأمره أن يتجر وأذن له أن يتاجر الناس بها ( قال مالك ) هو مولى عليه حيث لم يدفع اليه ماله وليس ذلك الاذن بأذن ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والعبد مخالف لهذا لو أن السيد دفع اليه مالا ليتجر به كان مأذونا له ولا يشبه الوصي ﴿ سحنون ﴾ وقال غيره في اليتيم أنه يلحق الدين المال الذي في يديه الذي أعطاه وليه يختبره به



﴿ في الوصي يأذن للصبي بالتجارة اذا كان يعقل التجارة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الصبي اذا كان يعقل التجارة فأذن له أبوه أو وصيه في التجارة أنيجوز ذلك أم لا (قال) لا أرى ذلك جائزاً لأن الصبي مولى عليه فإذا كان مولى عليه فلا أرى الاذن له في التجارة اذا ﴿ قلت ﴾ لم لا يجوز عليه الشراء والبيع اذا أذن له وليه والعبد المحجور مولى عليه فإذا أذن له سيده جاز ذلك عليه (قال) لأن العبد ليس بسفيه الا أن ملكه يد غيره فانما منع التجارة لأن ملكه يد غيره كما منع النكاح وغير ذلك من الاشياء فإذا أذن له سيده جاز ذلك عليه والصبي ليس بملكه يد أحد ولقد سئل مالك عن يтим قد بلغ واحتلم لا يعلم منه وليه الا خيراً فأعطاه ذهباً بعد احتلامه ليختبره بها وأذن له في التجارة ليختبره بذلك أو ليعرف حاله فداين الناس فرهقه دين (قال مالك) لا أرى أن يمدى عليه في شيء من ماله لا فيما في يده ولا في غير ذلك ﴿ قال ﴾ فقيس لمالك انه قد أمكنه وأذن له في التجارة أفلا يكون ذلك على ما في يديه (قال) لا لم يدفع اليه ماله المال المحجور عليه وان كان دفعه اليه ليختبره به فهو محجور عليه فالصبي اذا أذن له في التجارة عندي أضعف شأناً من هذا

﴿ فيمن دفع الى عبد محجور عليه أو الى يтим محجور عليه ﴾

﴿ مالا ليتجر به للرجل الدافع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى عبد رجل أجنبي محجور عليه مالا وأمرته أن يتجر لي به أو الى يтим محجور عليه ففعل ثم لحق العبد دين أو اليقيم أي يكون ذلك في ذمتها (قال) قال مالك انه لا يكون ذلك في ذمتها ﴿ قلت ﴾ ويكون ذلك في المال الذي دفع اليهما (قال) نعم يكون ذلك في المال الذي دفع اليهما يتجران به ولا يكون الا في ذلك المال فما زاد على ذلك المال فهو باطل لا يكون في ذمتها ولا يكون في مال من دفع اليهما المال ولا ذمة من دفع اليهما المال وأمرهما أن يتجرا به الا أن يكون مال

للإيتيم دفعه اليه وصيه ليختبره به فرهقه دين فلا يكون على الإيتيم فيما في يديه مما دفع اليه ليختبره به ولا فيما في يدي وصيه من ذلك الدين قليل ولا كثير (قال) فقلت لمالك انه قد دفعه اليه ليختبره وليتجر به (قال) لم يؤمن على ماله وهو مولى عليه فلا أرى ذلك يلزمه فيما في يديه مما اختبره به ولا في ماله الذي في يدي وصيه ولا في ذمته (قال) وهذا قول مالك

### في الحجر على المولى عليه

(قلت) أرايت الذي يحجر عليه من الاحرار ممن لا يحجر عليه من هم صفهم لي (قال) هم الذين لا يحرزون أموالهم ويبدرونها في الفسق والشراب وغير ذلك من السرف قد عرف ذلك منهم فهو لا الذين يحجر عليهم وأما من كان يحرز ماله وهو خيىث فاسق الا أنه ليس بسفيه في تدبير ماله فان هذا لا يحجر عليه وان كان له مال عندوصى أبيه أخذه منه (قال سحنون) وقد كتبنا آثار هذا وقول ربيعة فيه (قلت) لابن القاسم هل يحجر على السفيه في ماله في قول مالك (قال) نعم (قلت) وان كان شيخاً كبيراً (قال) نعم (قلت) فان أعتق هذا السفيه أيجوز عتقه في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز عتقه الا في أم ولده وحدها (قلت) لم يجوز مالك عتق أم ولده وحدها (قال) لانها ليست بمال له (قلت) أفيجوز بيعه وشراؤه في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز بيعه ولا شراؤه (ابن وهب) عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرمز أن نجدة كتب الى ابن عباس يسأله عن خمس خلال فكاتب اليه ابن عباس كتبت الى أنسألى متى ينقضي يتم الإيتيم ولمعمرى ان الرجل لتثبت لحيته وانه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف الاعطاء منها فاذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد انقطع عنه الإيتيم (قال) وأخبرني ابن وهب عن ابن جريج قال كتب نجدة الى ابن عباس يسأله عن هذه الاشياء فقال ابن عباس لولا أن أردده عن شئ يقع فيه ما كتبت اليه ولا أنعمة عين وكتبت نسألى متى ينقضي يتم الإيتيم فاذا بلغ النكاح وأنس منه الرشد ودفع اليه ماله فقد

انقضى يمه ﴿قلت﴾ أرايت صاحب الشرط وما أشبهه أيجوز حجره (قال) الذي سمعت من مالك أن القاضي هو الذي يجوز حجره ﴿قلت﴾ فرأيتك (قال) القاضي أحب اليّ ﴿قلت﴾ أيجوز حجر الرجل على ولده وولده رجل (قال) قال مالك من أراد أن يحجر على ولده فليأت به الى السلطان حتى يوقفه السلطان ويدور به في الاسواق والمواضع والمساجد ﴿قال ابن وهب﴾ وسمعت مالكا يقول في الرجل يريد أن يحجر على ولده (قال) لا يحجر عليه الا عند السلطان فيكون السلطان هو الذي يوقفه للناس أو يسمع به في مجلسه ويشهد على ذلك فمن باع أو ابتاع منه بعد ذلك فهو مردود

---

﴿في رجل دفع الى رجل مالا فقال المدفوع اليه كانت لي عليه سلفاً﴾  
 ﴿وقال الدافع اليه بل أسلفتك ياها﴾

---

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لرجل ادفع الى فلان غنى ألف درهم أو لم يقل غنى فدفعها كما أمره ثم جاء يطلبه بها فقال الآمر كانت لي عليك ديناً وقال المأمور لم يكن لك على شيء ولكن دفعتها سلفاً عليك (قال) القول قول المأمور ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك (قال) هذا رأيي والله سبحانه وتعالى أعلم

---

﴿تم كتاب المديان بحمد الله وعونه﴾  
 ﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿وبليه كتاب التفليس﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب التفليس ﴾

﴿ في الرجل يقوم عليه بعض غرمائه بتفليس ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان كان لرجل على رجل مال فقام عليه فأراد أن يفلسه ( قال ) ذلك له عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان قال الذي عليه الدين ان على أموالا لقوم غيب ( قال ) لا يصدق اذا لم يكن أقر بذلك قبل التفليس فان كان أقر بذلك بعد التفليس لم يصدق الا ببينة فان قامت له بينة بما قال عزل حظ الغيب من ماله ولم يأخذ هذا الحاضر من مال هذا الغريم الا قدر المحاصة أو يكون قد أقر له قبل التفليس فيلزمه ذلك ومحاص به المقر له ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يفلس فيقوم عليه غرماؤه فتباع أمواله ثم يقتسمون بالخصص ثم يأتي غريم لم يحاصهم كيف يرجع عليهم ( قال ) يرجع عليهم بقدر حقه فمن وجد منهم غنيا أخذ منه بقدر ذلك ومن وجد منهم قد أعدم ولا شيء عنده لم يكن له أن يأخذ من هذا الغني الا ما أخذ منه مما يصيبه واتبع هذا المفلس في ذمته والموت والتفليس في هذا بمنزلة واحدة ﴿ قلت ﴾ والواحد اذا قام بالتفليس كان ذلك له ( قال ) لم أسمع مالكا يقول في الرجل الواحد اذا قام انه يفلس له ولكن الرجل الواحد والجماعة في ذلك عندى بمنزلة سواء انه يفلس له ﴿ وقال ﴾ عبد الرحمن وغيره من الرواة اذا قام به رجل أوقف وضرب على يديه واستقصى أمره ثم يباع له ماله وهو والميت سراء اذا كان معروفا

بالدين لم يجعل بقضاء من حضر ووقف حتى يستبرأ أمره ويجتمع أهل دينه أو يعرفوا  
 فيضرب لهم بحقوقهم فهذا أعدل روايتهم عن مالك ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك بن أنس  
 في الذي يغيب في بعض المخارج فيهلك فيأتي رجل فيذكر حقاً على الميت فيريد أخذ  
 حقه ويقول الورثة نخشى أن يكون عليه دين سوى هذا (قال) ان كان الميت رجلاً  
 ليس معروف بالدين قضى هذا حقه ولم ينتظر به وان كان بمن يمد مدياناً في ظاهر  
 معرفة الناس ويخاف كثرة دينه لم يجعل بقضاء هذا حتى يستبرأ أمره ﴿قلت﴾ لابن  
 القاسم أرايت ان كان معه في المصر غرماؤه ففلس هذا المديان بمض غرمائه ولم يتم  
 عليه من بقي من الغرماء وهم في المصر قد علموا به حين فلس المديان فقاموا بعد ذلك  
 على الذين اقتضوا حقوقهم أن يكون لهم أن يتبعوهم فيحاصوهم في قول مالك (قال) ما  
 سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن مالكا قال في الرجل يمتق عبده وعليه دين ينترق  
 ماله فلا يقومون عليه الا بعد ذلك وقد علموا بالعتق فلم يقرموا عليه حين أعتق فانه  
 لا يرد لهم العتق بعد ذلك لانهم تركوا القيام عليه حين أعتق عبده وقد علموا بذلك  
 وكذلك مسألتك لانهم حين تركوا أن يقوموا عليه عند ما فلس وهم حضور وقد  
 علموا بالتفليس فقد رضوا أن يكون حقهم في ذمة الغريم في المستقبل ورضوا أن  
 يتركوا المحاصة مع هؤلاء الذين أخذوا المال ﴿قال سحنون﴾ وقد قيل انه يوقف  
 لهم حقوقهم لانه قد ضرب على يديه وأوقف ليقسم ماله والحاضر والغائب سواء الا  
 أن يتبين من الحاضر أنه تارك لحقه في ذمة الغريم وراض باقتضاء هؤلاء حقوقهم

﴿في المفلس يقر بالدين لرجل﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان كان على رجل دين في الصحة بيينة أو باقرار منه ثم أقر في  
 مرضه بدين لو ارث أو غير وارث أيتحاصون في ماله (قال) ان أقر في مرضه بدين  
 لو ارث أو لذي قرابة أو لصديق ملاطف لم يقبل قوله الا بيينة وان كان انما أقر في  
 مرضه لاجنبى من الناس فانه يحاص الغرماء الذين ديونهم بيينة والذين أقر لهم في  
 الصحة وهو قول مالك ولو فلس ولقوم عليه حقوق بيينة ثم أقر بعد التفليس بدين

لم يقبل اقراره الا أن تكون لهم بينة ولو أقر لقوم قبل التفليس تحاص الذين لهم عليه الدين بينة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قام عليه الغرماء ففلسوه فأقر لرجل فقال له على مائة دينار ولا يعلم ذلك الا بقوله ( قال ) اذا لم يكن اقراره هذا قبل التفليس فلا شيء للذي أقر له بالدين الا أن تكون له بينة ﴿ قلت ﴾ ويتخاص أهل الدين في ماله هذا دون هذا المقر له ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فان أفاد بعد ذلك مالا وقد بقي لأهل الدين بقية من دينهم أ يضرب المقر له معهم لانه ليس هاهنا موضع تهمة انما كانت التهمة في المال الاول ﴿ قلت ﴾ فان أفاد مالا بعد ما فلسوه فلم يقم الغرماء ولا هذا المقر له على ما أفاد من المال حتى أقر لرجل آخر بدين أيجوز اقراره له بالدين أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى اقراره لهذا بالدين بعد التفليس جائزاً اذا أقر قبل أن يقوم عليه الغرماء الأولون الذين لهم الدين بينة والذين أقر لهم المفلس أولاً على ما في يديه فيفلسونه ثانية لان هذا الآخر الذي أقر له بعد التفليس أولى بما في يديه من الغرماء الاولين لان ما في يديه مال حادث ﴿ سحنون ﴾ وذلك اذا كان قد عومل بعد التفليس الاول وباع واشترى وقد قال مالك في المفلس اذا دأب الناس بعد التفليس ثم فلس ثانية فالذين دأبوه بعد التفليس أولى بما في يديه من الغرماء الاولين لان هذا ما لهم فاققراره فيما أفاد بعد ما فلس بدين فذلك جائز عليه بمنزلة ما ثبت بالبينة وان كان ما أفاد من المال بعد التفليس الاول من صلة أو ميراث أو جناية جنيت عليه ضرب أهل التفليس الاول بما بقي لهم ومن أقر له في المال المفاد ﴿ قلت ﴾ ولم أجزت اقراره وأنت لا تجيز هبته ولا صدقته ( قال ) ألا ترى أن الرجل المديان ما لم يفلس ان تصدق أو وهب أو أعتق لم يحجز ذلك في قول مالك فان أقر لرجل بدين وعليه دين بينة فاققراره جائز وكذلك قال مالك فيما أقر به قبل التفليس ما لم يفلس فكذلك اذا فلس ثم أقر بدين لرجل بعد التفليس قبل أن يفلس الثانية فاققراره جائز بمنزلة ما لو كان بينة ولا تجوز صدقته ولا هبته ولا عطيته ولا عتيقه وهو بحال ما وصفت لك من الرجل المديان اذا

كان لا وفاء له ﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا سجنه السلطان فأقر في السجن بدين لرجل  
 أن يجوز إقراره في قول مالك ( قال ) إذا صنع به هذا غرماؤه ورفعه إلى السلطان  
 وقاموا عليه حتى سجنوه فهذا وجه التفليس ولا يجوز إقراره بالدين لأن مالكا قال  
 إذا فلس لم يجز إقراره بالدين وكذلك قال مالك إذا قام غرماؤه عليه على وجه التفليس  
 فلا يجوز إقراره بالدين إلا أن تقوم بينة لمن أقر له بالدين ﴿ قلت ﴾ ويبيع السلطان  
 ما ظهر له من مال إذا رفعوا أمره إلى السلطان فيتوزعه الغرماء فيما بينهم بالخصص  
 ويسجنه في الذي بقي عليه من أموالهم إذا عرف منه وجه الالداد الذي وصفت لي  
 في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني إسماعيل بن عياش قال كان  
 إبراهيم النخعي يقول في الحريفلس أنه لا يجوز له بيع ولا عتاقة ولا صدقة ولا اعتراف  
 بدين ولا بشيء يفعله ( وقال ) الليث بن سعد مثله ( وقال ) إسماعيل بن عياش وكان شرح  
 يقضى به ( وقال الليث بن سعد ) وإن قضى بعض غرماؤه وترك بمضا جاز له وإن  
 رهن رهنا جاز له ذلك ما لم يقيم به غرماؤه وكان ابن أبي سلمة يقول هو قول مالك  
 الأول إذا تبين فلسه ولم يقيم به غرماؤه فليس له أن يقضى بعض غرماؤه أو يرهنه .  
 لابن وهب

— الرجل يفلس وبعض غرماؤه غيب —

﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا أفلس الرجل ولقوم غيب عليه دين أينزل القاضي أنصباهم  
 أم لا في قول مالك ( قال ) نعم أينزل القاضي أنصباهم عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن  
 ضاع أنصبا الغيب بعد ما عزلها القاضي لهم كان ضياعها منهم ( قال ) قال لي مالك نعم  
 ( قال ) وقال لي مالك ولو كان له غريم لم يعلم به ثم قدم رجوع عليهم جميعاً بقدر حصته  
 فأخذ من كل رجل بقدر الذي أخذ من نصيبه الذي يصير له في الخاصة ، وتفسير  
 ذلك لو أن رجلاً أفلسه رجلان لكل واحد منهما مائة درهم ولرجل غائب عليه مائة  
 درهم أيضاً ولم يعلم بالغائب ففلسوا هذا الغريم فلم يجدوا له المائة درهم فقسمت  
 المائة بين هذين الرجلين فأخذ هذا خمسين وأخذ هذا خمسين ثم قدم الغائب وأثبت

دينه فانه يصير له في المحاصة من المائة ثلاثة وثلاثون وثلث وقد أخذ كل واحد منهما خمسين فقد أخذ صاحبه فضلا على حقهما سبعة عشر درهما الا ثلث درهم فيصير له على كل واحد سبعة عشر درهما الا ثلثا فيقال لهما ادفعا اليه كل واحد منكما سبعة عشر درهما الا ثلث درهم ما استفضاياه به وهو مقدار حصته في المحاصة فان أصاب أحدهما عدما لم يكن له قبل هذا الذي أصاب مليا الا سبعة عشر درهما الا ثلثا لان بقية حقه انما أتلفه الآخر ويكون ذلك دينا على الذي أتلفه يتبعه به وهذا قول مالك ﴿وقال ابن القاسم﴾ في الرجل يمرض فيقر في مرضه بدين لأجنبي من الناس وبدين لابن له وقد ترك بنين سواء وترك مائة دينار فأقر أن للأجنبي عليه مائة دينار ولائنه عليه مائة دينار ولا مال له غير المائة الدينار (قال) الابن والأجنبي يتحصان في المائة الدينار فما صار للأجنبي أخذه وما صار للوارث فان أجاز له الورثة كان أولى به والا كان ميراثا بينهم وانما يحاص الوارث الاجنبي من قبل أنه لانهمة في اقراره للوارث حين لم يترك الا المائة لانه لو شاء أن لا يقر للأجنبي لفعل فليس للاجنبي هاهنا حجة على الميت أن يقول قرأتني بالمائة الدينار وانما الحجة له أن لو كان دينه بينة فأدخل عليه من يتهم عليه فيكون له حينئذ حجة وهذا الذي سمعت من قول مالك

❦ في الفلاس يريد بعض غرمانه حبسه وتقليسه ❦

❦ ويأبى بعضهم حبسه وتقليسه ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان قال بعضهم نحن نسجنه وقال بعضهم لا نسجنه ولكننا نخليه يطلب الفضل حتى يقضينا حقوقنا (قال) اذا تبين الالداد للسلطان وطلب واحد من الغرماء أن يسجنه له سجنه فان شاء أولئك الذين لم يريدوا أن يسجنوه أن يقوموا على حقوقهم فيحاصوا هذا الغريم الذي سجنه في مال المسجون المطلوب فذلك لهم فان شاؤا أخذوه وان شاؤا أقروه في يدي المطلوب ولا يكون للغريم الذي سجنه وأخذ حقه أن يأخذ هذا الذي رده أصحابه في يدي المطلوب وأقروه الا أن يفيد مالا غيره أو يكون فيه ربح فيأخذ حقه من ذلك ويكون هو وهم في ذلك المال الذي يفيد



أسوة فيما بقي من دينهم ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك (قال) هو قوله لى الا قولى لك أو يرجع فيما أقر في يديه فانه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت الذى ذكرت من المحبوس فى الدين اذا طلبه واحد من الغرماء بحقه فسجنه وقال بقية الغرماء نحن نخليه (قال) يحاصون هذا الغريم الذى سجنه ان أحبوا ثم ان أرادوا ردوا ما صار لهم فى المحاصة فى يد المطلوب فكان فى يديه ولا يكون للغريم الذى لم يرد اليه ما يقتضى من حقه فى هذا الذى رده هؤلاء على المطلوب شئ الا أن يفيد مالا ﴿قلت﴾ أرايت ان أفاد مالا والذي رد عليه الغرماء قائم فى يده فأراد الذى لم يرد عليه شيئاً أن يقتضى حقه مما أفاد (قال) يقتضى حقه مما أفاد ولا يقبض مما رد عليه أصحابه شيئاً ويحاصه أصحابه فى الذى أفاده المطلوب ﴿قلت﴾ أفحسب عليهم هذا الغريم الذى لم يرد على المطلوب ما فى يد الغريم المطلوب من دينهم الذى أخذوه وردوه اليه ثم يحاصهم بما بقي لهم بعد ذلك فى هذا الذى أفاد هذا المطلوب ان كان هذا الذى ردوا قائماً بعينه (قال) نعم كذلك هؤلاء يحاسبونه بما ردوا اليه فان كان ذلك نصف حقوقهم وكان كفافاً اليوم لما ردوا اليه ذلك اليوم لان ردهم اليه المال الذى أخذوا منه كأنه بيع حادث بایمومه فينظر الى مبلغ الذى ردوا ما هو اليوم من حقوقهم التى ردوا فان كان أقل ضربوا بما نقص وبما بقي لهم قبل ذلك فى هذه الفائدة ﴿سحنون﴾ ويحاصهم الاول الذى لم يرد اليه شيئاً فى ذلك بما بقي له من دينه الاول وكذلك لو ذهب ما ردوا اليه جميعه ثم أفاد مالا حاصوا الذى لم يرد اليه شيئاً فى هذه الفائدة بجميع دينهم ويضربونهم فيها بجميع دينهم ما ردوا اليه وما بقي لهم قبل ذلك ويضرب فيها الذى لم يرد الى المطلوب شيئاً مما بقي من جميع دينه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) رأيي ﴿قال﴾ قال لنا مالك من شاء أن يقر حقه فى يد المفلس أقره ومن شاء أن يأخذه أخذه (قال مالك) وليس للذين اقتضوا أن يرجعوا فيما ترك هؤلاء فى يد المفلس مما حاصوهم لانهم بمنزلة ما دايئوه به بعد التفليس ألا ترى لو أن مفلساً دايئوه قوم بعد التفليس أن الذين دايئوه بعد التفليس أولى بما فى يديه من الذين فاسوه الا أن يكون فيما فى

يديه فضل عن حقوق الذين دأبوا به بعد التفليس الاول . فكذلك الذين ردوا اليه  
 حصصهم هم أحق بما في يديه حتى يقبضوا ما ردوا اليه الا أن يفضل فضلة فيتخاص  
 فيها من لم يرد ومن رد بما بقي لهم عند التفليس الاول . ومما بين لك ذلك لو أن مارد  
 الذين ردوا على المفلس نقص ذلك بعد ما ردوه اليه حاصوا الغرماء بما نقص مما ردوا  
 وبما بقي لهم من حقوقهم في المحاصة الاولى في فائدة ان كانت من هبة أو صدقة  
 أو ميراث والهبة والصدقة والجرح والميراث في هذا بمنزلة واحدة سواء ( قال )  
 وما كان من فائدة فالذين فلسوه والذين دأبوا في ذلك أسوة الغرماء فيما لهم عليه  
 من الدين قال وهذا قول مالك ( قال ) فهذا أيضاً يدل على ذلك كله ﴿ قلت ﴾ أرايت  
 ان تجر المفلس في هذا المال الذي رده عليه غرامؤه ورجح فيه أيكون هذا الرجح بمنزلة  
 الفائدة يشرع فيه جميع الغرماء ( قال ) نعم لأن مالكا قال ما دأب به الآخرون بعد  
 الاولين فالآخرون أولى به الا أن يفضل من دينهم فضلة فيكون الاولون والآخرون  
 يتخاصون فيه بقدر ديونهم فما أقر هؤلاء في يده بمنزلة ما لو دأب به غيرهم بعد التفليس  
 وما بقي في يديه بعد الذي أقروا في يديه فهو بمنزلة ما لو فضل في يديه بعد مداينة  
 هؤلاء الذين دأبوا به بعد التفليس ﴿ قلت ﴾ وانما ينظر الى ما بقي في يديه فيقيم  
 قيمة ان كان عرضاً فما كان فيه من فضل عن الدين الذي تركوا في يديه فذلك  
 الفضل الذي يشرع فيه الغرماء بما بقي لهم يوم فلسه هؤلاء جميعاً في قول مالك  
 ( قال ) نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الرحمن  
 ابن كعب بن مالك أن معاذ بن جبل وهو أحد قوم بني سلمة كثر دينه في عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم غرامه على أن  
 خلع لهم ماله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزية ويزيد بن أبي حبيب  
 عن ابن شهاب قال مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في معاذ بن جبل أن  
 خلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ماله ولم يأمر ببيعته وفي رسول الله أسوة  
 حسنة ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث والليث بن سعد عن بكير بن الاشج

عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري أنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فتصدق عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك ﴿قال مالك﴾ الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه أن الحر إذا فلس لا يؤاجر لقول الله تبارك وتعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك وعبد الله بن عمر عن نافع عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف المزني عن أبيه أن رجلا من جهينة كان يشتري الرواحل فيفعل بها ثم يسرع السير فيسبق الحاج فأفلس فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقام عمر فقال أما بعد أيها الناس فإن الأسيفع أسيفع جهينة رضى من دينه وأمانته بأن يقال سبق الحاج ألا وإنه قد أذن معرضا فأصبح قد دين به فن كان له عليه دين فليأتنا بالفداة حتى نقسم ماله بين غرمائه بالفداة ثم قال إياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز قضى في رجل غرق في دين أن يقسم ماله بين الغرماء ويترك حتى يرزقه الله ﴿الليث ابن سعد﴾ عن يحيى بن سعيد مثل ذلك ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال إذا فلس الرجل وتحاص غرمؤه ماله فمن بايعه بعد ذلك فأنما بايعه في غير أموال الغرماء الذين فلسوه وأنما بايعوه في ذمته وفيما يستقبل من رزق الله وافادته فإن أعدم الثانية فالذين بايعوه بعد عدمه الأول أحق بماله فيتحاصون فيه دون الغرماء الأولين إلا أن يكون عقل في ذمة أو ميراث ورثه فأما كل عمل أداره أو كان مما رجعت عليه به إلا رزاق فهو للذين بايعوه بعد عدمه لأن ذلك لهم خاصة لما خرجت فيه أموالهم لأنه لم يكن يستطيع أن يبلغ في الناس إلا بما يشه من عايشه ومدانة من دأبه وابتغائه الرزق من ربه بالادارة والتجارة فأما الذين يفلسون غريمهم فإن حقوقهم تدخل في فضول إن كانت يديه بعد قضاء حقوق الآخرين

﴿ في الرجل يفلس ولغلامه عليه دين ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً عليه دين ولغلامه عليه دين وليس على العبد دين فقامت الغرماء عليه ففلسوه أ يضرب العبد مع الغرماء بدينه ( قال ) لا لان العبد يباع في دين السيد فلا يضرب مع الغرماء وسيده أحق بماله منه لان ماله له ألا ترى الحديث الذي جاء من باع عبداً وله مال فإله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك

﴿ الرجل يفلس ولعبد عليه دين وعلى العبد دين لاجنبي ﴾

﴿ أ يضرب مع الغرماء ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كان لى عبد له على دين وعلى عبدى دين لاجنبي فقامت غرمائى على ففلسوني أ يضرب عبدى مع غرمائى بدينه الذى له على ( قال ) نعم ويكون غرماء العبد أولى بما ضرب به العبد وبما بقى فى يديه من مال حتى يستوفوا حقوقهم وتكون رقة العبد لغرماء السيد حتى يباع لهم فى ذلك ويكون ما بقى على العبد من دين فى ذمته ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قوله ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ارتهنت جارية من رجل قيمتها خمسمائة بخمسمائة مائة درهم أسلفتها إياه ثم جاءنى بعد ذلك فقال أسلفنى خمسمائة درهم أخرى فقلت لا إلا أن ترهننى جارىتك فلانة الأخرى بجميع الألف وقيمتها ألف درهم ( قال ) مالك لا خير فيه لانه سلف جر منفعة ألا ترى أنه أقرضه على أن زاده فى سلفه الاول ذهباً ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلاً أتى الى رجل له عليه دين فقال له أنا أقرضك أيضاً على أن ترهننى رهناً بجميع حتى الاول والاخر ( قال ) قال مالك لا خير فيه

﴿ في الرجل يرهن رهنين بسلفين مختلفين أحدهما بالسلف ﴾

﴿ الاول والاخر بالسلف الاول والثانى ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يرهن رهنين بسلفين مختلفين أحدهما بالسلف الاول

والآخر بالسلف الاول والثاني فوق هذا بحال ما وصفت لك فاسداً جملوا ذلك حتى قامت الغرماء ففلسوا المستسلف أو مات وقامت الغرماء أي يكون هذا الرهن الثاني الذي كان فاسداً رهناً لم لا يكون المرتهن أولى به حتى يستوفي حقه في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن لا أراه رهناً إلا بالسلف الآخر ولا يكون الرهن في شيء من السلف الاول لانه سلف جر منفعة (وقال) أشبه مثله

الرجل يجني جناية فيرهن رهناً ثم يفلس

قلت ﴿أرأيت ان جنى رجل على رجل جناية لا تحملها العاقلة فرهته بتلك الجناية رهناً وعليه دين يحيط بماله وهذا قبل أن تقوم عليه الغرماء فقامت عليه الغرماء ففلسوه فقال الغرماء ان هذا الرهن الذي رهته من صاحب الجناية انما هو أموالنا وانما دين صاحب الجناية مني غير بيع ولا شراء ولا قرض ولا يكون له الرهن دوننا ونحن أولى به فهل تحفظ من مالك فيه شيئاً (قال) قال مالك في الرجل يجني جناية لا تحملها العاقلة ثم يقوم الغرماء عليه فيفلسونه ان صاحب الجناية يضرب بدينه مع الغرماء فأرى الرهن جائزاً للمرتهن المجني عليه على مثل هذا القول

في المفلس يكون عليه دين حال ودين الى أجل

قلت ﴿أرأيت المفلس اذا كانت عليه ديون الى أجل وعليه ديون قد حلت ففلسه الذين قد حلت ديونهم أي يكون للذين لم تحل ديونهم عليه أن يدخلوا في قول مالك (قال) نعم ولكن ما كان للمفلس من دين الى أجل على الناس فهو الى أجله ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت المفلس اذا كانت عليه ديون للناس الى أجل أتحل اذا فلس في قول مالك أم لا (قال) اذا فلس فقد حلت ديونهم عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان فلس هذا المفلس وله ديون على الناس أتباع ديونه الساعة نقداً في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أفلا ينتظر به ويتلوم له حتى يقبض دينه ويوفيم (قال) قد حل دين الغرماء فذلك الى الغرماء ان شاؤا أخروه وان شاؤا لم يؤخروه

﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك من مات أو فليس فقد حل دينه وإن كان إلى أجل  
﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن زبيدة بن أبي عبد الرحمن مثله ﴿قال  
ابن وهب﴾ وأخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل كان عليه دين إلى أجل  
فمات قال ابن شهاب مضت السنة بأن دينه قد حل حين مات ولأنه لا يكون  
ميراث إلا بعد قضاء الدين ﴿ابن وهب﴾ عن يونس وعبد الجبار عن زبيدة أنه  
قال من مات فقد حل الدين الذي عليه ولا يؤخر الغرماء بمحقوقهم إلى ذلك الأجل  
﴿ابن وهب﴾ وعن شريح الكندي وإبراهيم النخعي وغيرهم من التابعين مثله

❦ في الرجل يفلس وله زرع مرهون ❦

﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ ولو فلس رجل أو مات وقد ارتهن منه رجل زرعاً لم يبدِ صلاحه قال يحاص الغرماء بجميع دينه في مال المفلس أو الميت واستوفى بالزرع فإذا حل بيعه بيع ونظر إلى قدر الدين وثمن الزرع فإن كان كفاً فارد ما أخذ في المحاصة وكان بين الغرماء وإن كان ثمن الزرع لا يبلغ دينه نظر إلى ما بقي من دينه بعد مبلغ ثمن الزرع وإلى دين الميت أو المفلس فضرب به مع الغرماء في جميع مال المفلس أو الميت من أوله فيما صار في يديه وأيدي الغرماء فما كان له في المحاصة أخذه ورد ما بقي فصار بين الغرماء بالحصص ﴿ قالت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله فيما بلغني

❦ في المفلس يريد أن يتزوج بعد ما مفلس ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت المفلس أ يكون له أن يتزوج بعد ما فلسوه (قال) أما في المال الذي فلسوه فيه فلا يكون له أن يتزوج فيه وأما فيما يفيد بعد ذلك فله أن يتزوج فيه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي ﴿ سحنون ﴾ وقد بينا آثار هذا قبل هذا



❦ باب الموهوب له الهبة فليس والهبة بعينها في يده ❦  
❦ قد تغيرت بزيادة أو نقصان ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهبت هبة للشواب فتغيرت الهبة في يد الموهوب له بزيادة بدن أو نقصان ففلس الرجل والهبة عنده فقام عليه الواهب فقال أنا أولى بهتجى (قال) ذلك له في قول مالك بن أنس الا أن يرضى الغرماء أن يعطوه قيمة الهبة فيكونون أولى بها

❦ فيمن باع سلعة من رجل ذات المشتري فوجد البائع سلعته ❦  
❦ بعينها ولم يدع الميت مالا سواها ❦

❦ قلت ❦ أرايت من مات وعليه دين وقد اشترى سلعة وهي قائمة بعينها أيكون الغرماء وهذا الرجل الذي باع هذه السلعة أسوة الغرماء في هذه السلعة اذا لم يدع الميت مالا سواها (قال) نعم ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ وإنما يكون أولى بسلعته اذا أدركها من الغرماء في النفليس لا في الموت في قول مالك (قال) نعم ❦ ابن وهب ❦ عن مالك والليث وعمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن حزم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما رجل فلس فأدرك رجل ماله بعينه فهو أحق به من غيره ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به فان مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء ❦ قال ابن وهب ❦ وسمعت من أروى به يقول سمعت من أدركت من علمائنا يقولون من باع سلعة من رجل فأفلس المتاع فصاحب السلعة أحق بها اذا وجدها قائمة بعينها الا أن يعطى ثمن سلعته كاملاً ليس له النماء ❦ وقال ابن وهب ❦ وسمعت الليث يقول ذلك

﴿ في الرجل يبتاع الجارية أو الشاة من الرجل فتلد أولاداً ﴾  
 ﴿ ثم تموت الام ويفلس المشتري ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً باع من رجل جارية فولدت عنده أولاداً فماتت الام ثم أفلس الرجل ( قال مالك ) ان أحب أن يأخذ ولدها بجميع ماله كان ذلك له وان أبى أسلمهم وكانوا أسوة الغرماء وان أراد أخذهم فقالت الغرماء نحن نؤدى الدين الذى لك عليه من ثمن هذه الجارية كله ونأخذ الولد فذلك لهم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان يمت من رجل غنما فولدت عنده أولاداً أو حلب منها فأتخذ سمونها وجبنها وجز أصوافها ثم أفلس فجاء صاحب الغنم البائع فقال أنا آخذها وما جز من أصوافها وما أتخذ من لبنها وآخذ أولادها ( قال ) قول مالك أن أصوافها وألبانها غلة ليس للبائع من ذلك شئ وأما أولادها فله أن يأخذها مع الامهات لان مالكاً قال لى فى الزكاة ان أصواف الغنم فائدة ﴿ قال ﴾ ابن القاسم والاولاد عند مالك ليست بفائدة وهي مثل رقاب الامهات ألا ترى لو أن رجلاً اشترى وليدة فولدت عنده ثم أصاب بها عيباردها وولدها وما استغل منها لم يكن عليه أن يرده ولو أنه أجرها ترضع فأخذ لذلك أجرأ لم يكن عليه أن يرده معها اذا أصاب بها عيبارلين فى جميع ما وصفت لك والصوف فائدة الا ما كان على ظهور الغنم اذا كان الصوف قد تم على ظهورها يوم اشتراها وكذلك الثمرة تكون فى رؤس النخل حين اشترى النخل قد أبر فيوجد بالنخل عيب فيريد ردها وقد جدد الثمرة فليس له أن يرد النخل دون الثمرة ﴿ سخنون ﴾ وقال أشهب فى النخل اذا جدد الثمرة فهي غلة وليس عليه ردها وقال فى الصوف كذلك

﴿ فى المساق والراعى والصناع يفلس من استعملهم ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك كل من استؤجر فى زرع أو نخل أو أصل يسقيه فسقاه ثم فلس صاحبه فساقه أولى به من الغرماء حتى يستوفى حقه وإن مات رب الأصل أو الزرع



فالمساق أسوة الغرماء (قال مالك) ومن استؤجر في ابل يرعاها أو يرحلها أو دواب  
فهو أسوة الغرماء في الموت والتفليس جميعا وكل ذي صنعة مثل الخياط والصباغ  
والصانغ وما أشبههم فهم أحق بما في أيديهم من الغرماء في الموت والتفليس جميعا وكل  
من تكورى على حمل متاع فحمله الى بلد من البلدان فالمكرى أحق بما في يديه من  
الغرماء في الموت والتفليس جميعا ﴿قل﴾ فقلت لمالك لجوانيت يستأجرها الناس  
يبيعون فيها الامتعات فيفلس مكرتها فيقول أهل الحوانيت نحن أحق بما فيها حتى  
نستوفي كراءنا ويقول الغرماء بل أنتم أسوة (قال) هم أسوة الغرماء وإنما كراء  
الحوانيت عندي بمنزلة رجل تكارى ذرا ليسكنها فأدخل فيها متاعه وعياله ورقيقه  
أفيكون صاحب الدار أولى بما فيها من المتاع من الغرماء أولا يكون أولى وليس هذا  
بشيء وهو أسوة الغرماء ﴿قلت﴾ أرأيت ان أكرى رجل ابله فأسلم الابل الى  
المتكارى فأت المتكارى أو فلس ولم يدع مالا الا حولته التي حمل على الابل أيكون  
الجمال أسوة الغرماء أم يكون أولى بها (قال) الجمل أولى بها ﴿قلت﴾ لم ولم يسلم الى  
الجمال المتاع وإنما كان الذي أسلم اليه المتاع أولى به لانه بمنزلة الرهن في يديه (قال)  
ليس النبي قال لنا مالك انما هو من أجل أنه أسلم المتاع اليه انما هو من أجل انه انما  
بلغ الى ذلك الموضع على ابله ﴿قال ابن القاسم﴾ ألا ترى أن الجمل بعينه لو كان في  
الابل وكان معه رب المتاع أن الجمل أولى به حتى يستوفي حقه فهذا يدلك على  
مسألتك (قال مالك) والجمال بمنزلة الصانع غاب رب المال أو حضر ﴿ابن وهب﴾  
عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال اذا أفلس الرجل وله حلى عند صانغ  
قد صاغه له كان هو أولى بأجره ولم يحاصه الغرماء بمنزلة الرهن في يديه

---

الرجل يفلس وله أم ولد ومدبرون لهم أموال  
﴿فيريد الغرماء أخذ أموالهم﴾

---

﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن الرجل يفلس وله أم ولد ومدبرون ولهم أموال  
أقترى أن يجبره الغرماء على أخذ أموالهم (قال) مالك ليس ذلك لهم أن يجبروه على

أخذ أموالهم في أداء دينه حين أفلس ولا يكون ذلك للفرماء (قال مالك) ولو أراد أن يأخذ أموالهم على غير هذا الوجه أخذها وإن أراد أن يأخذها لنفسه فإن ذلك له (قال مالك) ولو أراد أن يأخذها هو فيقضى دينه من غير أن يجبره الفرءاء على ذلك لم آمنه من ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد إذا كان لها مال أيكون لسيدها أن يأخذ ذلك المال منها وقد قلتم في قول مالك أنه ليس لسيدها فيها إلا الاستمتاع منها ببعضها (قال) قال مالك نعم له أن يأخذ مالها ما لم يمرض أو يفلس لفرءاء فليس للفرءاء أن يأخذوا مالها ولا يجبر السيد على أخذه والمدبر والمدبرة بتلك المذلة ﴿قال﴾ قلنا للمالك فالمتع إلى سنين السيد أن يأخذ ماله (قال) نعم ما لم يتقارب ذلك ﴿قال﴾ قلنا للمالك فإن بقيت سنة (قال) له أن يأخذ ماله يتقارب ذلك أو يمرض ولم ير السنة قريباً ﴿قلت﴾ ما حجة مالك في هذا حين قال إذا مرض فلا يأخذ مال أم ولده ولا مدبرته (قال) قال مالك لأنه يأخذ لغيره إنما يأخذ لورثته وقد أشرف هؤلاء على عتقهم والذي يفلس فلا يجبر الفرءاء السيد على أن يأخذ ماله لغيره ولو أراد أن يأخذ من غير أن يجبره الفرءاء على أخذه فإن أراد ذلك كان ذلك له يأخذ ويقضى به دينه وإنما الذي لا يكون له ذلك إذا أراد الفرءاء أن يلزموه ذلك فليس ذلك لهم وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرأيت إن مرض ففلس وهو مريض يأخذ مال المدبر الفرءاء أم لا وأنه لو مات سيده ولم يدع مالا يعتقه وماله للفرءاء (قال) لا أرى أن يأخذ ماله إلا أن يموت سيد المدبر فيباع بماله لأن مالكا قال لي لا يؤخذ مال هذا المدبر للفرءاء فالصحة والمرض عندي سواء

— في العبد يفلس ولسيده عليه دين —

﴿قال﴾ وقال مالك يجوز مبايعة الرجل عبده المأذون له في التجارة ويكون دين السيد ديناً يخص به الفرءاء ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب إذا مات وعليه دين للناس ودين لسيده أيكون للسيد أن يضرب مع الفرءاء بدينه (قال) قال مالك إن كان دينه من غير كتابته فإنه يضرب بذلك الدين مع الفرءاء وإن كان دينه من الكتابة لم

يضرب به مع الفرما

﴿ في دين المرتد ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ارتد الرجل وهرب الى دار المشركين ولرجل عليه دين ففزا المسلمون تلك الدار فقاتل ذلك الرجل مع المشركين فقتل فظهر المسلمون على ماله فقام الغريم يطالب بحقه ( قال ) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى دينه في مال الغريم المرتد المقتول ولا يقع في المقاسم حتى يستوفي هذا الغريم حقه فاذا استوفي حقه كان مابق بعد ذلك في المقاسم

﴿ تم كتاب النفليس والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي ﴾

﴿ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

—————

﴿ ويليه كتاب المأذون له في التجارة ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب المأذون له في التجارة ﴾

﴿ في المأذون له في التجارة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان أذنت لعبدي في نوع من أنواع التجارة أيكون له أن يتجر في غير ذلك النوع (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا أنه اذا خلى بينه وبين الشراء والبيع فهذا يلزمه ما دأب الناس به من جميع أنواع التجارات في ذمته وهذا يتجر فيما شاء لانه قد أقعده للناس فيما يدرى الناس لأي أنواع التجارات أقعده فيلزمه ما دأب الناس به من جميع أنواع التجارة في ذمته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقعده قصاراً أو أمره أن يعمل القصارة أيكون مأذوناً له في التجارة في جميع التجارات (قال) ليس بمأذون له ولا يشبه هذا البرازين لان هذا عامل بيديه وقد عرف الناس حال هذا وان هذا لم يأمر الناس بمداينته

﴿ في العبد المأذون له يبيع بالدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا باع سلعة ثم أخر بالثمن أيجوز ذلك أم لا (قال) قال مالك في الرجل يكون ببعض البلدان يجهز الى عبده ببلد أخرى فيبيع العبد (قال) قال مالك اذا باع فوضع من الثمن عن المشتري ان لهذا وجوها فأما العبد المفوض اليه الذي يريد بذلك استئلاف الناس اليه في تجارته مثل ما تصنعون فيخفف

عنهم أو لا يربحون فيربحهم يريد بذلك استتلاف الناس اليه ان ذلك جائز وأما ما كان على غير هذا ولا يعرف له وجه فان ذلك لا يجوز (قال مالك) وكذلك الوكيل ﴿ قال ﴾ فقيل لمالك الرجل يوكل الرجل يبيع بميره في السوق أو جاريته فيجب البيع ثم يسألونه الوضعية فيضع (قال مالك) ليس ذلك له ولم يره مثل ما وصفت لك فالعبد المأذون له الذي سألت عنه اذا صنع ما يصنع التاجر فان ذلك جائز عندي

﴿ في المأذون له في التجارة يدعو الى طعامه أو يعير شيئاً من ماله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد المأذون له في التجارة اذا دعا الى طعامه أو أعار بعض ثيابه أو أعار دابة أيجوز هذا له أم لا (قال) سئل مالك عن العبد يكون له المال الواسع من الرقيق أو غير ذلك فيولد له فيريد أن يعق عن ابنه ويصنع له صنيعاً ويطعم عنه أرى ذلك له (قال) لا الا أن يكون يعلم أن أهله لا يكرهون ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد المأذون له في التجارة أو غير المأذون له في التجارة اذا كان لهما مال أيجوز لهما أن يعيرا شيئاً من أموالهما بغير إذن السيد في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز للعبد أن يعطي شيئاً من ماله بغير إذن سيده مأذوناً له في التجارة أو غير مأذون له في التجارة فأرى العارية بهذه المنزلة ﴿ قلت ﴾ ولا يجوز للعبد أن يصنع طعاماً فيدعو اليه الناس (قال) نعم لا يجوز له ذلك في قول مالك الا أن يأذن سيده الا أن يكون عبداً مأذوناً له في التجارة فيصنع ذلك ليجتره اليه المشتري منه فيكون ما صنع انما يطلب بذلك منفعة في شرائه ويومه فيكون هذا من التجارة فهذا هو جائز عندي

﴿ في المأذون له في التجارة يستهلك الوديعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد المأذون له في التجارة اذا استودعه الرجل وديعة فاستهلكها أ يكون ذلك ديناً عليه (قال) قال مالك ذلك في ذمته ﴿ قلت ﴾ وليس للسيد أن يسقط ذلك من ذمته (قال) نعم ليس له أن يسقط ذلك من ذمته والدين لازم له

في ذمته ﴿قلت﴾ ولم وهذا انما استودعته والوديعة ليست من التجارة (قال) كذلك قال مالك انها في ذمته ﴿قلت﴾ أرايت عبد الرجل اذا استدان ديناً ولم يؤذن له في التجارة (قال) لا يتبعه بشئ من ذلك الا أن يمتق يوماً ما فيتبعه في ذمته الا أن يكون سيده قد فسخ ذلك عنه وأعلن به لان مالكا قال في العبد ما استودعه الناس واشتموه عليه وكل ما أتاه الناس فيما بينهم وبينه طالعين فان ذلك يكون في ذمته ولا يكون في رقبته اذا كان مأذوناً له في التجارة وليس للسيد أن يفسخ ذلك عنه والمحجور أولى أن يكون ذلك الا في ذمته الا أن يفسخ ذلك السيد لان الدين اذا ثبت في الذمة فهو عيب وليس من دايسته بغير اذن سيده أن يوجب في رقبته عيباً وهو الذي أضع ماله

﴿قلت﴾ في أم ولد العبد التاجر وولده يباعون في دينه

﴿قلت﴾ أرايت العبد التاجر اذا ولدت منه أمته ولداً أيكون ابنه ملكاً له ولا يباع في دينه (قال) أما ولده فلا يباع في دينه وأما أم ولده فانها تباع في دينه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولم لا يباع ابنه في دينه (قال) لانه ليس بملك له وانما هو بمنزلة (قال) ولقد شدد على مالك في أم ولد العبد المأذون له في التجارة فقلت له أن يبيعها فقال لي وان أذن له سيده فلم يزدني على هذا ﴿قال﴾ وقال مالك الولد ليس بملك للعبد التاجر ولا للمكاتب الا ترى أن المدين عند مالك اذا اتخذ جارية فولدت أن ولده بمنزلة فهذا يدل على أنه ليس بملك له ولو كان ملكاً لم يكن بمنزلة ﴿قلت﴾ أرايت أم ولد العبد التاجر لم يمتها في دينه (قال) لانها مال له ﴿قلت﴾ فكيف تكون مالاً له وأنت تقول في أم ولد الحر انها ليست بمال له ولا يبيع في دينه (قال) أم ولد الحر في هذا لا تشبه أم ولد العبد وانما لم تبع أم ولد الحر في دين الحر للعتق الذي دخلها ولسيدها أن يطأها لانه قد بقى له فيها المتعة الى الموت وأم ولد العبد التاجر لم يدخلها عتاقة بعد فلذلك تباع في دين العبد وله أن يطأها مثل مال الحر أن يطأ أم ولده ولو قلت انها للسيد حين صارت أم ولده لنهايته عن وطئها فهو

يطؤها وتباع في دينه وأم ولد العبد لم يدخلها عتاقة بعد ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك  
( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد يشتري ولده وعليه دين أبايعون في دينه ( قال )  
نعم ﴿ قلت ﴾ ولم وهم ليسوا بملكه ( قال ) لانه ي تلف أموال غرمانه فليس له ذلك وهم  
في هذا الموضع ملكه

﴿ في صدقة العبد والمكاتب وأم الولد وهبتهم بغير إذن سيدهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب والمدير وأم الولد والعبد اذا تصدقوا بصدقة أو وهبوا هبة  
فاستهلكها المتصدق عليه أو الموهوب له ثم علم بذلك السيد فرد صدقتهم أو هبتهم  
كيف يصنع بالتصدق عليه والموهوب له ( قال ) تكون قيمة ذلك لهؤلاء دينا على  
المتصدق عليه أو الموهوب له الا أن يكون ذلك من السيد انتزاعا من أم الولد  
والمدير والعبد فيكون ذلك لسيدهم فان مات السيد أو أفلس قبل أن ينتزعه وقد كان  
رد ذلك وأقره لهم على حال ما كان قبل ذلك فذلك لهم ﴿ قلت ﴾ فان أعتقهم السيد  
قبل أن يقبض ذلك من المتصدق عليه أو الموهوب له أيكون ذلك دينا لهؤلاء  
عليهم ( قال ) نعم اذا كان قد رده وأقره لهم كما هو ولم ينتزعه وان كان رده واستثناه  
لنفسه كان ذلك للسيد الا في المكاتب فانه للمكاتب ليس للسيد فيه شيء لانه لا يجوز  
له أن ينتزع ماله منه وهو يجوز للسيد أن ينتزع مال عبده ومديره وأم ولده مالم  
يمرض فان مرض لم يجزله أن ينتزع مال أم ولده ولا مال مديره فان كان انما رد ذلك  
في مرضه فهو لأم الولد والمدير لا ينتزعه السيد منهم ( قال ) وهذا رأي في هبة العبد  
وصدقته اذا ردها السيد قبل أن يمتق العبد

﴿ في دين العبد المأذون له وتقليسه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان مع العبد مال للسيد قد دفعه اليه يتجر به واذن له في التجارة  
فلحق العبد دين أيكون ذلك الدين الذي لحق العبد في مال العبد ومال السيد الذي  
دفعه الى العبد يتجر به في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم يكون الدين الذي لحق العبد

في مال السيد الذي دفعه الى العبد يتجر به وفي مال العبد ولا يكون في رقبة العبد  
 ويكون بقية الدين في ذمة العبد ولا يكون في ذمة السيد من ذلك الدين شيء  
 ﴿قلت﴾ أ رأيت ان دايته السيد يضرب بدينه مع الغرماء (قال) قال مالك نعم يحاص  
 به الغرماء اذا دايته مديانة صحيحة ﴿قلت﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة اذا دايته  
 سيده أ يلزم العبد ذلك ويكون ذلك لسيدته على عبده ويضرب به مع الغرماء (قال)  
 قل مالك نعم ما لم يحاب العبد به سيده ﴿قلت﴾ أ رأيت السيد يضرب مع الغرماء  
 بدينه في مال العبد وفي ماله الذي في يد العبد الذي كان دفعه اليه يتجر به وقد جعلته  
 أنت للغرماء أم لا يضرب الا في مال العبد وحده (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً  
 وأرى أن يحاص الغرماء فيما في يد العبد من ماله ومال سيده ألا ترى أن السيد لو  
 منع من المحاصة لذهب مال السيد الذي باعه أو أسلفه اياه فهذا يدل على ذلك وهو  
 رأيت ﴿قلت﴾ أ رأيت اذا أمرته بالتجارة ودفعت اليه مالا يتجر به فتجر فركبه الدين  
 (قال) الدين في ذمته وفي المال الذي في يديه من مال سيده لانه أمره أن يداين الناس  
 عليه حين أذن له أن يتجر به ﴿قال﴾ وقال مالك في العبد يستتجره سيده ثم يفس  
 وعليه دين للناس ان سيده لا يحاص الغرماء بما كان في يد العبد من ماله الذي  
 استتجره به الا أن يكون انما أسلفه سلفاً أو باعه فيما فانه يحاص به الغرماء وان كان  
 رهنه رهنافه أولى برهنه وان كان باعه فيما لا يشبه البيع في كثرة ما زاد العبد  
 من الثمن الذي باعه به السيد ويعلم انه انما أراد العبد أن يولج الى السيد وأراد السيد  
 أن يجر المال الى نفسه فالغرماء اذا كان كذلك أولى بما في يد العبد الا أن يبيعه  
 فيما يشبه البيع مال العبد وهو يحاص به الغرماء ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أذنت لعبدي  
 في التجارة فاغترقه الدين فوهب للعبد مال من أولى بما وهب للعبد أسيدته أم الغرماء  
 (قال) الغرماء أولى به ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم لان دينه في ذمته  
 والمال قد صار ملكاً للعبد وانما يكون سيده أولى بعمله وبكسبه فأما ما وهب له  
 من الاموال فالغرماء أولى بذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أذنت لعبدي في التجارة فلهقه



الدين فوهب للعبد هبة أو جرح العبد جرحاً له أرض لمن يكون الأرض والهبة في قول مالك (قال) الهبة للفرءاء والأرض للسيد وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة إذا اغترقه الدين فقتل فأخذ السيد قيمته أ يكون للفرءاء في قيمته شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء لهم من قيمة العبد عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت كل ما لزم ذمة العبد أ يكون للفرءاء أن يأخذوا ذلك من العبد بعد ما يأخذ السيد خراجه من العبد أن كان عليه دين (قال) قال مالك ليس لهم من خراج العبد شيء ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا من الذي يبقى في يد العبد بعد خراجه قليل ولا كثير (قال مالك) وإنما يكون لهم ذلك في مال أن وهب للعبد أو تصدق به عليه أو أوصى له به فقبله العبد فأما ما عمله فليس لهم فيه قليل ولا كثير وإنما يكون دينهم الذي صار في ذمة العبد في مال العبد أن طرأ للعبد مال يوماً ما بحال ما وصفت لك وإن عتق العبد يوماً ما كان ذلك الدين عليه يتبع به وهذا قول مالك وكل دين لحق العبد وهو مأذون له في التجارة فهذا الذي يكون في المال الذي في يديه أو كسبه من تجارة بحال ما وصفت لك وليس لهم من عمل يديه وخراجه قليل ولا كثير وإن كان للسيد عليه دين ضرب بدينه مع الفرءاء (وقد حدثني) ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال يصير في مال سيد العبد ما إذا ن سيدة من تجارة يستدين فيها بمال سيده ويدين فيها بماله وكل ذلك يديره سيده قد علم ذلك وأقر له به (قال) وما تحمل به سيده عنه فهو على سيده قال ويصير في مال العبد وفي عمله ما خلى بين العبد وبين التجارة فيه لنفسه ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال إذا استتجر الرجل عبده ثم أدان لم يكن على سيده غرم شيء من دينه ويأخذ الفرءاء كل ما وجدوه في يد العبد فيجعل بينهم ﴿قال ابن وهب﴾ وبلغني عن زيد بن أسلم أنه قال ليس على السيد شيء إلا أن يكون تحمل به فإن وجد للعبد مال أخذ منه ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن اسماعيل بن عياش قال كان الحكم بن عتيبة يقول إذا أفلس العبد فلا يقضى دينه إلا

بشهود (قال ابن وهب) وسألت الليث فقال مثل ذلك

﴿ في المأذون له بفلس وفي يديه سلعة أو سلم لسيده بعينه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد المأذون له في التجارة لو باعه مولاه سلعة بعينها ثم فلس العبد والسلعة قائمة بعينها في يدي العبد (قال) السيد أحق بذلك إلا أن يرضى الغرماء أن يدفعوا إلى السيد الثمن ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أسلمت إلى رجل مائة دينار في ألف أردب من حنطة أو إلى عبدى مائة دينار في ألف أردب حنطة وهو مأذون له في التجارة فقام الغرماء على العبد ففلسوه أو قام على الرجل غرماءه ففلسوه والدنانير التي أسلمت إليه في يديه بعينها قائمة يشهد الشهود عليها أنها هي بعينها (قال) إن شهد الشهود أنهم لم يفارقوه وأن الدنانير هي بعينها فصاحبها أولى بها من الغرماء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم فيما بلغني ﴿ سحنون ﴾ روى ابن وهب عن مالك في رجل اشترى من رجل روابا زيت ثم انطلق بها فصبها في جرار له فيها زيت كثير ومعه شهود ينظرون حتى أفرغها في زيتته ثم جاءه رجل يطالبه بحق بأن فيه أفلاسه فقام الرجل يريد أن يأخذ زيتته فقال غرماءه ليس هو زيتك بعينه قد خلطه بزيت غيره (قال) أرى أن يأخذ زيتته وهو عندى بعينه ليس خاطه إياه بالذى يمتعه أن يأخذ زيتته ومثل ذلك مثل رجل وقف على صراف فدفع إليه مائة دينار فصبها في كيسه والناس ينظرون إليه ثم بان فلسه مكانه أو البر يشترى الرجل فيرقه ويخلطه بزيت غيره ثم يفلس فليس هذا وأشباهه بالذى يقطع عن الناس أخذ ما وجدوا من متاعهم إذا فلس من ابتاعه إذا كانوا على هذا (وكان) أشهب بن عبد العزيز يقول ليس العين مثل الرض ليس له على العين سبيل وهو فيه أسوة الغرماء وهو أحق بالعرض إذا وجدته من الغرماء

﴿ في العبد المأذون له بقر على نفسه بالدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المأذون له في التجارة إذا أقر بدين أيلزمه ذلك (قال) قال مالك

هو في اقراره بمنزلة الحر اذا قام عليه الغرماء لم يحجز اقراره كما لا يجوز اقرار الحر اذا قام عليه غرماؤه وفلسوه وكذلك العبد هو بمنزلة الحر في مداينة الناس (قال مالك) الا أن يكون اقراره قبل التفليس فيكون اقراره جائزاً عليه يخاص به الغرماء ان فلسوه بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا أذنت له في التجارة ثم حجرت عليه وفي يديه مال وأقر بدين للناس أيجوز اقراره بما في يديه من المال (قال) نعم ﴿قال﴾ وسمعت مالكا وسئل عن العبد التاجر يقر للناس بدين أيجوز ذلك (قال) نعم قد وضعه في موضع ذلك اذا أقر لمن لا يتهم عليه ولم أسمع في مسألتك شيئاً ﴿قلت﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا أقر في مرضه بدين أيجوز ذلك أم لا (قال) قال لي مالك اذا كان ممن لا يتهم عليه جاز اقراره له (قال) لي مالك والعبد في هذا والحر بمنزلة سواء

— في عهدة ما يشتري العبد المأذون له في التجارة —

﴿قلت﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة أيكون على سيده من عهدة ما يشتري العبد ويبع شيء أم لا (قال) لا الا أن يكون قال للناس بايموه وأنا له ضامن فانه يلحقه ذلك ويكون ذلك في ذمة السيد وفي ذمة العبد أيضاً ويباع العبد ان لم يوف السيد عن العبد ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

— في الرجل يستجر عبده النصراني —

﴿قلت﴾ أرايت العبد النصراني أيجوز لسيده أن يأذن له في التجارة (قال) قال مالك لا أرى لمسلم أن يستجر عبده النصراني ولا يأمره ببيع شيء لقول الله تبارك وتعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه

— في العبد بين الرجلين يأذن له أحدهما في التجارة —

﴿قلت﴾ أرايت عبداً بيني وبين شريكي أذنت له في التجارة دون شريكي (قال) لا يجوز أن يأذن أحدهما بالتجارة دون صاحبه ﴿قلت﴾ أرايت العبد بين الرجلين

هل يجوز لأحدهما أن يأذن له في التجارة أم لا (قال) لا يجوز ذلك لان مالكا قال في العبد يكون بين الرجلين له مال فأراد أحدهما أن يقاسم صاحبه مال العبد وأبى الآخر (قال) ليس له أن يقاسمه الا أن يرضى شريكه بذلك لان ذلك يكسر ثمن العبد لان صاحبه يقول أنا أريد أن أترك مال العبد في يدى العبد يتجر به ولا آخذه منه لاني ان أخذته منه كان كسراً لثمنه فكان ذلك قولاً وحجة ﴿قلت﴾ فان أنت منمت هذا من القسم أتجبرهما على البيع أم لا (قال) ان تداعيا الى البيع أو دعا أحدهما الى البيع أجبر على البيع الا أن يتقاوماه فيما بينهما ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قول مالك

### — الدعوى في مال العبد المأذون له في التجارة —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال عبدى المأذون له في التجارة لمال في يديه هذا مالى وقال السيد بل هو مالى وعلى العبد دين يحيط بماله (قال) فالقول قول العبد فى رأيى ﴿قلت﴾ فان كان محجوراً عليه (قال) القول قول السيد لاني سمعت مالكا يقول في عبد كان معه ثوب فقال فلان استودعنى اياه وقال السيد بل الثوب ثوبى (قال مالك) القول قول السيد الا أن يقيم الذي أقر له العبد البينة أن الثوب ثوبه

### — في المأذون له في التجارة يحجر عليه سيده —

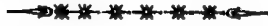
﴿قلت﴾ هل سمعت مالكا يقول في الحجر كيف يحجر السيد على عبده المأذون له في التجارة (قال) بلني عن مالك أنه قال في الرجل يريد أن يحجر على وليه (قال) قال مالك لا يحجر عليه الا عند السلطان فيكون السلطان هو الذى يوقفه للناس ويسمع به فى مجلسه ويشهد على ذلك فمن باعه أو ابتاع منه بعد ذلك فهو مردود ﴿ابن وهب﴾ قال مالك في عبد لرجل اذا كان أذن له في التجارة ثم أراد أن يحجر عليه دون السلطان (قال) لا حتى يكون السلطان هو الذى يوقفه للباس (قال مالك) ومن ذلك أن يأمر به السلطان فيطاف به حتى يعلم ذلك منه ﴿قلت﴾ أرايت

المحجور عليه أيجوز له أن يبيع شيئاً من ماله بغير إذن سيده (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
 أن آجر عبده هذا المحجور عليه أيجوز (قال) لا يجوز للمحجور عليه أن يؤجر  
 عبده ولا يبيع شيئاً من ماله ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
 العبد المأذون له في التجارة إذا لحقه دين يفتقر ماله السيده أن يحجر عليه في قول  
 مالك ويمنعه من التجارة (قال) نعم لسيده أن يمنعه ودينه في ماله وليس للسيد في  
 ماله شيء إلا أن يفضل عن دينه شيء أو يكون السيد دايته فيكون أسوة الغرماء  
 ﴿ قلت ﴾ فهنا للغرماء أن يحجروا عليه والسيد لم يحجر عليه (قال) إنما لهم أن يقوموا  
 عليه فيفلسوه وليس لهم أن يحجروا عليه وهو بمنزلة الحر في هذا وهذا رأيي

﴿ تم كتاب المأذون له في التجارة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ﴾

﴿ والحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ ويتلوه كتاب الكفالة والحوالة ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الكفالة والحالة ﴾

﴿ فى الحيل بالوجه بغرم المال ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان تكفل رجل بوجه رجل أ يكون هذا كفيلا بالمال أم لا فى قول مالك ( قال ) قال مالك من تكفل بوجه رجل الى رجل فان لم يأت به غرم المال ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفل له بوجه الى أجل فضى الاجل ورفعه الى السلطان أ يغرمه أم لا فى قول مالك ( قال ) قال مالك يتلوم له السلطان فان أتى به والا أغرمه المال ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفلت لرجل بوجه رجل الى أجل فغاب لما حل الاجل ( قال ) ان كان سافر سفراً بعيداً غرم وان كان قريباً اليوم وما أشبهه تلوم له كما يتلوم له فى الحاضر فان أتى به بعد التلوم له والا غرم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيتي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفلت بوجه رجل الى أجل فلما حل الاجل لم آت به فقرمت المال ثم وجدته بعد ذلك وأتيت به أ يكون لى أن أرجع على الذى أخذ منى المال ( قال ) لا ولكن تتبع الذى عليه الدين الذى تحملت به ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفلت بوجه رجل الى أجل فأتيت به الى ذلك الاجل أ يكون على شئ أم لا ( قال ) لا شئ عليك ﴿ قلت ﴾ ولا يكون على من دينه شئ وان كان عديماً ( قال ) نعم لا شئ

عليك لآنك قد أتيت به ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت  
 أن أخذت بنفسه كفيلا إلى غد ثم أتى به من الغد أيبأ من المال في قول مالك (قال)  
 نعم يبرأ من المال في رأيي ﴿قال ابن وهب﴾ وسمعت عبد الملك بن عبد العزيز بن  
 جريج يحدث أنه بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الحميل غارم

﴿في الحميل بالوجه لا يغرم المال﴾

﴿قلت﴾ أرأيت أن قال أنا أتكفل بوجهه إلى أجل كذا وكذا فإن لم آت به فعلى  
 طلبه حتى آتى به فأما المال فلا أضمنه أكون عليه من المال شيء أن مضى الأجل ولم  
 يأت به في قول مالك (قال) قال مالك لا شيء عليه ويكون كما اشترطه ﴿قلت﴾ أرأيت  
 أن تكلفت لرجل لوجه رجل إلى أجل كذا وكذا فإن لم أوفاه به إلى ذلك الأجل  
 فلا شيء له على من المال ولكني حميل له بوجهه أطلبه له حتى آت به (قال) قال مالك  
 هو على شرطه الذي اشترطه ليس له عليه شيء الا طلب وجهه هو شرط لنفسه ما ذكرت  
 (وقال غيره) وإذا تحمل الرجل بالرجل أو بالحق أو بعينه فقال الحماله لازمة كالدين  
 وذلك كله سواء الا أنه اذا تحمل بالرجل أو بالعين ولم يقل بالمال جاء بالرجل فقد  
 برئ من جميع حمالته وان لم يأت به أغرم الحميل كما يغرم من تحمل بالمال فالحماله بنفس  
 الرجل وبالمال سواء اذا لم يأت بالرجل وحميل المال لا يبرئه أن يأتي بالرجل ومن  
 اشترط في الحماله بالوجه أنى لست من المال في شيء فإنه لا يكون عليه من المال شيء  
 جاء بالرجل أو لم يأت به لان المحمول له لم يؤكده ما ينتفع به الا أن يكون الذي  
 اشترط لنفسه أنى لست من المال في شيء كان قادرا على الاتيان بالرجل الذي تحمل  
 به ففرض في ذلك وتركه وهو يمكنه حتى غاب فيكون قد غرم ولم يؤخذ لذلك وإنما  
 أخذ ليجمعه على صاحبه وليس هذا من شروط المسلمين وان تحمل بعين الرجل فلم  
 يأت به إلى الاجل الذي تحمل به اليه فطلبه منه المحمول له ورفعته إلى الحاكم فلم  
 يقض عليه بالمال حتى أتى به فقد برئ من المال ومن عين الرجل وان حكم عليه بالمال  
 حين لم يأت بالرجل على قدر ما رآه السلطان فقد لزمه المال ومضى الحكم وان حبس

الغريم المحمول بعينه في الحبس وقد كفل له رجل فأخذ به فدفعه اليه وهو في السجن فقد برئ الحميل لانه يقدر على أخذه في السجن فيسجن له في حقه وان كان قد انقضى ما سجن فيه فهو يحبس له في حقه وكذلك اذا أمكنه منه في موضع حكم وسلطان فانه يبرأ وان دفعه في موضع لا يستطيع حبسه ولا يبلغ به سلطانا لانه موضع لا سلطان فيه أو في حال فتنة أو في مفازة أو في موضع يقدر الغريم على الامتناع لم يبرأ منه حتى يدفعه حيث تمضي الاحكام ويكون السلطان وان كان غير بلده لانه انما تحمل له بنفسه فقد أمكنه من نفسه في السجن أو حيث تجوز الاحكام وكذلك لو مات الغريم لانه انما تحمل له بنفسه وهذه نفسه قد ذهبت وانما تحمل ما كان حيا وان أخذ الحميل بالغريم والغريم غائب فحكم على الحميل وأغرم المال ثم طلعت للحميل بينة أن الغريم كان ميتا قبل أن يحكم على الحميل ارتجع ماله لانه لو علم أنه ميت حين أخذ به الحميل لم يكن عليه شيء لانه انما تحمل بنفسه وهذه نفسه قد ذهبت وانما تقع الحلة بالأنفس ما كان حيا ولو كان الغريم أمكن الطالب من نفسه وأشهد أني دفعت نفسي اليك من حمالة فلان لي وفي موضع يقدر عليه لم يبرئه ذلك وكان كأنه دفعه اليه رجل أجنبي ليس بوكيل للحميل ولا يبرأ الحميل حتى يدفعه هو أو وكيله وان أبي الطالب أن يقبل ذلك فأشهد عليه الحميل أو وكيل الحميل فقد برئ الحميل وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحميل غارم . وقال أيضاً الزعيم الحميل : فاذا قال أنا ضامن لك أو حميل لك أو قبيل لك أو زعيم لك أو هو لك عندي أو هو الى أو هو لك على أو هو لك قبلي فهذا كله ضمان لازم والضمان حمالة والحمالة لازمة كالدين وان كان في هذه الوجوه كلها يريد الحق فهو لازم وان كان يريد الرجل فهو لازم فخذ هذا على هذا

﴿ في الرجل يدعى قبل الرجل حقا والمدعى عليه ينكر فيقول الرجل ﴾

﴿ أنا ضامن بوجهه الى غد فان جئت بك به والا فأنا ضامن للحق ﴾

﴿ قلت ﴾ أوأيت ان ادعى رجل قبل رجل حقا والمدعى عليه ينكر فقال رجل



للطالب أنا كفيل لك بوجهه الى غد فان جئتك به والا فأنا ضامن للمال فلم يجي به  
للاغد (قال) يقال لهذا الطالب أثبت حقك وأقم البينة على حقك والا فلا شيء لك ولا  
يكون له أن يأخذ من الكفيل شيئاً الا أن يقيم البينة على حقه ﴿ قلت ﴾ تحفظه  
عن مالك (قال) لا

﴿ في الرجل يدعى قبل الرجل حقاً والمدعى قبله ينكر فيقول أجلتى ﴾  
﴿ اليوم فان لم أوفك غداً فالخلق الذي تدعى قبلى حق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ادعى رجل قبل رجل حقاً فانكر ثم قال أجلتى اليوم فان لم أوفك  
غداً فالخلق الذي تدعيه على هو لك قبلى (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في  
هذا وأرى هذا مخاطرة ولا شيء عليه

﴿ في الرجل يقول لى على فلان ألف درهم فيقول ﴾  
﴿ له رجل أنا حميل لك بها ثم ينكر ذلك فلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لى على فلان ألف درهم فقال له رجل أنا لك بها  
كفيل فجاء فلان فانكر أن يكون عليه شيء (قال) لا شيء على الكفيل الا أن يقيم  
البينة على حقه لان الذى عليه الحق قد جحدته ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا

﴿ في الصبي يدعى رجل قبله حقاً فيتكفل به رجل فيقضى على الصبي بذلك ﴾  
﴿ الحق فيؤخذ من الحميل فيريد الحميل أن يرجع على الصبي ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الصبي يدعى رجل قبله حقاً فيتكفل به رجل فيقضى بذلك الحق  
على الصبي وأخذه الطالب من الكفيل أليكون للحميل أن يرجع بذلك على هذا  
الصبي أم لا فى قول مالك (قال) يرجع به فى مال الصبي لان مالكا قال لو أن رجلاً  
أدى عن رجل مالا كان عليه بغير أمره ان له أن يرجع بذلك على الذى كان عليه  
المال فهذا يدل على أصل قول مالك فى مسائلتك فى هذا الوجه كله اذا كان  
ذلك حقاً ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن صبيّاً أفسد متاعاً لرجل فالزمه بقيمة ذلك المتاع

فأدى عنه رجل بغير أمر الصبي وبغير أمر الولي فأراد أن يتبع الصبي بذلك  
أ يكون ذلك له أم لا ( قال ) نم يلزمه ذلك في رأي لان مالكا قال ما أفسد الصبي  
أو كسر أو اختلس فهو ضامن عليه

### ❦ القضاء والدعوى في الكفالة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن لرجل على رجل ألف درهم من قبل كفالة وألفا من قبل  
قرض فدفع اليه ألف درهم فقال الألف الذي دفعها اليك من القرض وقال الآخر  
بل هي من الكفالة ( قال ) قال مالك يقسم بينهما فيكون نصفها من الكفالة ونصفها  
من القرض ❦ وقال غيره ❦ من الرواة القول عندنا قول المقتضى مع يمينه لانه مدعى  
عليه وقد أثمته حين دفع اليه وقد كان قادرا على أن يتوثق بمادفع ويتبرأ بما عليه  
وكذلك الورثة أيضا لا قول لورثة الذي قضى مع المقتضى الا مثل الذي كان للذي  
ورثهم ❦ قلت ❦ لابن القاسم أ رأيت ان مات الدافع فاختلف ورثته والمدفوع اليه  
المال ( فقال ) ورثته عندى بمنزلة يقسم المال بين القرض والكفالة ولم أسمع من مالك  
في الورثة شيئا

### ❦ في أخذ الحميل بالحق والمتحمل به ملى غائب أو حاضر ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان تحملت برجل أو بمال على رجل أ يكون للذي له الدين أن  
يأخذنى بالحق الذى تحملت به وصاحبي الذى تحملت به ملى بالذى عليه فى  
قول مالك ( قال ) قال مالك ليس ذلك له ولكن يأخذ حقه من الذى عليه الدين فان  
نقص شيء من حقه أخذه من مال الحميل الا أن يكون الذى عليه الحق مديانا  
وصاحب الحق يخاف ان قام عليه حاصه الغرماء أو غائبا عنه فله أن يأخذ الحميل ويدعه  
وقد كان مالك يقول قبل ذلك الذى له الحق أن يأخذ ان شاء الحميل وان شاء الذى  
عليه الحق ثم رجع الى هذا القول الذى أخبرتك وهو أحب ما فيه الى وكذلك  
روى ابن وهب ❦ قلت ❦ أ رأيت ان كان الذى عليه الحق ملى غائبا والحميل حاضر

أَيَكُونُ الَّذِي لَهُ الدِّينُ أَنْ يَأْخُذَ الْحَمِيلَ وَالَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ مَلَىٰ إِلَّا أَنَّهُ غَائِبٌ (قَالَ) نَعَمْ كَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ أَمْوَالٌ حَاضِرَةٌ ظَاهِرَةٌ فَاتِّبَاعُ أَمْوَالِهِ فِي دِينِهِ ﴿وَقَالَ غَيْرُهُ﴾ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي تَنْبِيْهِ ذَلِكَ وَفِي النَّظَرِ فِيهِ بَعْدُ فَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَمِيلِ وَلِمَثَلِ هَذَا أَخَذَ وَمَا أَشْبَهَهُ

﴿فِي الْحَمِيلِ أَوِ الْمُتَحَمِّلِ بِهِ يَمُوتُ قَبْلَ مَحَلِّ الْحَقِّ﴾

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ تَكَفَّلْتُ لِرَجُلٍ بِمَالِهِ عَلَى رَجُلٍ إِلَى أَجَلٍ فَمَاتَ الْكَفِيلُ أَوْ مَاتَ الْمَكْفُولُ بِهِ (قَالَ) قَالَ لِي مَالِكُ إِذَا مَاتَ الْكَفِيلُ قَبْلَ مَحَلِّ الْأَجَلِ كَانَ لِرَبِّ الْحَقِّ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنْ مَالِ الْكَفِيلِ وَلَا يَكُونُ لَوَرَثَةِ الْكَفِيلِ أَنْ يَأْخُذُوا مِنَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ شَيْئًا حَتَّى يَحِلَّ أَجَلُ الْمَالِ (قَالَ مَالِكُ) وَإِنْ مَاتَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ قَبْلَ الْأَجَلِ كَانَ لِلطَّالِبِ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنْ مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْكَفِيلَ بِالْحَقِّ حَتَّى يَحِلَّ الْأَجَلُ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَ الْكَفِيلُ قَبْلَ مَحَلِّ الْأَجَلِ الْكَفَالَةُ وَعَلَى الْكَفِيلِ دَيْنٌ يَفْتَرِقُ مَالَهُ أَيْ يَكُونُ لِلْمَكْفُولِ لَهُ أَنْ يَضْرِبَ مَعَ الْفَرَمَاءِ بِمَقْدَارِ دِينِهِ (قَالَ) نَعَمْ ﴿قُلْتُ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ (قَالَ) نَعَمْ هَذَا قَوْلُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَقَالَ مَالِكُ مَا أَخْبَرْتُكَ وَقَالَ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ضَرَبَ مَعَ الْفَرَمَاءِ

﴿فِي الْمُتَحَمِّلِ بِهِ يَمُوتُ قَبْلَ أَجَلِ الْحَقِّ وَالْمُتَحَمِّلُ لَهُ وَارَثُهُ﴾

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَتَيْتُ تَكَفَّلْتُ عَنْ رَجُلٍ بِمَالٍ أَوْ أَحَالَهُ عَلَى رَجُلٍ بِمَالٍ فَمَاتَ الْمَطْلُوبُ الْغَرِيمُ وَالطَّالِبُ وَارَثُهُ (قَالَ) إِنْ مَاتَ وَلَا مَالَ لَهُ فَالْكَفِيلُ ضَامِنٌ لِلْمَالِ وَإِنْ مَاتَ وَلَهُ مَالٌ فِيهِ وَفَاءٌ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْكَفِيلِ لِأَنَّهُ إِنْ رَجَعَ الطَّالِبُ عَلَى الْكَفِيلِ رَجَعَ الْكَفِيلُ فِي مَالِ الْمَطْلُوبِ الْمَالِكِ وَالطَّالِبُ وَارَثُهُ فَقَدْ صَارَ لَهُ الْمَالُ فَصَارَ ذَلِكَ قَصَاصًا وَأَمَّا فِي الْحَوَالَةِ فَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ أَحَالَ الطَّالِبَ وَلَهُ دَيْنٌ عَلَى هَذَا الَّذِي أَحَالَ عَلَيْهِ فَمِنْ حَوَالَةِ وَلَيْسَتْ بِحَوَالَةِ وَلِلطَّالِبِ أَنْ يَرْجِعَ بِهَا عَلَى هَذَا الَّذِي أَحِيلَ عَلَيْهِ كَانَ لِلْمَيِّتِ مَالٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ﴿قُلْتُ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ (قَالَ) لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ مَالِكٍ وَلَكِنَّهُ رَأَيْتُ

﴿ في التحمل لرجلين يغيب أحدهما ويقوم الآخر فيأخذ بحقه ﴾  
 ﴿ ثم يقدم الغائب فيريد أن يرجع بحصته ﴾

﴿ قلت ﴾ أريت لو أتى تكفلت لرجلين بحق لهما فغاب أحدهما وحضر الآخر فأخذ مني الحاضر حصته من الدين فقدم فلان الغائب أيقون له أن يرجع على الذي أخذ حصته فيما أخذ ( قال ) قال مالك في الدين يكون بين الرجلين في صك واحد على رجل واحد فيقتضى أحدهما نصيبه من الدين دون صاحبه قال مالك يشاركه صاحبه فيما اقتضى إذا كان ذكر الحق واحدًا فكذلك مسألتك إلا أن يكون الشريك رفع ذلك إلى السلطان فاستمدى عليه وأمره أن يخرج معه في اقتضائه أو يوكل فأبى فأذن له في ذلك السلطان أو يكون قد أشهد عليه وإن لم يأت السلطان بأن يخرج أو يوكل فلا يفعل فيخرج على ذلك فيقتضى فهذا لا يرجع معه فيه وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ فلو رفع ذلك إلى السلطان والشريك الآخر غائب فقضى السلطان بأن يأخذ حقه فأخذه وقبل الغريم وقال لحق صاحبه وأعدم الغريم بعد ذلك ثم قدم الغائب فطلب شريكه بنصف ما اقتضى ( قال ) لا يكون ذلك له ( قال ) ولو قام عليه الحاضر ولم يجد عنده إلا قدر حقه فقط أخذ الحاضر من ذلك ما ينوبه في الحصة لو كان صاحبه معه فإن جهل السلطان وقضى له بأخذ حقه فإن قدم الغائب طالب الحاضر بنصف ما اقتضى لانه بمنزلة التفليس لانه قد بيع ماله وخلع منه كله ﴿ وقال غيره ﴾ إذا لم يكن عنده إلا مقدار حق أحد الرجلين فقضى له بما ينوبه في الحصص أو قضى له بجميع حقه فهو سواء إذا قدم الغائب طالب شريكه بما ينوبه لانه بمنزلة التفليس

﴿ في الرجل يتحمل للرجل بما قضى له على غريمه ﴾

﴿ قلت ﴾ أريت لو أن رجلا قال لرجل وهو يخاضم رجلا في طلب حق له فقال الرجل للطالب ما ذاب <sup>(١)</sup> لك على فلان الذي تخاضمه فأنا كفيل لك به فاستحق

(١) (ذاب) هو بالذال المعجمة قال في المختار وذاب له عليه من الحق كذا أي وجب ونبت له

قبله مالا أيكون هذا الكفيل ضامنا له في قول مالك (قال) نعم وكذلك كل من تبرع بكفالة فانها له لازمة وهذا له لازم في مسألتك (قال) ولقد سئل مالك عن رجل قال لرجل وهو يدعى قبل أخيه حقا فقال له الآخر ما تصنع بأخي احلف أن حقتك حق وأنا ضامن لك ثم قال بعد ذلك انما قلت لك قولاً ولا أقفل ولا أضمن انما تبرعت به (قال) قال مالك يحلف ولا ينظر الى رجوع هذا فاذا حلف ضمن ولم ينفعه رجوعه (قلت) أرايت لو أن رجلاً قال اشهدوا بأنني ضامن بما قضى لفلان على فلان وهما غائبان جميعاً أو قال أنا كفيل لفلان بما على فلان وهما غائبان جميعاً أيلزمه ذلك في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في رجل قال لرجل مالك ولا أخي احلف أن الدين الذي تدعيه قبله حق وأنا أغرم لك فرضى المدعى بذلك فزاع الذي قال احلف وأنا أضمن (قال مالك) ليس ينفعه نزوعه ويحلف هذا ويستحق ويفرغه فكذلك مسألتك وسواء ان كان أحدهما حاضراً أو كانا غائبين جميعاً أو حاضرين لأن مالكا يلزم المعروف من أوجبه على نفسه والكفالة معروف وهي حمالة وهي لازمة كالدين فهذا قد وجب عليه ما أوجب على نفسه من الكفالة والضمان وهذا رأيي (قال ابن القاسم) ولو مات الضامن كان ذلك في ماله

❦ في الرجل يتحمل عن الرجل بحمالة وهو غائب عنه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً على رجل حقا فقال رجل غائب عنهما من غير أن يخاطبه أحد اشهدوا أنني كفيل لفلان بماله على فلان أيلزمه هذا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك وأراه لازماً له

❦ في الرجل يتحمل عن الرجل بحمالة ثم يموت الحميل قبل أن يستحق قبل ❦  
❦ المتحمل له شيء ثم استحق قبله الحق بعد موت الحميل ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً قال لرجل ما ذاب لك قبل فلان فأنا كفيل به فمات الذي قال أنا كفيل به قبل أن يستحق هذا قبل فلان شيئاً ثم استحق قبله الحق

بعده. وت الذي قال أنا كفيل أكون ذلك في ماله أم لا (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا إلا أن هذا رأيي

﴿في الرجل يقول للرجل دأين فلانا فما ذاب لك قبله من حق فأنا له حميل﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن قلت لرجل بايع فلانا فما بايعته به من شيء فأنا ضامن للثمن أيلزمني ذلك الضمان أم لا (قال) نعم يلزمك هذا إذا ثبت ما بايعته به من شيء ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك (قال) نعم ﴿وقال غيره﴾ وإنما يلزم من ذلك كل ما كان يشبه أن يداين بمثله المحمول عنه وببايع به

﴿في الرجل يقول للرجل دأين فلانا وأنا لك حميل ثم يرجع قبل المداينة﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا قال لرجل دأين فلانا فما دأينته به من شيء فأنا ضامن لك فلم يداينه حتى أنه فقالت له لا تفعل فإنه قد بدا لي أكون ذلك له أم لا (قال) نعم وما سمعت من مالك فيه شيئا ﴿قلت﴾ أليس قد قال مالك في الذي قال احلف وأبا ضامن للحق الذي تدعيه على أخي ثم قال بعد ذلك لا تحلف فاني لا أضمن قال مالك هذا لا ينفعه (قال ابن القاسم) لأن هذا حق قد لزمه (قال) وهذا لا يشبه مسألتك

﴿في الرجلين يتحملان بالحمالة ثم يغيب أحدهما والمتحمل به فيؤدى﴾

﴿الحاضر المال ثم يقدم المتحمل والذي عليه الحق فيريد الحميل﴾

﴿أن يتبع صاحبه بما أدى عنه وصاحب الحق ملي﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلين كفيلين تكفلا عن رجل بألف درهم وكل واحد كفيل ضامن فغاب الذي تكفلا عنه وغاب أحد الكفيلين فلزم الكفيل الحاضر فأدى المال ثم قدم الذي عليه الاصل والكفيل الآخر وكلاهما ملي فأراد الكفيل أن يتبع الكفيل بنصف ما أدى أكون ذلك له والذي عليه الاصل ملي (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولم وقد قال مالك في الذي عليه الاصل إذا كان مليا لم يكن للطالب أن

يأخذ الكفلاء بالمال (قال) لا يشبه الكفيلين هاهنا الذي عليه الاصل لان الكفيلين اذا أدى أحدهما عن صاحبه وكل واحد منهما كفيل ضامن بما على صاحبه فانه يرجع على أيهما شاء على صاحب الاصل أو على الكفيل الذي تكفل معه لانه حين أدى صار ديناً له عليهما ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

﴿في القوم يتحملون بالحالة فيعدم المطلوب فيريد طالب الحق أن يأخذ﴾

﴿من وجد من الحملاء بجميع الحق﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان تكفل لى ثلاثة رجال بمالى على فلان فأعدم فلان الذي عليه الحق أيتكون لى أن أخذ من قدرت عليه من هؤلاء الكفلاء الثلاثة بجميع حتى في قول مالك (قال) قال مالك لا تأخذ من قدرت عليه من الكفلاء الا بثالث الحق لانهم كفلاء ثلاثة ﴿قلت﴾ فان قال حين تكفلوا له بعضهم كفيل عن بعض (قال) قال مالك اذا جعلهم كفلاء بعضهم ببعض أخذ من قدر عليه منهم بجميع الحق ﴿قلت﴾ أرايت ان غرم المال أحد الكفلاء ثم لقي الذي غرم ذلك أحد الكفيلين بم يرجع عليه أبالنصف أم بالثالث (قال) أرى أن يرجع عليه بالنصف (قال) ولو أنه حين تكفلوا له شرط عليهم أيكم شئت أن أخذ بحق أخذته ولم يجعلهم كفلاء بعضهم عن بعض فأخذ من وجد منهم لم يكن لمن أخذ منه أن يرجع بما أخذ على صاحبه لانهما لم يتكفلا للغارم بشئ وانما كان الشرط لصاحب الدين أيهم شاء أخذ بحقه وكذلك بلغنى عن مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان تكفل ثلاثة رجال لرجل بحقه الذى له على فلان أيتكون له أن يأخذ من لقي منهم بجميع الحق (قال) لا الا أن يكونوا تحملوا بذلك الحق وبعضهم أيضاً حملاء عن بعض واشترط أن يأخذ من شاء منهم بحقه فان كانوا هكذا أخذ من لقي منهم بجميع الحق وان لم يكن بعضهم حميلاً عن بعض لم يكن له أن يأخذ من لقي منهم الا بثالث المال (قال ابن القاسم) فاذا اشترط عليهم ان شاء أن يأخذ منهم من شاء بحقه فأخذ منهم بالحق رجلاً لم يكن لهذا الذى أخذه بجميع الحق أن يرجع على من تحمل معه الا أن يكونوا اشترطوا

عند الحملة أن بعضهم حملاء عن بعض واشتراط الذي له الحق أن يأخذ من شاء بالجميع  
 فأخذ بذلك أحدهم فانه هاهنا يرجع من غرم منهم على صاحبيه بشئ ما غرم اذا  
 كان في أصل الحملة بعضهم حملاء عن بعض ( قال ابن القاسم ) ولو كان الحملاء كلهم  
 حضوراً وكلهم مو سر لم يكن له أن يأخذ من كل واحد الا ثلث الحق وهذا بمنزلة  
 الحمل والذى عليه الاصل اذا كان الذى عليه الاصل موسراً لم يؤخذ الحمل وان  
 كان معدماً أخذ الحمل وان كان بعض الحملاء معدماً وبعضهم موسراً أخذ الذى  
 له الحق حقه من الذى وجده منهم ملياً الا أن يكون شرط عليهم في الحملة أنه يأخذ  
 من شاء منهم بحقه فيكون له أن يأخذ بعضهم بالجميع وان كانوا كلهم مياسير ﴿ قال ابن  
 وهب ﴾ وقال مالك ان من أمر الناس الجائز عندهم أن الرجل يكتب حقه على  
 الرجلين فيشترط أن حيكما عن ميتكما أو مليكما عن مدمكما وانما ذلك بمنزلة الحملة  
 يتحمل بها أحدهما عن صاحبه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني الثقة عن عطاء بن أبي رباح  
 أنه قال نحو ذلك ﴿ سحنون ﴾ وقال غيره اذا كان لرجل ستمائة دينار على ستة رجال على  
 أن بعضهم حملاء عن بعض بجميع المال أو قال على أن كل واحد منهم حميل عن  
 أصحابه بجميع المال أو قال على أن كل واحد منهم حميل بجميع المال ولم يذكر أصحابه  
 بشئ أو قال على أن كل واحد منهم حميل عن صاحبه بجميع المال فأيهم شاء أن  
 يأخذ بجميع حقه أخذ قال في ذلك كله ولا براءة لواحد منهم حتى يوفى جميع هذا  
 المال أو لم يقله فهو سواء كله وله أن يأخذ من لقي منهم بجميع الحق فان لقي واحداً  
 منهم أو لقيهم جميعاً كانوا مياسير كلهم أو بعضهم وان لم يكن شرط فأيهم شاء أن  
 يأخذ بحقه أخذه فانه ان لقي واحداً منهم فله أخذه بجميع الحق وان لقيهم جميعاً وهم  
 مياسير فليس له أن يأخذ بعضهم ببعض لان الحمل لا يؤخذ بالذى على المديان  
 اذا كان المديان حاضراً ملياً وانما له أخذه اذا كان المديان عديماً أو غائباً أو يكون  
 مدياناً أو ملداً ظالمين فان لقي التريم واحداً من الستة فأخذ منه المال كله ثم لقي  
 المأخوذ منه المال كله أحد الستة بعد ذلك فانه يأخذ منه مائة أداها عنه خاصة



ويأخذ منه مائتين لانهما حميلان عن الاربعة وقد كان أدى عن نفسه مائة لا يرجع بها على أحد وأخذ من هذا الذي لقي مائة أداها عنه وبقيت أربعمائة أداها عن الاربعة الباقيين فله أن يرجع على هذا بنصف الاربعمائة لانهما حميلان عن الاربعة فاذا أخذ منه مائتين فقد استويا في الغرم فان لقي أحدهما أحد الاربعة الباقيين فانه يأخذه بخمسين ديناراً فضاها عنه خاصة من الدين الذي عليه ويرجع عليه بنصف ما أدى عن الثلاثة وقد أدى عن الثلاثة بالحمالة خمسين ومائة فيرجع عليه بنصفها فيكون جميع ذلك مائة وخمسة وعشرين خمسون عنه خاصة أداها عنه وخمسة وسبعون أداها عنه بالحمالة عن الثلاثة وكذلك اذا لقي الرابع المأخوذ منه المال الثالث من الباقيين فانه يأخذه بما أدى عنه من أصل الدين وبنصف ما أدى عن أصحابه فان لقي هذا الرابع الآخر من الاولين الذي لم يرجع على الرابع فانه يرجع عليه بما أدى عنه من أصل الدين وذلك خمسون ديناراً وينظر ما بقي مما أداها بالحمالة عنه فاذا هي مائة وخمسون ديناراً وقد أدى الرابع بالحمالة خمسة وسبعين ديناراً فيرجع عليه الذي أدى خمسين ومائة بسبعة وثلاثين ونصف حتى يعتدلاً بما أداها في الحمالة عن الثلاثة فيصير كل واحد قد أدى مائة واثني عشر ونصفاً فعلي هذا يكون اذا لقي بعضهم بعضاً حتى يؤدي كل واحد منهم مائة لان كل واحد كان عليه من أصل الدين مائة فخذ هذا على هذا ونحوه \* ولو أن هؤلاء الستة الذين عليهم ستمائة دينار تحمل بها بعضهم عن بعض على أن كل اثنين منهم حميلان بجميع المال أو قال على أن كل اثنين منهم حميلان عن أصحابهم بجميع الدين أو على أن كل اثنين حميلان عن اثنين منهم بجميع المال أو على أن كل اثنين ضامنان عن واحد بجميع المال على ما وصفت لك في صدر المسئلة فهذا كله سواء فان لقي رب المال اثنين منهم أخذ منهما الجميع ثلاثمائة وان لقي واحداً منهم أخذه بثلاثمائة وخمسين مائة منها عليه من أصل الدين وخمسون ومائتان من الكفالة لانه كفيل بنصف ما بقي فان أخذ ذلك منه ثم لقي المأخوذ منه رجلاً من الستة كان له أن يأخذ منه خمسين أداها لدينه خاصة ثم يأخذه بنصف

المائتين اللتين أدى عن الحاملة لان المؤدى الاول أدى عن نفسه مائة لا يرجع بها على  
 أحد وأدى خمسين ومائتين عن أصحابه عن كل واحد منهم خمسين خمسين فإذا لقي  
 واحداً منهم أخذ منه خمسين أداها عنه عن أصل دينه ثم يشاركه فيما بقي مما أدى  
 عن أصحابه فذلك مائتان لان كل اثنين حميلان بجميع المال وهذا بمنزلة ستة رجال  
 عليهم ستمائة درهم ضمنوها لصاحبها على أن كل واحد منهم ضامن لنصف جميع المال  
 فإذا لقي صاحب الدين واحداً منهم أخذه بحصته من الدين وذلك مائة ونصف  
 ما على أصحابه فهذا والاول سواء فان لقي صاحب الدين واحداً منهم أخذ منه  
 ثلاثمائة وخمسين ثم ان لقي المأخوذ منه أحداً من أصحابه أخذه بخمسين أداها عنه  
 وبمائة درهم مما أدى عنه وعن أصحابه وان لقي المؤدى الثاني أحداً من الاربعة الباقين  
 أخذه بخمسة وعشرين أداها عنه عن خاصة نفسه ونصف ما بقي من المائة حتى  
 يستووا في الفرم عن أصحابهم وذلك نصف خمسة وسبعين درهما وكذلك من لقوا  
 من أصحابهم على ما وصفت لك فخذ هذا على هذا ولو كانت الستمائة على ستة رجال  
 على أن كل ثلاثة حملاء عن ثلاثة بجميع المال أو على أن كل ثلاثة حملاء عن صاحبهم  
 أو عن أصحابهم أو عن واحد بجميع المال أو على أن كل واحد حميل بثلاث المال فهذا  
 كله سواء فان لقي ثلاثة أخذهم بجميع المال وان لقي واحداً أخذه بمائة وبثلث  
 ما بقي وذلك مائة وستة وستون وثلثان فان لقي اثنين أخذ منهما مائتين ما عليهما  
 خاصة وثلث ما بقي مما تحملا به ليس له أخذهما بغير ذلك وذلك مائتان وستة  
 وثلثون فان لقي ثلاثة أخذهم بجميع المال فان أخذهم منهم ثم لقي واحد منهم أحد  
 الثلاثة الذين لم يؤدوا فانه يأخذه بما أدى عنه خاصة بثلاثة وثلثين درهما وثلث لانه  
 أدى مائتين مائة منهما عليه خاصة ومائة أداها عن الثلاثة أدى عن كل واحد منهم  
 ثلثها فيأخذ منه ثلث المائة الى أدى عنه عن خاصة نفسه وبقي ما أدى عن الاثنين  
 وذلك ستة وستون وثلثان فيرجع عليه بنصفها حتى يستووا في الفرم عن الاثنين فان  
 أخذ منه ثم لقي الثالث الذي أخذ من صاحبه ما أخذ أحد الاثنين اللذين أديا معه

المال جمع ما أديا جميعاً عن الثلاثة فجعل عليهما نصفين فرجع الاول الذي لم يأخذ من الثالث شيئاً على الذي أخذ بالفضل حتى يكونا في الغرم سواء فان اقتسما ذلك ثم لقيما الباقي الذي أدى معهما المال تراجعوا الفضل أيضاً حتى يصير ما أخذ من الثالث بينهم أثلاثاً لانهم في الكفالة سواء فان لقي واحد منهم أحداً ممن لم يؤد فأخذه بشئ على حساب ما يقع عليه فلا بد من أن يشارك فيه من بقي من الاثنين اللذين أديا معه المال حتى يكون ما أخذ كل واحد منهم بينهم بالسوية لانهم حملاء عن أصحابهم ثم يفمل هكذا فيهم. ولو كانت الستمائة على ستة فضمنوها على أن كل واحد منهم حميل عن ثلاثة بجميع المال أو عن خمسة أو عن واحد أو عن جميعهم فهذا أصل واحد وكل واحد حميل بجميع الستمائة لانه قد قال في أول الحملة على أن كل واحد منهم حميل بجميع المال فلا يضره قال عن ثلاثة أو عن أقل أو أكثر فكل واحد منهم حميل بجميع المال فنخذ هذا على هذا

— في الغريم يؤخذ منه حميل بعد حميل —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان لي على رجل ألف درهم فأخذت منه كفيلاً بالآلف ثم لقيته بعد ذلك فأخذت منه كفيلاً آخر بتلك الآلف أيكون لي أن أخذ أيهما شئت بجميع الآلف اذا أعدم الذي عليه الاصل ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ذلك لك ولا يشبه هذا الكفيلين اذا تكفلا في صفقة واحدة ولم يحمل بعضهما كفيلاً عن بعض ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تحمل رجل لرجل بماله على فلان ثم لقي الذي له الحق الذي عليه الحق فأخذ منه كفيلاً آخر أيكون لرب الحق أن يأخذ أي الحميلين شاء وقدر عليه بجميع الحق ( قال ) نعم ذلك له لأنهما لم يتحملا في صفقة واحدة وانما تحمل كل واحد منهما على حدة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ ألا ترى أن أخذ الحميل الثاني من الذي عليه الحق إراءة للحميل الاول ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت من فلان كفيلاً بمالي عليه ثم لقيته بعد ذلك فأخذت منه كفيلاً آخر أتسقط الكفالة في الاول أو تسقط كلها أو

يسقط نصفها (قال) لا يسقط منها شيء ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) هذا رأيي  
وهما جميعا كفيلا ن كل واحد بالجميع

— باب في الحميل يؤخذ منه الحميل —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان تكفل لي رجل بحق لي على رجل فأخذت من الكفيل كفيلا آخر  
أ يلزم كفيل الكفيل الكفالة أم لا (قال) نعم تلزمه ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال)  
لا ﴿وقال غيره﴾ وكذلك لو تحمل رجل بنفس رجل أو تحمل آخر بنفس الحميل  
ان ذلك جائز وكذلك لو تحمل ثلاثة رجال بنفس رجل وكل واحد منهم حميل  
عن صاحبه فهو جائز ومن جاء به منهم فقد برئوا كلهم لان الحماله وكالة وان كانوا  
تحملوا بوجهه وليس بعضهم حملاء عن بعض فان جاء به أحدهم برئ هو وحده  
ولم يبرأ صاحبه لانه لم يتحمل عنهما واذا تحمل بعضهم ببعض فأتى به أحدهم فيكون  
اذا جاء به أحدهم كأن كلهم أتى به لان كل واحد منهم وكيل لصاحبه على الاتيان به  
﴿قال سحنون﴾ نفذ هذا الباب على هذا ونحوه

— في الغريم يؤخذ منه الحميل فاذا حل الاجل آخر —

﴿طالب الحق الغريم أ يكون ذلك تأخيراً عن الحميل﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان لي على رجل حق وقد أخذت منه كفيلا فلما حل الاجل  
أخرت الذي عليه الاصل أ يكون هذا تأخيراً عن الكفيل أيضاً وكيف ان أخرت  
الكفيل أ يكون ذلك تأخيراً للذي عليه الاصل (قال) أما اذا أخر الغريم فهو تأخير  
للكفيل الا أنه اذا أخر الذي عليه الاصل فقال الحميل لا أرضى لاني أخاف أن  
يفلس ويذهب ماله كان ذلك له ويكون صاحب الحق فيه بالخيار ان أحب أن يؤخر  
الذي عليه الحق ولا حمالة له على الحميل فذلك له وان أبي لم يكن له ذلك الا أن يرضى  
الحميل وان سكت الحميل وقد علم بذلك فالحماله له لازمة وان لم يكن له علم حتى يحل  
أجل ما أخره اليه حلف صاحب الحق بالله ما أخره ليبراً الحميل من حمالته وكانت

حمالته عليه لازمة وأما إذا أخر الحميل فاني أراه تأخيراً عن الذي عليه الاصل ألا  
أن يحلف صاحب الحق بالله الذي لا اله الا هو ما كان ذلك منى تأخيراً للحق عن  
صاحبه ولا كان ذلك منى الا للحميل فان حلف كان له أن يطلب صاحب الحق وان  
أبى أن يحلف لزمه التأخير وذلك لو أنه وضع عن الحميل حمالته لكان له أن يتبع صاحب  
الحق اذا قال انما أردت وضع الحماله واتباع غريمي فالتأخير بمنزلة **﴿سحنون﴾**  
وقال غيره اذا أخر الغريم وهو ملى موسر تأخيراً بيداً فالحماله ساقطة عن الحميل وان  
أخره ولا شيء عنده فلا حجة للكفيل وله القيام على الكفيل وله أن يقف عنه

— باب في الحميل يدفع عن حمالته غيره ما تحمل به عن الغريم —

**﴿قلت﴾** أرايت ان تكفلت بألف دينار هاشمية ورضى صاحب الحق بألف دينار  
دمشقية فقضيته ذلك بم أرجع على صاحبي الذي لى عليه الاصل (قال) ترجع عليه  
بألف دينار دمشقية لانك كذلك أدبت **﴿قلت﴾** أرايت لو أتى تكفلت عن رجل  
بألف درهم فقاب ولزمنى الذى تكفلت له فأعطيته بألف درهم دنائير أو عرضاً  
من العروض أو طعاماً ثم قدم الذى عليه الاصل بم أرجع (قال) الذى عليه الاصل  
بالخيار ان أحب أن يدفع قيمة ما دفع الكفيل اليه ان كان عرضاً أو حيواناً فذلك  
له وان كان طعاماً فسكرينه وان أحب الالف التى كانت عليه فان هو دفع الذهب  
من الورق الذى تحمل بها فلا يحل ذلك ولا يجوز ويفسخ ذلك ويرجع الكفيل  
الذى دفع الذهب الى صاحب الدين فيأخذ منه ذهبه ويكون الورق على الذى عليه  
الاصل وعلى الحميل كما هي **﴿قال ابن القاسم﴾** والمأمور اذا دفع دراهم من دنائير  
خلاف هذا ولا يشبه الكفيل وهو بيع حادث وقد فسرت لك ذلك **﴿قلت﴾**  
أرايت لو أن رجلاً تكفل عن رجل بألف درهم فقال الكفيل للذى عليه المال  
ادفع الى هذا الثوب وأما ادفع الالف عنك فدفع الثوب اليه ثم ان الذى له الدين  
لزم الذى عليه الاصل ففرم المال بم يرجع الذى عليه الاصل على الكفيل أبالثوب  
أم بالآلف (قال) يرجع بالآلف **﴿قلت﴾** لم (قال) لانه باعه الثوب بألف وأمره أن

يدفعها الى فلان ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا وهذا رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال هو وغيره في هذا الاصل في المأمور بالدفع والكفيل بالدفع وذكر كثير آمنه عن مالك اذا دفعوا دنانير من دراهم أو طلم أو عروض فالأمر والغريم المكفول عنه بالخيار ان شاء دفع مادفع عنه لانه قد تعدى عليه بلم يأمره به وان شاء دفع ما أمرهم أن يدفعوا عنه لانهم انما قضاوا عنه ﴿ سحنون ﴾ وهذا الاصل التنازع فيه كثير ﴿ قلت ﴾ أرايت لو ان كفيلًا تكفل لي بمائة دينار على رجل فأبرأت الكفيل من خمسين دينارًا على ان دفع الى الحسين الدينار بم يرجع الكفيل على الذي عليه الاصل ( قال ) بما أدى وهي الخمسون الدينار ﴿ قلت ﴾ ويكون للذي له الدين أن يرجع على الذي عليه الدين بالحسين الباقية ( قال ) نعم لانه لم يبرئ الذي عليه الاصل منها أبرأ الكفيل من الكفالة ولم يبرئ الذي عليه الاصل فلهما جميعا أي للكفيل وللذي له الدين ان يرجعا على الذي عليه الاصل كل واحد منهما بخمسين خمسين ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن كفيلين تكفلا بألف درهم عن رجل فقال أحدهما لصاحبه ادفع الى مائة درهم وأنا أدفع الالف كلها عني وعنك ( قال ) ان كان قد حل الحق وصاحب الحق حاضر وانما يأخذ منه فيدفعها مكانه فذلك جائز وان كان انما اغترى سلفا ينتفع به أو كان صاحب الحق غائبًا أو لم يحل الحق فهذا لا يجوز وهو رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره وان أعطاه في موضع يجوز ذلك لقرب دفعه عنه ثم ان الذي قبض المائة من صاحبه صالح الغريم على خمسين فان الصالح جائز ولا يكون على الغريم الا خمسون ويرجع الذي أعطى المائة على صاحبه بخمسة وسبعين ويتبعان الغريم بخمسين يتبعه كل واحد منهما بخمسة وعشرين وان صالح الكفيل الذي أخذ المائة من صاحبه على خمسين ومائة فان الصالح جائز ولا يكون على الغريم الا مائة وخمسون ويرجع الذي أعطى المائة على صاحبه بخمسة وسبعين ويتبعان الغريم بخمسين يتبعه كل واحد منهما بخمسة وعشرين وان صالح

الكفيل الذي أخذ المائة من صاحبه على خمسين ومائة فإن الصالح جائز ولا يكون على الغريم الا مائة وخمسون ويرجع الذي أعطى المائة على صاحبه بخمسة وعشرين ويتبعان الغريم بمائة وخمسين يتبعه كل واحد منهما بخمسة وسبعين وإن صالح الذي أخذ المائة من صاحبه الغريم على مائتين أو على خمسمائة فإن الصالح جائز ولا يكون على الغريم الا ما قبض من الكفيل ويتبعان الغريم بمائتين بمائة مائة وإن كان الصالح بخمسمائة اتبعه بما أديا عنه أحدهما بمائة والآخر بأربعمائة فإن أعدم الذي عليه الدين لم يكن للكفيل الذي أدى أربعمائة أن يرجع على صاحبه الذي كان صالحه بالمائة بقليل ولا كثير ويتبعان جميعا الغريم بما أديا عنه

✽ في الرجل يشتري الجارية أو السامة ويتحمل له رجل ✽  
 ﴿ بما أدركه فيها من درك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً اشترى جارية فتكفلت له بما أدركه فيها من درك أتكون هذه كفالة وأكون ضامناً بما أدركه في الجارية من درك في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني بعت من رجل بيماءً وأعطيته كفيلاً بما أدركه من درك أتجوز هذه الكفالة أم لا (قال) إن كان أعطاه كفيلاً بما أدركه فقال إن أدركت فيها درك فعلى أن أرد الثمن فالكفالة في هذا جائزة وإن كان إنما أعطاه على أنه إن أدركه فيها درك فعليه أن يخلصها له بالغة ما بلغت فالكفالة في هذا باطل لأن هذا لا يلزم البائع (قال) والكفالة لا تلزم أيضاً ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا قوله وهو رأيي ﴿ وقال غيره ﴾ لا يخرج من الكفالة لما رضي أن يلزمه نفسه وهو الذي أدخل المشتري في دفع ماله للثقة منه به فعليه الأقل من قيمة السلعة يوم يستحق أو الثمن الذي أعطى إلا أن يكون الغريم موسراً حاضراً فلا يكون عليه شيء وخذ هذا الأصل على هذا في مثل هذا وما أشبهه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من باع بيماء واشترط المشتري على البائع الخلاص وأخذ منه بالخلاص كفيلاً أتجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لا يحل وذلك عندي بمنزلة ما لو أن رجلاً باع داراً

ليست له فقال للمشتري اشتريها مني فان لم يسلم لك ذلك صاحبها فعلى خلاصها لك فهذا لا يجوز وهذا قول مالك والبيع فيها مردود ولولا أن الناس اشتروا هذه الشروط في البيع الاول على أنهم لا يريدون بذلك الاخلاص انما كتبوه على وجه الثقة والتشديد لنقضت البيع به ولو عمد رجل فاشترط فقال ان أدركني درك في الدار فعليك أن تتخلص لي الدار بما يكون من مالك أو تتخلصها بما بلغت وعلى ذلك اشترى وبه عقد بيعه لكان هذا فاسداً لا يحل ولنقضت به البيع

— في الحيلة في البيع بعينه وبيع الغائب —

﴿ قلت ﴾ أرايت ما كان بعينه مما اشتريته أيجوز أن اخذ به كفيلا ( قال ) لا يجوز ذلك عندي ولم أسمعه من مالك الا أن مالكا قال لا يجوز أن يشترط أن يكون ضامنا اذا باع سلمة بعينها أن يكون ضامنا لها ان تلفت فعليه شرواها فكذلك الكفالة ﴿ وقال غيره ﴾ هذا من الاصل الذي بينته لك قبله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت منه عبداً أو دابة غائبة وأخذت منه كفيلا بها ( قال ) لا يكون في هذا كفالة لأنه انما اشترى منه غائبا بعينه ألا ترى أنه لو ماتت الدابة أو العبد لم يضمن البائع شيئاً ولا يصالح النقد فيه ﴿ قلت ﴾ فان كانت غيبة قريبة مما يصالح النقد فيها لم تصلح الكفالة فيه أيضا ( قال ) نعم

— في الرجل يمتق عبده على مال ويأخذ منه بالمال حميلا —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعتقت عبدي على ألف درهم وأخذت منه بها كفيلا أيجوز هذا أم لا في قول مالك ( قال ) نعم ذلك جائز عند مالك وانما الذي لا تجوز الكفالة فيه كتابة المكاتب

— في الكفالة بكتابة المكاتب —

﴿ قلت ﴾ أرايت الكفالة لرجل بكتابة مكاتبه أيجوز أم لا ( قال ) قال مالك لا تجوز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كاتب عبدي على مال فأني رجل فقال لي عجل عتقه وأنا كفيل



لك بكتابته ففعلت أتلمزه الكفالة أم لا في قول مالك ( قال ) الكفالة له لازمة لان  
مالكا قال لو أن رجلا أعتق عبده على مال على أن تكفل بذلك المال رجل ان ذلك  
جائز لازم للكفيل فكذلك مسألتك ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الكفيل الذي أدى عن  
المكاتب هذا المال أ يكون له أن يرجع بذلك على المكاتب ( قال ) نعم في رأيي ولم  
أسمعه من مالك

﴿ في الغريم يؤخذ منه قبل محل الاجل أو بعد محل الاجل حميل أو رهن ﴾  
﴿ على أن يؤخر الى أبعد من الاجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا أعطي غريمه حميلا قبل محل أجل دينه على أن يؤخره  
الى أبعد من الأجل ( قال ) قال مالك لا يصلح ذلك ( قال ) وان حل حقه فلا بأس  
أن يأخذ منه حميلا ويؤخره الى أبعد من الأجل ( قال مالك ) وكذلك لو رهنه قبل  
الاجل على أن يؤخره فلا يصلح وان رهنه بعد ما حل الاجل على أن يؤخره فلا  
بأس به ( وقال غيره ) وإذا كان الرهن أو الحميل قبل محل الحق على أن يؤخره الى أبعد  
من الاجل فهذا لا يجوز وهذا لا يكون الرهن به رهنا وان كان مقبوضاً ولا يكون  
قبضه له قبضا ان فلس الغريم ان يكون أحق به من الغرماء ولا يكون على الحميل شيء  
أيضاً لانه لم يخرج بما ارتهن ولا بما أخذ له الحميل شيء مبتداً انما كان دين في ذمته لم  
يكن يجوز له أخذه فلا يجوز أن يبق في يديه الوثيقة منه لانه يشبه سلفاً جر منفعة  
وهو باق في الذمة كما كان ﴿ قلت ﴾ أرايت ان حط عنه بعض ماله عليه قبل الاجل على  
أن أعطاه حميلاً ورهناً ببقية الحق ( قال ) هذا لا بأس به ( قال ) وقال مالك كل من كان له  
حق على رجل الى أجل من الآجال فأخذ منه حميلاً قبل محل الاجل أو رهنه رهناً  
الى أبعد من الاجل فلا خير فيه ( قال ابن القاسم ) لان ذلك عنده كأنه سلف أسلفه  
على أن يزداد في سلفه ( قال ) وإذا حل الاجل فلا بأس به ( قال ابن القاسم ) لان  
ذلك حينئذ بمنزلة من أسلف سلفاً عن ظهر يد وأخذ به حميلاً ﴿ قال مالك ﴾ والرهن  
مثله اذا رهنه قبل محل الاجل على أن يؤخره الى أبعد من محل الاجل فلا يجوز

ولا يحل وان كان بعد محل الاجل فلا بأس به

❦ في الغريم الى أجل يؤخذ منه حميل ❦

❦ أو رهن بالقضاء قبل محل الاجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أخذت منه حميلا قبل محل الاجل على أن يوفيني قبل محل الاجل ( قال ) لا بأس بذلك لانه لا تهمة هاهنا وكذلك الرهن ❦ قلت ❦ وكذلك ان أعطاني حميلا أو رهنا قبل محل الاجل على أن يمطيني حقي عند محل الاجل أيجوز هذا أم لا ( قال ) لا بأس به ❦ قلت ❦ أرايت ان أخذت منه حميلا قبل محل الاجل وكان ديني عليه محله الى سنة فأعطاني كفيلا بحقي الى ستة أشهر ( قال ) هذا لا بأس به لان هذا لا تهمة فيه ألا ترى أنه عجل الدين الذي عليه قبل محل الاجل وزاد مع ذلك حالة هذا الرجل فلا بأس بذلك

❦ في الحمل يأتي بالغريم بعد محل الاجل ❦

❦ قبل أن يقضي على الحمل بالمال ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قلت لرجل أنا كفيل لك بفلان الى غد فان لم أوافك به فأنا ضامن للمال فمضى الغد فقلت قد وافيتك به وقال لم توافني به ( قال ) يقيم البيعة أنه قد وافاه به والاغرم المال ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأيي ❦ قلت ❦ فان وافاه بعد الغد قبل أن يحكم السلطان عليه ( قال ) ذلك له جائز ويبرأ من المال ولا يكون عليه غرم ❦ سحنون ❦ وكذلك يقول غيره من الرواة

❦ في الرجل يطالب قبل الرجل حقاً فيطلب منه حميلاً بالخصومة ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً طلب قبل رجل حقاً وقد كانت بينهما خلطة في معاملة فقال الطالب للمطلوب أعطني كفيلاً حتى أقيم بينتي عند القاضي ( قال ) لا أرى ذلك عليه ولكن يطالب بنته ❦ قلت ❦ وليس له أن يأخذ عليه كفيلاً بوجهه حتى يثبت حقه ( قال ) لا ❦ وقال غيره ❦ اذا ثبتت المعاملة بينهما فله عليه كفيل بنفسه ليوقع البيعة

على عينه ﴿قلت﴾ فان قال أعطني وكيلاً بالخصومة حتى أقيم بينتي (قال) لا أرى أن يعطيه وكيلاً بالخصومة اذا لم يرد المطلوب أن يوكل لانا نقبل بينة هذا الطالب على المطلوب وان كان غائباً فلا يلزم المطلوب أن يقيم وكيلاً الا أن يشاء المطلوب ان يوكل من يدفع عنه

﴿في الرجل يقضى له القاضى بالقضية يأخذ منه كفيلاً﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أقت البينة أن هذه الدار دار أبي أو دار جدى أو ان هذا المتاع متاعى أو متاع أبي مات وتركه ميراثاً لا يعلم له وارث غيرى فقضى لى القاضى هل كان مالك يأمر القاضى أن يأخذ منى كفيلاً اذا أراد أن يدفع الى ذلك الشئ فى قول مالك (قال) ان الكفيل الذى تأخذه القضاة فى هذا انما هو جور وتعدى وليس عليهم اذا استحقوا حقوقهم أن يأتوا بكفلاء بل يعطون حقوقهم بغير كفالة

﴿في الرجل يكون له على الرجل الطعام الى أجل فيأخذ به منه كفيلاً﴾  
﴿فيصالحه الكفيل قبل الاجل أو بعهده على أدنى أو أقل أو أجود﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن لى على رجل طعاماً الى أجل من سلم أو قرض أخذت منه كفيلاً فلما حل الاجل أعطاني الكفيل بعض طعامي على أن تركت له بعضاً أو قبل أن يحل الاجل أعطاني بعض الطعام على أن تركت له بعض الطعام (قال) لا يصالح ذلك اذا لم يحل الاجل لانه يدخله ضع عني وتعجل فأما اذا حل الاجل فلا بأس بذلك ولا يرجع الكفيل على الذى عليه الحق الا بما أدى الى الطالب لان مالكا قال فى الذى عليه الحق لو أخذ بعض حقه منه على أن ترك له ما بقى قبل الاجل لم يحز هذا لانه وضع وتعجل فاذا حل الاجل فلا بأس بذلك وكذلك الكفيل عندى مثل الذى عليه الاصل ﴿قلت﴾ أرايت الكفيل اذا صالح الذى له الحق على حنطة مثل كيل حنطته قبل أن يحل الاجل الا أنها أجود من شرط الطالب أو أدنى من شرطه (قال) لا يجوز ذلك لأن مالكا قال لا يجوز أن يصالح الذى عليه

الحق الطالب قبل محل الاجل على حنطة مثل كيل حنطته اذا كانت أجود من حنطته أو أدنى ﴿قلت﴾ فان حل الاجل (قال) لا خير في ذلك اذا حل الاجل أن يصالحه الكفيل على مثل كيل حنطته أو أجود اذا كانت من صنفها أو أدنى منها اذا كانت التي عليه سمراء كلها أو محمولة كلها وان أخذ أيضاً أجود من حنطته وأدنى من كيلها فلا خير فيه وان كانت من صنف واحد واذا أخذ مثل كيل طعامه فلا خير في أن يأخذ أجود اذا كانت من الصنف أو أدنى منه ولا بأس أن يصالح الطالب اذا حل الاجل الذي عليه الحق على مثل كيل حنطته أو أجود منه أو أدنى والكفيل اذا صالح بأجود أو أدنى صار يتبع بغير ما أعطى فصار في التسليف بيع الطعام قبل استيفائه والذي عليه الاصل ليس كذلك لان ذلك يصير بدلا وتبرا ذمته واذا أعطى الكفيل غير ما تحمل به كان الذي عليه الدين بالخيار ان شاء أعطاه مثل ما أعطى الكفيل وان شاء أعطاه مثل ما كان عليه فصار بيع الطعام قبل الاستيفاء ولا بأس على الكفيل أن يعطى أجود أو أدنى من الصنف في القرض مثل الملكية اذا حل الاجل وان لم يحل الاجل فلا خير في أن يعطى في القرض أجود أو أدنى

— في الرجل يدرك قبل الطالب حقاً أيدفع اليه —  
﴿ولا يأخذ منه حيلة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أقت البينة على رجل غائب بحق لي وللعائب مال حاضر أبيع به القاضي ويوفيني حتى من غير أن يأخذ مني كفيلاً (قال) الذي كنا نسمع من قول مالك أنه كان ينكر أن يأخذ منه كفيلاً بحقه الذي حكم له به وأما ما ذكرت من مال الغائب فانه يباع لهذا اذا ثبت حقه ﴿قلت﴾ رباعاً كانت أمواله أو غير رباع فانه يباع في قول مالك (قال) نعم

— الدعوى في الحالة —

﴿قال سحنون﴾ وسألت ابن القاسم عن ثلاثة نفر اشتروا سلعة من رجل وكتب عليهم

أنهم شئت أخذت بحق وكل واحد حميل بما على صاحبه فمات أحد الثلاثة فادعى ورثة  
 الهالك أنه قد دفع المال كله الى بائع السلمة وأقاموا شاهداً واحداً (قال) يحلفون  
 مع شاهدهم ويبرؤن ويرجعون على الشريكين الباقيين بما أدى صاحبهما عنهما ﴿قلت﴾  
 فإن أبي الورثة أن يحلفوا أترى للشريكين أن يحلفا (قال) لا لانهما بفرمان الا أن  
 يقولنا نحن أمرناه ووكلائه بالدفع عنه وعنا ودفعنا ذلك اليه وانما هو حق علينا وانما  
 الشاهد لنا فيحلفان ويبرآن ﴿قلت﴾ أرايت ان قلت أنا كفيل لك بفلان الى غد  
 فإن لم أوافك به فأنا ضامن للمال فضى الغد فقلت قد وافيتك به وقال لم توافني به  
 (قال) يقيم البينة أنه قد وافاه والا غرم المال ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

### — في الحالة في الحدود —

﴿قلت﴾ أرايت الحدود أفيها كفالة (قال) لا كفالة في الحدود ﴿قلت﴾ لابن  
 القاسم أرايت لو أن رجلاً شتمني ولم يقذفني فأخذت منه كفيل بنفسه فهرب الرجل  
 (قال) هذا انما هو أدب ولا تجوز الكفالة في هذا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن هذا  
 رأيي أنه لا كفالة في الحدود ولا في التعزير ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني غزوة عن  
 أبيه قال يقال لا تقبل حمالة في دم ولا زنا ولا في سرقة ولا في شرب خمر ولا في  
 شيء من حدود الله وتقبل فيما سوى ذلك

### — في كفالة الاخرس —

﴿قلت﴾ هل تجوز كفالة الاخرس في قول مالك أم لا (قال) لا أقوم على حفظ  
 قول مالك الا أن الذي بلغنا عن مالك أنه قال ما أثبتت البينة أن الاخرس قد فهمه  
 من طلاقه وشرائه ان ذلك جائز عليه وكذلك مسائلك

### — في الرجل يقر في مرضه بالكفالة لو ارث أو غير وارث —

﴿قلت﴾ أرايت ان هو أقر أنه تكفل في مرضه أتجوز الكفالة في ثلثه (قال) نعم  
 اذا كان أجنبياً لان المعروف انما يجوز للمريض في ثلثه للأجنبي ولا يجوز للوارث

من ذلك شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان هذا الذي أقر له بالكفالة في مرضه أنه  
 تكفل له في مرضه صديقا ملاطفا أيجوز له الاقرار في تلك الميت (قال) نعم ذلك  
 جائز لان الوصية له جائزة في الثلث كذلك قال مالك الا أن يكون عليه دين  
 يفترق ماله فلا تجوز وكذلك اذا أقر له بدين فانما يرد اذا كان عليه دين يفترق ماله  
 ولا يرد اذا كان يورث بغير دين لانه لو أوصى له مع الورثة جازت وصيته ولو  
 أوصى له مع الدين الذي يفترق ماله لم تجز فلذلك اتهم اذا كان صديقا ملاطفا اذا أقر  
 له مع الدين لانه لا تجوز له وصية ولا يتهم اذا أقر له من غير دين وكان يورث  
 بولد أو كلاله فالوصية له جائزة في الثلث وهذا أحسن ما سمعت ﴿قلت﴾ فان كان  
 الورثة أباعد انما هم عصبه (قال) نعم الوصية له جائزة في مسائلتك هذه في قول مالك  
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان أقر في مرضه فقال قد كنت أعتقت عبدي في مرضي هذا  
 أيجوز هذا في ثلثه (قال) كل ما أقر به أنه فعله في مرضه فهو وصية وما أقر به في  
 الصحة فهو خلاف ما أقر به في مرضه فان قام الذي أقر له بذلك وهو صحيح أخذ  
 ذلك منه وان لم يتم حتى يمرض أو يموت فلا شيء لهم وان كانت لهم بينة الا العتق  
 والكفالة فانه ان أقر به في الصحة وقامت على ذلك بينة أعتق في رأس ماله وان  
 كانت الشهادة انما هي بعد الموت أخذت الكفالة من ماله وارثا كان أو غير  
 وارث لانه دين قد ثبت في ماله في صحته ﴿قلت﴾ أرأيت من أقر في مرضه بكفالة  
 أو قال قد كنت تكفلت في الصحة عن هذا الرجل بكفالة والرجل وارث أو غير  
 وارث (قال) قال مالك اقراره لو ارث بالدين في مرضه لا يجوز منه شيء ﴿قال﴾  
 وقال مالك في الرجل يقر في مرضه فيقول قد كنت تصدقت على فلان بداري  
 أو بداتي في صحتي أو كنت حبست في صحتي خادمي أو داري على فلان أو قد  
 كنت أعتقت عبدي في صحتي (قال) قال مالك لا يكون هذا في ثلث ولا غيره  
 واقراره هذا باطل كله (قال مالك) وان كان أوصى كانت الوصايا في ثلث ما بقي بعد  
 ذلك الشيء فان قصر الثلث عن وصيته لم يكن لأهل الوصايا في ذلك شيء ولم تدخل

الوصايا في شيء من ذلك الذي أقر به وإنما الوصايا فيما بعد ذلك لانا قد علمنا أنه لم  
يرد أن تكون وصيته فيما أقر به وذلك الذي أقر به يرجع الى الورثة ميراثاً ﴿قلت﴾  
ولا تكون وصيته لمن أقر له بذلك (قال) نعم لا تكون له وصية

— في كفالة المريض —

﴿قلت﴾ أرايت المريض اذا تكفل بكفالة أتجوز كفالته (قال) ذلك جائز في  
ثلثه ألا ترى أن مالكا قد قال في المرأة تكون تحت الزوج فتكفل بكفالة ان ذلك  
في ثلثها اذا لم تجاوز الثلث لانها محجورة عن جميع مالها وكذلك المريض قد حجب  
عليه جميع ماله وإنما يجوز له من ماله الثلث والكفالة معروف فاما يجوز ذلك في ثلثه  
كما يجوز للمرأة ذات الزوج معروفها في ثلثها عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان تكفل  
في مرضه بكفالة وداين الناس بعد الكفالة حتى اغترق الدين ماله أنسقط الكفالة  
ولا يحاص به الغرماء في قول مالك (قال) هكذا ينبغي لان الدين أولى من الكفالة  
لان الكفالة في الثلث والدين من رأس المال وكل شيء يكون في جميع المال فالذي يكون  
في جميع المال أولى بذلك ألا ترى لو أن رجلاً أوصى لرجل بثلث ماله فركبه دين  
اغترق ماله أن الوصية تبطل في قول مالك فكذلك الكفالة لانها معروف من  
المريض في مرضه ﴿قلت﴾ أرايت ان تكفل في مرضه لو ارث أو اغير وارث  
فصح من مرضه ذلك أنلزمه الكفالة أم لا في قول مالك (قال) نعم تلزمه الكفالة  
﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي لانه لو تصدق على وارث في مرضه  
بأمر بثلثه ثم صح لزومه الصدقة اذا لم يكن على وجه الوصية وهو قول مالك

— في الرجل يستأجر الأجير بخدمة ويأخذ منه بالخدمة ميلاً —

﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت رجلاً يخدمني شهراً وأخذت منه كفيلاً بالخدمة  
(قال) لا خير في هذا عند مالك (قال) لاني سألت مالكا عن الفلام يستأجر سنة  
فيموت فيريد أن يأخذ مكانه غلاماً يعمل له عمله ويقول سيد الفلام أنا أدفع اليك

غلاما يعمل لك مكانه ( قال مالك ) لا خير في هذا لانه من قبل الدين بالدين لانك  
تفسخ دينك في دين لا تستوفيه مكانك فالحمالة في مثل هذا لا تجوز لانه لو  
مات الغلام لم يكن على الحميل أن يأتي بغلام آخر يخدمه

— في الرجل يستأجر الخياط يخط ويأخذ منه بالخياطة حميلا —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت ثوبا الى خياط وشرطت عليه أن يخطه هو نفسه أيجوز  
في قول مالك أم لا ( قال ) ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت منه  
حميلا بالعمل ( قال ) ان كنت أخذت منه حميلا بالعمل ان مات الخياط أو عاش فلا  
خير في ذلك وان كنت أخذت منه حميلا على الحياة حتى يعمل لك فلا خير في ذلك  
وهو مثل الحميل بالخدمة ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا هذا الاصل قبل هذا

— في الرجل يكتري الراحلة بعينها ويأخذ من الكرى حميلا بالحمولة —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت راحلة بعينها وأخذت من رباها حميلا بالحمولة أيجوز  
أم لا ( قال ) الحمالة بالحمولة لا تجوز في كراء الراحلة بعينها وأما ان أعطاه حميلا بالكراء  
ان ماتت الراحلة رد عليه ما بقي له فالحمالة جائزة وان كانت الحمالة في كراء مضمون  
فذلك جائز عند مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك أجبر الخياطة والخدمة

— في الرجل يكتري كراء مضمونا ويأخذ حميلا بالحمولة —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت الحمالة في كراء مضمون أيجوز ذلك ( قال ) ذلك جائز  
عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ا كتريت من رجل كراء مضمونا الى مكة وأخذت  
منه حميلا بالحمولة ففقر المكارى وأخذت الحميل فاكترى لى ابلا الى مكة فحملنى  
عليها بضعف ما ا كتريت من صاحبي الذي فر ثم رجع صاحبي فقدر عليه الحميل  
بم يرجع عليه ( قال ) يرجع عليه الحميل بما ا كتري الحميل ولا ينظر الى الكراء  
الاول والسكراء الاول للكرى الهارب وعلى الهارب أن يرد الى الحميل المال الذي  
ا كتري به الحميل للمكارى ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك في



الكرى اذا هرب اكرتري عليه ولزمه ما اكرتري عليه به فهذا يدلك على الذي سألت عنه من قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان اكرتريت ولم آخذ منه حميلا ثم هرب المكاري فأيت السلطان أيتكاري لي عليه السلطان (قال) نعم ﴿قلت﴾ وأرجع عليه بما تكارت به عليه (قال) نعم

### ﴿ في كفالة العبيد بغير اذن ساداتهم ﴾

﴿قلت﴾ أرايت العبد التاجر والمكاتب هل تجوز كفالتهم (قال) لا تجوز كفالتهم ولا أحفظ من مالك في هذا شيئا ﴿قلت﴾ أرايت ان تكفل عبدا أو مكاتب أو أم أو ولد أو مدبر بغير أمر سيده بكفالة أتجوز أم لا (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فان لم يعلم السيد بذلك حتى يعتقوا (قال) فالكفالة لازمة لهم ﴿قلت﴾ فان فسخ السيد الكفالة قبل أن يعتقوا ثم أعتقهم (قال) فلا كفالة عليهم لان مالكا قال لا تجوز صدقتهم ولا هبتهم فان أعتقهم السيد جاز ذلك الا أن يكون السيد رد ذلك قبل أن يعتقهم فيكون ذلك مردودا وانظر كل معروف صنعه هؤلاء من كفالة أو حمالة أو صدقة أو هبة أو عطية أو نخل أو عتق أو غير ذلك من الاشياء مما هو معروف عند الناس فان ذلك اذا رده السيد قبل أن يعتق العبد فانه مردود وان أعتقه السيد بعد ما رده فليس يلزم العبد من ذلك قليل ولا كثير وان كان لم يردده السيد حتى أعتقه أو لم يعلم به فان ذلك جائز على العبد علم بذلك السيد أو لم يعلم ﴿قلت﴾ أرايت العبد أتجوز كفالته أم لا تجوز (قال) لا يجوز ذلك وان كان مأذونا له في التجارة الا باذن سيده أو يكون عليه دين يفترق ماله فلا يجوز وان أذن له سيده

### ﴿ في كفالة العبيد باذن ساداتهم ﴾

﴿قلت﴾ أرايت حمالات العبيد ووكالاتهم في الخصومات أو غير ذلك باذن ساداتهم أجازة هي في قول مالك (قال) نعم لاني سمعت مالكا وسئل عن الرجل يوكل عبده بقضاء دينه فيأتي العبد بشاهد واحد أنه قد قضاه قال مالك يحلف العبد



﴿ في الرجل يجبر عبده على أن يكفل عنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قال لعبده اكفل عني بهذا المال فقال العبد لا أكفل  
قال السيد اشهدوا أنني قد جلتته كفيلاً بهذا المال أيلزم العبد ذلك أم لا والعبد  
يقول لا أرضى لانه يقول ان عتقت لزممتي هذه الكفالة فلا أرضى ( قال ) ذلك  
عندي غير لازم للعبد ( قال ) وقال مالك في الرجل يعتق عبده على أن عليه مائة  
دينار ان ذلك لازم للعبد وان كره العبد ذلك

﴿ في السيد يكفل عن عبده بالكفالة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يبيع من عبده سلعة من السلع بدين الى أجل أو يتكفل عن  
عبده بكفالة فيؤدى السيد ذلك المال عن عبده فيعتقه أ يكون ذلك المال ديناً على العبد  
يتبعم به سيده أم لا في قول مالك ( قال ) نعم يكون ذلك ديناً عليه يتبعم به لان مالكا  
قال لي في عبد باعه سيده وعلى العبد دين لسيده الذي باعه فأراد أن يتبعم بذلك الدين  
فقال المشتري ليس ذلك لك انما هو دينك قد بعته ولم يتبعم لي ( قال ) قال مالك  
الدين لازم للعبد يتبعم به البائع فان رضى المشتري أن يقبل العبد وعليه دين فذلك له  
وان كره رد العبد وأخذ الثمن

﴿ في السيد يكون له على العبد الدين فيأخذ منه كفيلاً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً كان له على عبده دين أخذ منه بذلك الدين كفيلاً  
أ يلزم ذلك الكفيل في قول مالك ( قال ) يلزم في قول مالك لان مالكا قال يحلص  
السيد غرماً العبد اذا أفلس العبد

﴿ في العمالة الى غير أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال ان لم يوفك فلان حقك فهو على ولم يضرب لذلك أجلاً  
متى يلزم الكفيل ذلك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن يلزم  
له السلطان على قدر ما يرى ثم يازمه المال الا أن يكون الذي عليه المال حاضراً ملياً

﴿ في الحماة الى موت المتحمل عنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قلت ان لم يوفك فلان -حكك حتى يموت فهو على أ يكون له أن يأخذ مني شيئاً قبل موت فلان ذلك أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أنه ليس له ذلك الا بعد موت فلان لأن هذا بمنزلة الأجل يضربه لنفسه

﴿ في الحماة الى خروج العطاء ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال أنا كفيل بمالك على فلان الى خروج العطاء ( قال ) سألت مالكا عن الذي يبيع الى العطاء قال مرة كان ذلك جائزاً لأن العطاء كان معروفاً ثم تحول فلا يعرف ولا يعجبني ثم سمعته بعد ذلك يقول فيه مرفق للناس ولا يجوز أعجب الى أن يكون معروفاً وأما الحماة فلا بأس به وان لم يكن العطاء معروفاً اذا لم يكن على أصل بيع انما هو سلف أو دين أنظر به بعد بيعه وقد كانت عقدة البيع صحيحة فلا بأس بذلك

﴿ في الرجل يريد أن يأخذ المال من المتحمل عنه قبل أن يطالب منه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تكفلت بمال على رجل أ يكون لي أن آخذ منه قبل أن يؤخذ مني المال يقتضى لي بذلك عليه ( قال ) لا يقتضى لك عليه ولكن ان تطوع بذلك فذلك جائز ولم أسمع من مالك وذلك لانه لو آخذ منه ثم أعدم الحميل أو أفلس كان للذي له الحق أن يتبع الذي عليه الاصل

﴿ في الحميل يقتضى من المتحمل عنه ثم يضيع منه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن كفيلاً تكفل بمال على فدفقته الى الكفيل فضاع من الكفيل أ يكون الكفيل فيه مؤثماً أم يكون ذلك اقتضاء ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً قال وأرى اذا كان ذلك من الكفيل على وجه الاقتضاء منه له فأراه من الكفيل ﴿ قلت ﴾ عروضا كانت الكفالة أو ذهباً أو ورقاً أو غير ذلك فبكل ذلك سواء ( قال ) نعم

﴿ في كفالة المرأة التي قد عنست ورضي حالها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الجارية البكر التي قد بلغت وعنست في أهلها تكفلت بكفالة  
أيجوز ذلك أم لا ( قال ) قال مالك في هبتها وصدقها لا تجوز إذا كانت بكرًا وإن  
كانت عنست فكذلك كفالتها في هذا ﴿ قلت ﴾ لم لا تجوز ذلك ( قال ) لأن  
بضعها بيد أبيها ﴿ قلت ﴾ أليس قد كان مالك مرة يقول إذا عنست جاز أمرها  
( قال ) لم أسمع أنا قط

﴿ في حمالة الجارية البكر التي قد عنست ولم يرض حالها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الجارية البكر في بيت أبيها أيجوز كفالتها ( قال ) لا تجوز كفالتها  
ولا بيعها ولا صدقتها ولا عتقها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أجاز الوالد كفالة الجارية البكر  
أيجوز في قول مالك ( قال ) لا يجوز معروف الجارية البكر وإن أجازها الوالد لم ينفذ  
للسلطان أن يجيزه وكذلك كفالتها وهذا قول مالك وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت  
الجارية البكر تتكفل بكفالة باذن والدها وذلك بعد ما حاضت أيجوز كفالتها أم لا  
في قول مالك ( قال ) هي عندي بمنزلة الصبي وبمنزلة المولى عليه ولا يجوز هذا عند  
مالك لأن الصبي لو تكفل بكفالة عن رجل باذن الوالد لم يجز ذلك لأن الوالد ليس له  
أن يهب مال الولد الصغير ولا مال الجارية التي قد حاضت فكذلك لا تجوز كفالتهم  
وإن كانت باذن الوالد لأن الكفالة هاهنا معروف فلا يجوز ذلك وإن كان باذن  
الوالد ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قوله ﴿ قلت ﴾ فإن كانت بكرًا  
في بيت أبيها فأعطت الوالد أو الوالدة من مالها شيئًا أيجوز ذلك لهما ( قال ) لا يجوز  
لهما من ذلك شيء وهما في ذلك بمنزلة الاجنبيين فإذا أعطت الاجنبيين وهي بكر  
في بيت أبيها لم تجز عطيتها فكذلك والدتها ووالدها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك  
( قال ) نعم ( قال ) والبكر لا تجوز كفالتها لأنه لا يجوز لهما أن تصنع المعروف في مالها  
وأما الكفالة معروف وهي أيضا لا يجوز لها قضاء في مالها

﴿ في كفالة المرأة ذات الزوج بغير اذن زوجها ﴾

﴿ قلت ﴾ هل تجوز كفالة المرأة ذات الزوج ( قال ) قال مالك تجوز كفالتها فيما بينها وبين ثلث مالها ﴿ قلت ﴾ أرايت كفالة المرأة أتجوز أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك ان كان لها زوج جازت الكفالة في ثلث مالها وان لم يكن لها زوج فذلك جائز عليها بمنزلة الرجل ﴿ قلت ﴾ وان كانت بكرأ ( قال ) لا تجوز كفالتها لانها لا يجوز لها أن تصنع المعروف في مالها وانما الكفالة معروف ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة اذا تكفلت بكفالة ولها زوج أيجوز ذلك أم لا ( قال ) قال مالك يجوز ما بينها وبين ثلثها لان كل معروف تصنعه المرأة ذات الزوج فهو في ثلثها والكفالة عند مالك من وجه الصدقة لان مالكا قال في بيع المرأة ذات الزوج دارها أو خادمها أو دابتها جائز على ما أحب زوجها أو كرهه اذا كانت مرضية في حالها وأصاب وجه البيع ( قال مالك ) وأرى ان كان فيه محابة كان في ثلث مالها ( قال ) وان تصدقت وهي مرضية الحال لم يجز لها الا ما بينها وبين ثلث مالها عند مالك ( قال مالك ) وان تصدقت أو وهبت أكثر من الثلث لم يجز من ذلك شيء لا قليل ولا كثير ﴿ قلت ﴾ فهل يجوز بيع المرأة ذات الزوج وشراؤها ( قال ) قال مالك يجوز شراؤها وبيعها في مالها كله وان كره ذلك زوجها ﴿ قلت ﴾ فان حابت في بيعها ( قال ) تجوز محاباتها في بيعها فيما بينها وبين ثلثها عند مالك ﴿ قلت ﴾ لم لا يجيز مالك كفالتها الا في ثلثها ويجيز بيعها وشراؤها في جميع مالها ( قال ) لان كفالتها معروف ﴿ قلت ﴾ والمحابة في الكفالة معروف في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وان كانت غير مرضية الحال ( قال ) ان كانت سفينة ضعيفة في عقلها لم يجز لها من الذي صنعت شيء في هبة ولا شراء ولا غير ذلك أجاز ذلك زوجها أو لم يجزه

﴿ في كفالة المرأة بغير اذن زوجها بأكثر من ثلثها ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك العمالة . معروف من المرأة ذات الزوج فلا يجوز لها اذا زادت على

الثالث قليل ولا كثير لالث ولا غيره وانما تجوز الكفالة أن لو كانت الثالث فأدنى  
إذا كانت ذات زوج وكانت لا يولى عليها ﴿قلت﴾ وكل ما فعلته المرأة ذات الزوج  
من معروف في مالها أو وهبت أو تصدقت أو أعتقت أو تكفلت فكان ذلك  
أكثر من الثالث لم يجز منه قليل ولا كثير في قول مالك (قال) نعم إلا أن تكون  
انما زادت الدينار أو الشيء الخفيف فهذا يعلم أنها لم ترد به الضرر فهذا يمضي ﴿قلت﴾  
أرايت هذا الدينار الذي زادته على ثمنها أتمضيه في قول مالك أم تردده وتمضي الثالث  
(قال) بل يمضي وانما أمضيته لانه ليس على وجه ضرر تعمده ﴿قلت﴾ وهذا  
قول مالك (قال) نعم ولقد كتب رجل من القضاة الى مالك يسأله عن رجل أوصى  
في جارية له ان وسعها الثالث أن تعتق وان لم يسعها الثالث فلا تعتق فاذا برى فيها  
قال أرى فيها كما قال إلا أن يكون الذي خس من ثمنها غير الثالث الدينار والدينارين  
فلا أرى أن تحرم العتق (قال ابن القاسم) وأرى ان كان الذي زاد على الثالث الشيء  
اليسير ان تفرمه الجارية وان لم يكن ذلك عندها أتبع به ديناً تؤديه الى الورثة  
﴿قلت﴾ ولم قال مالك اذا تصدقت المرأة بثلاث فأدنى جاز ذلك اذا كانت ذات  
زوج وان زادت على ثمنها أبطل جميع ذلك (قال) لانه اذا كان الثالث فأدنى لم يكن  
ذلك عنده ضرراً وان كان أكثر من الثالث رآه ضرراً أبطل جميعه ولم يجز منه شيء  
﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن امرأة حلفت بعتق رقيقها في شيء أن لا تفعله وهي  
ذات زوج ففعله قال مالك أراها قد حنثت وان كان الرقيق يحلهم الثالث عتقوا وان  
كانوا جل مالها فلزوجها أن يرد جميع ذلك ولا يعتق منهم قليل ولا كثير ﴿قال﴾  
وبلغني عن مالك أنه قال ان مات زوجها أو فارقتها رأيت أن يعتقهم ولا يسترقهم  
(قال) وهو رأيي ولا تجبر على ذلك بقضاء ﴿قلت﴾ أرايت ولدها ووالدها أمهي  
في عطيتها اياهم بمنزلة الاجنبيين في قول مالك (قال) نعم اذا كان لها زوج

﴿قلت﴾ في كفالة المرأة ذات الزوج باذن زوجها

﴿قلت﴾ أرايت ان أجاز الزوج كفالة امرأته أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم

يجوز ذلك عند مالك اذا كانت مرضية

❦ في كفالة المرأة عن زوجها بما يفتقر ❦

❦ مالها كله بغير اذن زوجها ❦

❦ قلت ❦ أرايت المرأة اذا تكفلت عن زوجها بما يفتقر فيه جميع مالها ولم يرض الزوج أنيجوز ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يجوز لا ثلث ولا غيره ❦ قلت ❦ الثلث لم لا تجيزه (قال) لان مالكا قال ما تصدقت به المرأة ذات الزوج أو اعتقت أو وهبت مما هو أكثر من الثلث فلا يجوز منه ثلث ولا غيره (قال مالك) والحالة معروف من المرأة ذات الزوج فلا يجوز لها اذا زادت على الثلث قليل ولا كثير لا ثلث ولا غيره وانما يجوز أن لو كانت الكفالة الثلث فأدنى ❦ قال سحنون ❦ لانها اذا جاوزت ما أذن لها فيه صارت كالحجور عليه والمضروب على يديه وكانت في حالها كحال المولى عليه

❦ في كفالة المرأة عن زوجها بما يفتقر مالها باذن زوجها ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن امرأة تكفلت لرجل بزوجها (قال) قال مالك عطية المرأة للزوج المال جائز عليها وان أحاط ذلك بمالها كله وكفالتها في جميع مالها وان أعطته أكثر من ثلثها فذلك جائز وان بلغت جميع مالها (قال مالك) وكذلك كفالة المرأة زوجها اذا كانت مرضية ❦ قلت ❦ أرايت مالكا لم يجوز عطيتها للزوج المال كله وجعله خلاف غيره من الناس اذا لم تكن سفينة في حالها (قال) لان الرجل انما يتزوج المرأة لمالها ويرفع في صداقها لمالها فهو خلاف غيره في هذا انما أعطاها اياه على بضعها ومالها ❦ سحنون ❦ ألا ترى أنه جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها أو لا ترى أن شهادة الزوج لا تجوز لها ومالها غير ماله ورأى أهل العلم من أهل الحجاز أن تبلغ بمطيتها الثلث بغير أمر الزوج (وكان المخزومي) يقول فان جاوزت الثلث لم يبطل الثلث كالمرضى يوصى بأكثر



من ثمة فجوز من ذلك الثالث ( وقال ) غير المخزومي ليست كالمرضى أجاز عمر بن الخطاب وصية غلام يفاع وأجاز ذلك أبان بن عثمان وأجازته الناس وليس يجوز عطيته في صحته في قليل من ماله ولا كثير فحكم المريض غير حكم الصحة فاتبعنا في هذا أثر من مضى من أئمة الهدى الذي مضى العمل به ببلد الرسول صلى الله عليه وسلم من أئمة الهدى

❦ في كفالة المرأة عن زوجها ثم تدعى أنه أكرهها ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن امرأة تكفلت لرجل زوجها ثم قالت بعد ذلك أكرهني أيقبل قولها أم لا ( قال ) قال مالك عطية المرأة لزوجها المال جائز عليها وإن أحاط ذلك بما لها كله وكفالتها في جميع مالها وإن أعطته أكثر من ثلثها فذلك جائز وإن بلغت جميع مالها ( قال مالك ) وكفالة المرأة لزوجها إذا كانت مرضية حالها فهي جائزة وإن ادعت إلا كراه في العطية إذا أعطته زوجها لم تصدق فكذلك الكفالة إلا أن يعلم ذلك وتقوم عليه بينة فيسقط عنها كما سقطت عطيتها على الأضرار

❦ في كفالة المرأة الأيم غير ذات الزوج ❦

❦ قلت ❦ أرايت كفالة المرأة أتمجوز في قول مالك أم لا ( قال ) قال مالك إذا لم يكن لها زوج فذلك جائز عليها بمنزلة الرجل ❦ قال ❦ وقال مالك في التي ليس لها زوج تجوز كفالتها في جميع مالها ❦ قلت ❦ أرايت أن كانت المرأة أيمًا لا زوج لها فتكفلت بكفالة أتمجوز ذلك عليها ( قال ) نعم عند مالك لأن معروفها جائز إذا كانت لا يولى عليها

❦ تم كتاب الكفالة بحمد الله وعونه ❦

❦ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ❦

→ \* \* \* \* \*

❦ وبه كتاب الحوالة ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الحوالة ﴾

﴿ في الرجل المحتال يموت وعليه دين فيريد الذي أحتل ﴾

﴿ أن يرجع على الذي أحاله بحقه ﴾

﴿ قات ﴾ أ رأيت الحوالة أي يكون للذي احتال بحقه على رجل ان مات هذا المحتال عليه فلم يجد عنده شيئاً أي يكون للذي له الحق أن يرجع على الذي أحاله بحقه أم لا في قول مالك ( قال ) قال مالك ان كانت احالة الذي أحاله وله على المحتال عليه دين ولم يفره من فلس عليه من غريمه الذي أحاله عليه فلا يرجع عليه ( قال ) قال مالك وان كان غره أو لم يكن له عليه شيء فانه يرجع عليه اذا أحاله وليس له على الذي أحال عليه دين فانما هي حمالة ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك وابن أبي الزناد عن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مطل الغني ظلم ومن أتبع على ملي فليتبع ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال اذا أحال الرجل رجلاً بحق له على رجل فرضي أن يحتال عليه فليس له ان أفلس المحتال عليه قبل الذي أحاله شيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في رجل أحال على رجل فلم يحل الحق حتى أفلس قال ابن شهاب اذا أحاله فأبراه فليس له شيء مفلساً كان أو ملياً

﴿ في الرجل يمثال بدينه على رجل فيموت المحيل قبل ﴾  
 ﴿ أن يقبض المحتال دينه فيريد غرماء المحيل ﴾  
 ﴿ أن يدخلوا على المحتال في غرمه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يحيل الرجل على أحد بماله عليه وللرجل الذي أحال عليه دين فأت الذي أحال عليه دين من قبل أن يقتضى المحتال دينه أ يكون لغرماء الذي أحال في هذا الدين الذي على المحتال عليه شئ أم يكون الرجل الذي احتال به أولى من غرماء المحيل وان لم يكن قبضه ( قال ) اذا أحاله على رجل وله على المحتال عليه دين فالحال أولى بما على المحتال عليه لانه قد صار يشبه البيع ألا ترى أنه لا يرجع على الذي كان عليه الاصل بدينه ان توى ما على المحتال عليه فهو أولى به من غرماء الميت لان الذي أحاله حين أحاله سقط ما كان له على المحتال عليه من دين وصار ذلك الدين الذي أحيل عليه وحازه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم

﴿ في الرجل يحيل الرجل على الرجل وليس ﴾  
 ﴿ له عليه دين فيرضى المحتال أن يبرئه من الدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أحالني غريم لى على رجل وليس للغريم على هذا المحتال عليه مال وشرط الذي عليه الاصل أنه برى من المال الذي عليه أو قال الذي له الحق أحلنى على فلان وأنت برى من المال الذي عليك ( قال ) لم أسمع من مالك فيه الا ما أخبرتك في الحوالة اذا لم يكن على المحتال عليه للذى أحال عليه دين فأتأ هي حمالة والحوالة عند مالك تبرئه اذا كان له على الذى أحال عليه دين فأرى في مسألتك انه اذا علم انه ليس له عليه دين فرضى بأن يمثال عليه وأبرأه من ذلك انه لا يرجع عليه ويؤخذ هذا بما أقر به وان كان لم يعلم فله أن يرجع ﴿ وقال ابن وهب ﴾ عن مالك في رجل كان له على رجل حق فلزمه فتحمل له رجل من الناس فقال أنا لك بمالك فخرق ذكر الحق عنه واطلبنى بما عليه من غير أن يكون تحول عليه بحق كان للغريم حمالة فشق

صحيافته وأشهد عليه وصار يطلبه بحقه حتى أفلس أو مات ولم يترك وفاء (قال) يرجع صاحب الحق الى غريمه الاول لان المتحمل انما هو رجل وعد رجلا أن يسلفه ويقضي عنه فهو لا يثبت له على صاحبه حتى يقضي غريمه عنه . وبما بين لك ذلك أن غرماء المفلس الجميل لو قالوا للذي تحمل عنه هلم هذا الذي تحمل به صاحبنا عنك نقسمه لم يكن لهم ذلك ولم يكن على هذا الذي تحمل عنه أن يؤخذ ماله بغير شيء أخذه ولا قضى عنه فكل شيء كان من الحالة فهو يرجع ولكن ما كان من الحول فهو الذي يثبت وذلك أن يكون للرجل على الرجل ذهب ويكون للذي عليه الذهب على رجل آخر ذهب مثل تلك الذهب فيحيل الذي عليه الذهب غريمه الذي يطلبه على الذي عليه الحق فيحتال صاحب الحق على غريم صاحبه فيفلس فذلك الذي لا يرجع ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان أحالني على رجل ليس له على ذلك الرجل الذي أحالني عليه دين أيكون لي أن آخذ الذي أحالني عليه بحق أو آخذ الذي احتلت عليه (قال) قال مالك كل من أحال على رجل ليس له على الذي أحال عليه دين فانما هي حالة سبيله سبيل ما وصفت لك في الحالة

﴿ في الرجل يكتري الدار بعشرة دنانير ويحمله بها ﴾

﴿ على رجل ليس له عليه دين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت داراً سنة بعشرة دنانير على أن أحمله بها على رجل ليس لي عليه دين (قال) لا بأس بهذا عند مالك لان الحوالة هاهنا انما هي حالة لان كل حوالة لا يكون فيها للمحيل على المحال عليه دين قبل ذلك فليست بحوالة وانما هي حينئذ حالة فلا بأس أن يكره الدار على أن يتحمل له فلان بالكراء فهو ان أخذ الكراء من الذي أكرى منه الدار والا رجع به على المحيل ان أفلس متكارى الدار ﴿ قلت ﴾ ولا يكون له أن يرجع على المحيل الا أن يفلس المتكارى أو يموت ولا يترك شيئاً (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

❦ في الرجل يكتري الدار من رجل بمشرة دنانير نقداً ثم يحيله ❦

❦ بالكراء قبل أن يسكن ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استأجرت داراً من رجل سنة بمشرة دنانير نقداً ثم أحلته بالكراء قبل أن أسكن ( قال ) لا بأس بذلك

❦ في الرجل يكتري الدار بمشرة دنانير ولا يشترطوا النقد ❦

❦ ثم يحيله بها على رجل له عليه دين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان ا كترتها بمشرة دنانير ولم يشترط أنها نقد وأحلته بها على رجل لى عليه دين ( قال ) لا خير في ذلك لانه يفسخ ديناً عليه لم يحل في دين قد حل أو لم يحل ولو كان كراؤهم بالنقد وان لم يذكروه كان بمنزلة ما اشترطوا فيه النقد ويجوز ذلك

❦ في الرجل يكتري الدار والاجير على أن يحيله بالكراء ❦

❦ على رجل له عليه دين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان تكاريت داراً بدين لى على رجل أ يصلح ذلك ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يتكاري الاجير يعمل له سنة بدين له على رجل يحيله عليه يكون ذلك الدين اجارته ( قال ) لا بأس به وقد كان بعض أصحابنا أخبرنا عنه أنه يجيزه وذلك اذا كان الذي عليه الحق حاضراً وأحاله عليه كان الدين الذي على الرجل حالاً أو الى أجل اذا شرع في السكنى

❦ في الرجل يبيع عبده ويحيل غريباً له على المشتري ثم يستحق ❦

❦ العبد قبل أن يغرم المشتري الثمن ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان بعت عبداً لى بمائة دينار ولرجل على مائة دينار فأحلت الذي له على الدين على هذا الذي اشترى العبد منى فاستحق العبد أيكون على المشتري

أن يفرم المائة للذي أحلته عليه بها (قال) نعم يفرمها ويرجع بها عليك لان العبد قد استحق من يديه ﴿قلت﴾ ولم جعلته يفرمها وقد استحق العبد من يديه (قال) لانها صارت دينا للطالب حين أحاله عليه المطلوب ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) كذلك بلغني عن مالك

في المكاتب يحيل سيده بكتابته على مكاتب له

﴿قلت﴾ أرايت لو ان مكاتباً لي أحالني على مكاتب له بالكتابة التي لي على مكاتبتي أتجوز هذه الحوالة أم لا (قال) لا أراها حوالة الا أن يكون السيد بت عتق مكاتبه ورضى بذلك منه فانه يعتق وان عجز مكاتب مكاتبه زجع مملوكا لسيد المكاتب الأعلى ولم يكن له أن يرجع على المكاتب الأعلى لان الحوالة كالبيع وتمت حرية المكاتب الأعلى وان كان لم يبت عتقه وانما أحاله مكاتبه على مكاتبه فالحوالة هاهنا باطل

في المكاتب يحيل سيده بكتابته على رجل أجنبي

﴿قلت﴾ أتجوز لي أن أحتال بكتابة مكاتبتي على رجل أجنبي أو أكتبه على أن يضمن لي كتابته عنه غيره في قول مالك (قال) قال مالك كل حوالة يحنال بها رجل على رجل وكان للمحيل على المحتال عليه دين فان الحوالة جائزة وهي حوالة وان لم يكن له عليه دين فأحاله فانما هي حمالة وليست بحوالة وان أفلس هذا الذي أخيل عليه رجع علي الذي أحاله بدينه فالمكاتب اذا أحال سيده على رجل أجنبي فان كان للمكاتب على ذلك الرجل دين فالحوالة جائزة وان لم يكن له عليه دين فانما هي حمالة ولا تجوز الحمالة لسيد المكاتب بكتابة مكاتبه وهي باطل عند مالك لانه لم يتحمل السيد بأصل دين له لان كتابة المكاتب ليست بدين للسيد على المكاتب ألا ترى أنه لا يضرب بالكتابة مع غرماء المكاتب ﴿قلت﴾ فان كان للمكاتب على هذا الذي أحال سيده عليه دين فرضي سيده بالحوالة عليه أيعتق المكاتب مكانه أم لا (قال) لا تجوز الحوالة اذا كانت الكتابة لم تحيل ﴿وقال غيره﴾ يمتق مكانه وتجاوز الحوالة

لان ما على المكاتب ليس بدين ثابت وانما هو كأنه قال لمكاتبه وعليه دنائير الى أجل  
 فمجل له عتقه على دراهم الى أجل أو حالة فكأنه لم يكن له على مكاتبه شيء وانما صار  
 عتيقا بالذي أخذ منه ألا ترى لو أن رجلا قال لعبيده ان جثني بألف درهم فأنت حر  
 ثم قال له ان جثني بمائة درهم فأنت حر أو قال له ان جثني بعشرة دنائير فأنت حر فان  
 جاء بها كان حراً ولم يقل له فسخت ديننا كان لك في أقل منه أو بمت دراهم بدنانير  
 انما هذا رجل أعتق عبده بما أخذ منه ﴿قلت﴾ لا بن القاسم فان كانت الكتابة قد  
 حلت فأحاله بذلك علي رجل للمكاتب عليه دين لم يحل بعد (قال) ذلك جائز وأري  
 أن يمتق مكانه ﴿قلت﴾ أرايت اذا كان نجم المكاتب لم يحل للمكاتب دين على  
 أجنبي قد حل فأحال سيده بذلك لم لا يجوز والمكاتب لو عجل كتابته قبل حلول  
 الاجل جاز ذلك (قال) انما يجوز لو اقتضاه فأوفاه السيد فأما اذا أحاله ولم يقبضه فانه  
 لا يجوز لان هذا ذمة بذمة ﴿قال سحنون﴾ وربا بين السيد ومكاتبه ألا ترى لو أن  
 رجلا كان عليه دين لم يحل فأحال غريمه على رجل عليه دين قد حل ان ذلك لا يجوز  
 فكذلك المكاتب وأما اذا كانت الكتابة قد حلت والدين الذي للمكاتب لم يحل  
 فأحال سيده بذلك فهو جائز فان كان هذا الذي أحاله به السيد انما هو نجم من نجوم  
 المكاتب كان المكاتب برئ من هذا النجم اذا كان النجم الذي على المكاتب قد حل  
 فان كان النجم الذي أحاله به المكاتب هو آخر نجومه وكان للمكاتب على الذي أحاله  
 عليه دين فالمكاتب حر مكانه ﴿قلت﴾ ولم كرهت للسيد أن يحتال بكتابة مكاتبه  
 على رجل للمكاتب عليه دين اذا لم تحمل الكتابة (قال) لان ما سكا كره للسيد أن  
 يبيع كتابة مكاتبه من رجل أجنبي بمرض أو بغير ذلك الى أجل من الآجال وانما  
 وسع في هذا فيما بين السيد وبين مكاتبه فلما كره مالك هذا بين سيد المكاتب  
 وبين الأجنبي من قبل أنه دين بدين كرهنا الحوالة أيضاً اذا كانت الكتابة لم تحمل  
 لانه دين بدين ﴿وقال غيره﴾ انما كره من قبل الربا بين السيد وبين مكاتبه لان  
 المكاتب لم يأخذ بذلك في نفسه عتقا تعجله الا ما أراد من الربح في بيع ذمة بما عليه

مما لم يحل عليه (قال) وقال مالك وسمعت بعض أهل العلم يقول الذمة بالذمة من وجه الدين بالدين فهذا انما ترك ذمة مكاتبه على أن جعل دينه في ذمة هذا الاجنبي (قال) وقد أخبرتك أن مالكا كره أن يكتب الرجل عبده بطعام ثم يبيعه من أجنبي من الناس قبل أن يستوفي الطعام ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك أبيعك من المكاتب ويؤخره بالثمن بعرض أو بغير عرض (قال) نعم (قال مالك) فكل ما كان بين المكاتب وسيده من هذا فليس هو ديناً بدين وما كان بين السيد وبين أجنبي من بيع كتابته مكاتبه بثلث لا يتم له فهو وجه الدين بالدين اذا كان مما يجوز بيعه به من الاجنبي وان تمجله من الاجنبي فهو جائز وأما من المكاتب اذا تمجّل عتقه فلا بأس بما باعه به ان كانت كتابته دراهم لم تحل فباعها بدنائير نقداً أو الى أجل أو كانت كتابته بطعام فباعه بعرض أو بدنائير أو بدراهم أو بطعام غيره نقداً أو الى أجل فلا بأس به

﴿ تم كتاب الحوالة بحمد الله وعونه وبه يتم الجزء الثالث عشر ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ ويليه كتاب الرهن وهو أول الجزء الرابع عشر ﴾



فهرست الجزء الثالث عشر من المدونة الكبرى

( رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله عنهم أجمعين )



صحيفة	صحيفة
١٠ في شهادة النساء على الشهادة	٢ كتاب الشهادات
١١ في شهادة النساء في قتل الخطأ	٢ في شهادة الاجير
١١ في شهادة النساء في جراح للعمد	٣ في شهادة السؤال
والحدود والطلاق والنكاح والانساب	٣ في شهادة الشاعر والمغنى والمغنية والنمحة
والولاء والموارث	٣ في شهادة اللاعب بالشطرنج والرد
١٣ في شهادة الصبيان بعضهم على بعض	٣ في شهادة المولى لمولاه
١٤ في شهادة الوصيين أو الوارثين بدين	٤ في شهادة الرجل لعدائه والرجل
على الميت	لامرأته
١٤ في شهادة الوصيين أو الوارثين بوصى	٤ في شهادة الصبي والنصراني والعبد
آخر	٤ في شهادة ذوى القربى بعضهم بعض
١٥ في شهادة الوصى بدين للميت أو	٦ في شهادة الصديق والاخ والشريك
للوارث	٦ في شهادة الكافر للمسلم
١٥ في اليمين مع شهادة المراتين	٧ في شهادة الكافر على الكافر
١٦ شهادة الرجل والمرأتين على السرقة	٧ في شهادة نساء أهل الذمة في الاستهلال
١٧ الشاهدان يختلفان يشهد أحدهما على	٧ في شهادة النساء في الاستهلال
مائة والآخر على خمسين	٨ في شهادة المرأة الواحدة في الاستهلال
١٧ في الرجلين يشهدان لانفسهما ولرجل	٨ في شهادة المحدود في القذف
معهما بمال في وصية أو غير وصية	٩ في الشهادة على الشهادة
١٨ في المال يكون بيد الرجل فيشهد أن	١٠ في شهادة الشاهد على الشاهد

صحيفة

صحيفة

٢٥ في المدعى عليه يحلف ثم تقوم عليه البينة

٢٥ في الرجل يدعى قبل الرجل كفالة ولا

خلطة بينهما اتجب عليه اليمين أم لا

٢٦ في الرجل يدعى قبل الرجل أنه

اكثرى منه دابة

٢٨ ﴿كتاب الدعوى﴾

٢٨ في المرأة تدعى أن زوجها طلقها فتقيم

على ذلك امرأتين أو رجلاً

٢٩ في المرأة تدعى أن زوجها طلقها ولا

بينة لها

٢٩ في الرجل يدعى على الرجل أنه والده

أو ولده أيحلف أم لا

٢٩ في الرجل يدعى قبل المرأة النكاح

ولا يقيم شاهداً أو يقيم شاهداً واحداً

أيحلف له المرأة أم لا

٢٩ في المبيد يدعى أن مولاه أعتقه ويقيم

شاهداً واحداً أيحلف له أم لا

٣٠ في الامة تدعى أنها ولدت من سيدها

وينكر السيد ذلك أيحلف لها أم لا

٣٠ في الرجل يدعى عبداً أنه له ويقيم شاهداً

واحداً

٣١ في الرجلين يشهدان على رجل أنه

صاحبه قد تصدق به على رجل حاضر

أو غائب

١٩ في شهادة السماع في القذف والقتل

والطلاق

١٩ في شهادة السماع في الولاة

٢٠ في الشاهدين يشهدان على الولاة ولا

يشهدان على المتق

٢٠ في شهادة ابني الم لا بن عمهما في الولاة

٢١ في شهادة السماع في الاحباس والموارث

٢٢ في شهادة السماع في الدور المتفادم

حيازتها

٢٣ في الشهادة على السماع في الدور القريب

حيازتها

٢٣ في الرجل يقيم شاهداً واحداً على

الرجل بكفالة

٢٤ في الرجل يقيم شاهداً واحداً على رجل

بدين

٢٤ في الرجل تجب عليه اليمين مع الشاهد

فيردها على المدعى عليه فينكل

٢٤ في الرجل يدعى قبل الرجل حقاً بغير

شاهد فتجب اليمين على المدعى عليه

فيأبأها ويردها على المدعى فينكل

صحيفة

صحيفة

- أمرهما أن يزوجاه ففعلوا فانكرا  
التزويج وأقربا لو كالة
- ٣١ في القوم يشهدون على الرجل أنه  
أعتق عبده والعبد والسيد جميعا ينكران
- ٣١ في الشاهدين يشهدان على الرجل أنه  
أعتق عبده فيرد القاضي يشهادتهما  
فيشتريه أحدهما
- ٣٢ في الرجل يدعى على الرجل أنه قذفه  
ويدعي بينة قريبة
- ٣٢ في الرجل يدعي عبدا قد مات بيد  
رجل وقيم البينة أنه عبده
- ٣٢ في الرجل يدعي عبدا غائبا وقيم البينة  
أنه عبده
- ٣٢ في اليمين مع الشاهد الواحد على  
الافرار
- ٣٣ في الرجل يدعي العبد في يدي رجل  
وقيم شاهداً واحداً أولاً يقيم شاهداً
- ٣٥ في الوكيل والرسول بالقبض والاقتضاء  
يقولان قد اقتضينا أو قبضنا وينكر  
ذلك المدعى
- ٣٦ في الرجلين يدعيان السامة وهي بيد  
أحدهما وأقاما البينة
- ٣٧ في الرجلين يدعيان السلمة ليست في يد  
واحد منهما وقيم البينة
- ٣٨ في التكافؤ في البينة هل هو عند مالك  
في المدد أو في العدالة
- ٣٨ في تكافؤ البنتين
- ٤١ في الشهادة على الحياة
- ٤٣ ما جاء في الشهادة على الموارث
- ٤٥ في إيقاف المدعى عليه في الأرض عن  
العمل فيها
- ٤٦ في الرجل يدعى داراً في يد رجل  
وقيم بينة غير قاطعة فيريد المدعى  
عليه أن يبيع أو يهب
- ٤٦ في الرجل تقوم له البينة على متاعه  
أن يحلف أنه ما باع ولا وهب
- ٤٧ في الرجل يقضي له القاضي بالقضية  
هل يأخذ منه كفيل
- ٤٧ في الاستحلاف على البتات
- ٤٨ في الشريكين يكون لهما الدين على  
الرجل فيجده فيريد أحدهما أن  
يستحلفه فيحلف على الكل ثم يريد  
الشريك الآخر أن يستحلفه الثانية  
على مصابته

صحيفه

صحيفه

٤٨ في استحلاف مدعى الحق اذا ادعى

مكاتبه عليه

قبله القضاء

٥٦ في حبس المكاتب اذا عجز عن نجم من نجومه .

٤٨ في استحلاف المدعى عليه

٥٠ في استحلاف النساء والعبيد في المسجد

٥٧ في الوصى أو الورثة يقضون بمض

٥٠ في استحلاف الصبيان

دين الميت دون بعض علموا بدين

٥١ في استحلاف الورثة على ذكر حق

الميت أو لم يعلموا

أبيهم اذا ادعى الغريم أنه قد قضى الميت

٥٧ في الوصى يقضى بمض غرماء الميت وفي

٥١ في استحلاف اليهودى والنصرانى

المال فضل ثم يتلف المال قبل أن يقبض

والمجوسى

من بقى دينهم

٥٢ في تعديل الشهود

٥٨ في الورثة يقومون تركه لميت فيستهلكونها

٥٢ في تخرج الشاهد

ثم يأتي الغرماء

٥٣ في شهادة الزور

٥٩ في المريض يقضى بمض غرمائه دون

٥٤ كتاب المديان

بعض

٥٤ في حبس المديان

٥٩ في المديان يرهن بمض غرمائه

٥٥ في حبس الوالدين في دين الولد والولد

٦٠ في الدين يكون للرجلين على الرجل

في دين والديه والزوجين كل واحد

فيؤخره أحدهما بحصته

منهما في دين صاحبه والاجداد والحر

٦٠ في الدين يكون للرجلين فيقبض

والعبد

أحدهما حصته بأذن شريكه أو بغير

٥٦ في حبس النساء والعبيد في الدين

أذنه

والقصاص

٦٠ القضاء في الدين

٥٦ الحر يؤجر في الدين

٦٠ الرجلان يكون لهما الدين فيبيع أحدهما

٥٦ في حبس سيد المكاتب لمكاتبه في دين

نصيبه من المديان فيريد شريكه في

صحيفة

الدين أن يقبضه بنصيبه

٦١ في الرجل يموت وبينه وبين رجل  
خلطة فيدعى بمض ورثته أن له على  
الخليط دينا

٦٢ في المريض يؤخر غرماءه في مرضه

٦٢ في المريض يقر أنه قبض دينه من  
غريمه

٦٣ في اقرار المريض لو ارث بدين

٦٤ في المديان يقر في مرضه بدين لو ارث

٦٤ في اقرار الوارث بدين على الميت

٦٤ في اقرار الرجل للرجل عليه ببضعة  
دراهم

٦٤ في الشهادة على الميت بدين

٦٥ في الرجل يأمر الرجل بأن يدفع عنه

مالا الى رجل صلة من الأمر للمأمور

له ثم يموت الأمر قبل أن يدفع وليس له

قبل المأمور بالدفع دين

٦٦ الرجل يستقرض الرجل دراهم فيأمر

رجلا له عليه دراهم أن يدفعها اليه

قرضاً منه له فيعطيه مكان الدراهم دنائير

بم يرجع عليه

٦٦ في الرجل يأمر الرجل أن يتقد عنه غريمه

صحيفة

دراهم فيدعيها بها جارية فيريد أن يرجع

عليه بم يرجع عليه

٦٧ الرجل يأمر الرجل أن يتقد عنه غريمه

ديناً ثم يموت القائل قبل أن يأخذ

الغريم دينه

٦٧ الرجل يعجل دينه قبل محله

٦٨ في الرجل يموت وعليه دين فيأتي

رجل فيضمن دينه ثم يريد أن يرجع

به فيما ترك أو يبدو له فيما ضمن

٦٨ الرجل يقول للرجل أنا أفضيك دينك

الذي لك على فلان فقضاه ولم يكن

المديان أمره فيريد أن يرجع به على

المديان

٦٩ في الرجل يوكل وكيلاً يقبض دينه

فيدعى أن قد قبض الدين وضاع منه

٦٩ الوصى يدعى أنه قد قبض دين الميت

٧٠ في الوصى يدفع الى غرماء الميت ديونهم

بغير دينه

٧٠ اليتيم يحتمل ولم يؤنس منه الرشيد يبيع

ويشترى أو يهب أو يتصدق أو يمتق

٧١ مال المحجور عليه ما وهب له وما

استفاد يحجر عليه

صحيحة

صحيحة

٧٢ في اشتراء المحجور عليه طعامه وما يصلحه

العبد دين لأجنبي أ يضرب مع الغرماء

٧٢ استئجار العبد بغير إذن مولاه وأم

٨٤ في الرجل يرهن رهنين بسلفين مختلفين

الولد والمرأة بغير إذن زوجها

أحدهما بالسلف الاول والآ خر بالسلف

٧٢ في مداينة المولى عليه واستخباره

الاول والثاني

٧٣ في الوصي يأذن للصبي بالتجارة اذا كان

٨٥ الرجل يمضي جناية فيرهن رهنا ثم يفس

يعقل التجارة

٨٥ في المفلس يكون عليه دين حال ودين

٧٣ فيمن دفع الى عبد محجور عليه أو الى

الى أجل

يتيم محجور عليه مالا ليتجر به للرجل

٨٦ في الرجل يفس وله زرع مرهون

الدافع

٨٦ في المفلس يريد أن يتزوج بعدما فس

٧٤ في الحجر على المولى عليه

٨٧ باب الموهوب له الهبة يفس والهبة

٧٥ في رجل دفع الى رجل مالا فقال

بعينها في يده قد تغيرت بزيادة أو

المدفوع اليه كانت لي عليه سلفا وقال

نقصان

الدافع اليه بل أسلفتك اياها

٨٧ فيمن باع سلعة من رجل فأت المشتري

٧٦ كتاب التفليس

فوجد البائع سلعته بعينها ولم يدع الميت

٧٦ في الرجل يقوم عليه بعض غرمائه

مالا سواها

بتفليسه

٨٨ في الرجل يتناع الجارية أو الشاة من

٧٧ في المفلس يقر بالدين لرجل

الرجل فتلد أولاداً ثم تموت الام ويفس

٧٩ الرجل يفس وبعض غرمائه غيب

المشتري

٨٠ في المفلس يريد بعض غرمائه حبسه

٨٨ في المساق والراعي والصناع يفس من

وتفليسه ويأبى بعضهم حبسه وتفليسه

استعملهم

٨٤ في الرجل يفس ولغلامه عليه دين

٨٩ الرجل يفس وله أم ولد ومديرون لهم

٨٤ الرجل يفس ولعبد له عليه دين وعلى

أموال فيريد الغرماء أخذ أموالهم

صحيفة

٩٠ في العبد يفلس ولسيده عليه دين

٩١ في دين المرئ

٩٢ ﴿ كتاب المأذون له في التجارة ﴾

٩٢ في المأذون له في التجارة

٩٢ في العبد المأذون له يبيع بالدين

٩٣ في المأذون له في التجارة يدعوى الى طامه

أو يعير شيئاً من ماله

٩٣ في المأذون له في التجارة يستهلك

الوديعة

٩٤ في أم ولد العبد التاجر وولده يباعون

في دينه

٩٥ في صدقة العبد والمكاتب وأم الولد

وهبتهم بغير اذن سيدهم

٩٥ في دين العبد المأذون له وتقليسه

٩٨ في المأذون له يفلس وفي يديه سلعة

أو سلم لسيده بعينه

٩٨ في العبد المأذون له يقر على نفسه

بالدين

٩٩ في عهدة ما يشتري العبد المأذون له

في التجارة

٩٩ في الرجل يستنجر عبده النصراني

٩٩ في العبد بين الرجلين يأذن له

صحيفة

أحدهما في التجارة

١٠٠ الدعوى في مال العبد المأذون له في

التجارة

١٠٠ في المأذون له في التجارة يحجر عليه

سيده

١٠٢ ﴿ كتاب الكفالة والحالة ﴾

١٠٢ في الحميل بالوجه يكرم المال

١٠٣ في الحميل بالوجه لا يكرم المال

١٠٤ في الرجل يدعى قبل الرجل حقاً

والمدعى عليه ينكر فيقول الرجل أنا

ضامن بوجهه الى غد فان جثتك به

والا فانا ضامن للحق

١٠٥ في الرجل يدعى قبل الرجل حقاً

والمدعى قبله ينكر فيقول أجنبي اليوم

فان لم أوفك غداً فالحق الذي تدعى

قبلي حق

١٠٥ في الرجل يقول لي على فلان ألف

دروهم فيقول له رجل أنا حميل لك

بهاثم ينكر ذلك فلان

١٠٥ في الصبي يدعى رجل قبله حقاً فيتكفل

به رجل فيقضى على الصبي بذلك

الحق فيؤخذ من الحميل فيريد الحميل

صحيحة

أن يرجع على الصبي

١٠٦ القضاء والدعوى في الكفالة

١٠٦ في أخذ الحمل بالحق والمتحمل به متى

غائب أو حاضر

١٠٧ في الحمل أو المتحمل به يموت قبل

عمل الحق

١٠٧ في المتحمل به يموت قبل أجل الحق

والمتحمل له وارثه

١٠٨ في المتحمل لرجلين يغيب أحدهما

ويقوم الآخر فيأخذ بحقه ثم يقدم

الغائب فيريد أن يرجع بحصته

١٠٨ في الرجل يتحمل للرجل بما قضى له

على غريمه

١٠٩ في الرجل يتحمل عن الرجل بحالة

وهو غائب عنه

١٠٩ في الرجل يتحمل عن الرجل بحالة ثم

يموت الحمل قبل أن يستحق قبل

المتحمل له شيء ثم استحق قبله الحق

بعد موت الحمل

١١٠ في الرجل يقول للرجل داين فلانا فاذا

ذاب (أي وجب ونبت) لك قبله

من حق فأنا له حمل

صحيحة

١١٠ في الرجل يقول للرجل داين فلانا

وأنا لك حمل ثم يرجع قبل المداينة

١١٠ في الرجلين يتحملان بالحالة ثم يغيب

أحدهما والمتحمل به فيؤدى الحاضر

المال ثم يقدم المتحمل والذي عليه

الحق فيريد الحمل أن يتبع صاحبه بما

أدى عنه وصاحب الحق متى

١١١ في القوم يتحملون بالحالة فيقدم المطلوب

فيريد طالب الحق أن يأخذ من وجد

من الحملاء بجميع الحق

١١٤ في التريم يؤخذ منه حمل بعد حمل

١١٦ باب في الحمل يؤخذ منه الحمل

١١٦ في التريم يؤخذ منه الحمل فاذا حل

الأجل آخر طاب الحق التريم أيكون

ذلك تأخيراً عن الحمل

١١٧ باب في الحمل يدفع عن حالته غير

ما تحمل به عن التريم

١١٩ في الرجل يشتري الجارية أو السلعة

ويتحمل له رجل بما أدركه فيها من

درك

١٢٠ في الحالة في البيع بعينه وبيع الغائب

١٢٠ في الرجل يعتق عبده على مال ويأخذ



صيفه

منه بالمال حميلا

١٢٠ في الكفالة بكتابة المكاتب

١٢١ في الغريم يؤخذ منه قبل محل الاجل

أو بعد محل الاجل حميل أو رهن على

أن يؤخر الى أبعد من الاجل

١٢٢ في الغريم الى أجل يؤخذ منه حميل

أو رهن بالقضاء قبل محل الاجل

١٢٣ في الحمل يأتي بالغريم بعد محل الاجل

قبل أن يقضى على الحمل بالمال

١٢٤ في الرجل يطلب قبل الرجل حقاً

فيطلب منه حميلا بالخصومة

١٢٥ في الرجل يقضى له القاضى بالقضية

أياخذ منه كفيلا

١٢٦ في الرجل يكون له على الرجل الطعام

الى أجل فيأخذ به منه كفيلا

فيصالحه الكفيل قبل الاجل أو بدمه

على أدنى أو أقل أو أجود

١٢٧ في الرجل يدرك قبل الطالب حقاً

أيدفع اليه ولا يأخذ منه حميلا

١٢٨ الدعوى في الحماله

١٢٩ في الحماله في الحدود

١٣٠ في كفالة الاخرس

صحيفه

١٢٥ في الرجل يقر في مرضه بالكفالة

لوارث أو غير وارث

١٢٦ في كفالة المريض

١٢٧ في الرجل يستأجر الاجير يخدمه

ويأخذ منه بالخدمة حميلا

١٢٨ في الرجل يستأجر الخياط يخيط

ويأخذ منه بالخياطة حميلا

١٢٩ في الرجل يكتري الراحلة بعينها

ويأخذ من الكرى حميلا بالحمولة

١٣٠ في الرجل يكتري كراء مضموناً

ويأخذ منه حميلا بالحمولة

١٣١ في كفالة العبيد بغير اذن ساداتهم

١٣٢ في كفالة العبيد باذن ساداتهم

١٣٣ في كفالة العبد المديان باذن سيده

١٣٤ في الرجل يجبر عبده على أن يكفل

عنه

١٣٥ في السيد يكفل عن عبده بالكفالة

١٣٦ في السيد يكون له على العبد الدين

فيأخذ منه كفيلا

١٣٧ في الحماله الى غير أجل

١٣٨ في الحماله الى موت المتحمل عنه

١٣٩ في الحماله الى خروج العطاء

صحيحة

١٣٢ في الرجل يزيد أن يأخذ المال من

المتحمل عنه قبل أن يطلب منه

١٣٢ في الحمل يقتضى من المتحمل عنه

ثم يضع منه

١٣٣ في كفالة المرأة التي قد عنست ورضى حالها

١٣٣ في حالة الجارية البكر التي قد عنست

ولم يرض حالها

١٣٤ في كفالة المرأة ذات الزوج بغير

إذن زوجها

١٣٤ في كفالة المرأة بغير إذن زوجها

بأكثر من ثلثها

١٣٥ في كفالة المرأة ذات الزوج باذن

زوجها

١٣٦ في كفالة المرأة عن زوجها بما يفترق

مالها كله بغير إذن زوجها

١٣٦ في كفالة المرأة عن زوجها بما يفترق

مالها باذن زوجها

١٣٧ في كفالة المرأة عن زوجها ثم تدعى

أنه أكرهها

١٣٧ في كفالة المرأة الأيم غير ذات الزوج

١٣٨ ﴿ كتاب الحوالة ﴾

١٣٨ في الرجل المحتال يموت وعليه دين

صحيحة

فيريده الذي أحيل أن يرجع على الذي

أحاله بحقه

١٣٩ في الرجل يحتال بدينه على رجل

فيموت المحتال قبل أن يقبض المحتال

دينه فيريده غرماء المحتال أن يدخلوا

على المحتال في غرمه

١٣٩ في الرجل يحيل الرجل على الرجل

وليس له عليه دين فيرضي المحتال

أن يبرئه من الدين

١٤٠ في الرجل يكتري الدار بعشرة دنانير

ويحمله بها على رجل ليس له عليه دين

١٤١ في الرجل يكتري الدار من رجل

بعشرة دنانير نقداً ثم يحمله بالكراء

قبل أن يسكن

١٤١ في الرجل يكتري الدار بعشرة دنانير

ولا يشترطوا النقد ثم يحمله بها على

رجل له عليه دين

١٤١ في الرجل يكتري الدار والاجر

على أن يحمله بالكراء على رجل له

عليه دين

١٤١ في الرجل يبيع عبده ويحيل غريمه

صحيفه

على المشتري ثم يستحق العبد قبل أن

يفرم المشتري الثمن

١٤٢ في المكاتب يحيل سيده بكتابته على

صحيفه

مكاتب له

١٤٢ في المكاتب يحيل سيده بكتابته على

رجل أجنبي

﴿ تمت ﴾

